عالم المعرفة

133

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

العالم المعاصر والصراعات الدولية

تأليف

د. عبد الخالق عبد الله



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

133

العالم المعاصر والصراعات الدولية

تأليف

د. عبد الخالق عبد الله



يناير 1989

المحتوى

المقدمه

ربما لم يكن العالم بكل تعقيداته وهمومه وعجائبه مهما بالنسبة للأغلبية العظمى من البشرية.فبالنسبة لهؤلاء الغارقين والمنهمكين في روتين الحياة اليومية يبدو العالم غامضا وبعيدا عن همومهم الذاتية، بعيدا عن قضاياهم ومعاناتهم الشخصية والحياتية،بل إنه حتى بالنسبة لنا جميعا يبدو العالم في أغلب الأحيان كأنه مجرد ومضات وتصورات لا تدوم طويلا.ونود أحيانا أن يكون هذا العالم الغامض والمليء بالأحداث العنيفة والمزعجة والمثيرة، نود لو لم يكن له حضور ووجود مؤثر في وعينا ومن حولنا،نود أحيانا لو يتركنا العالم كليا، ويكف عن تدخلاته في شؤوننا وفي عالمنا اليومي الخاص الذي نشعر فيه بالاطمئنان والأمان والوضوح.بيد أنه، وفي أحيان أخرى،يبدو لنا العالم مهما.ولسبب ما يبدو كأنه جزء منا أو أننا جزء منه.عند ذلك نود لو كان العالم اكثر اتساعا واكثر حضورا في وعينا وفي واقعنا،ونشعر فجأة أننا نؤثر في مجرياته ونساهم في تطوره ونستفيد أشد الاستفادة من وجوده.

هكذا هي في العموم علاقتنا بالعالم متضاربة ومتناقضة.فنحن أحيانا في قلبه، وأحيانا نكون على هامشه،وأحيانا نؤثر في أحداثه، وأحيانا نتأثر بمجريات أحداثه،وأحيانا نفهم هذا العالم، وأحيانا كثيرة يبدو لنا غامضا. تارة يكون عالمنا الذي ننتمي إليه،ويكون مصدر سعادة، وتارة أخرى يكون عالم

الآخرين الذي لا علاقة لنا به،ويكون مصدر إزعاج حياتي ووجودي حاد. لكن مهما كان الشعور غامضا أو واضحا فإننا شئنا أم أبينا جزء لا يتجزأ من هذا العالم الذي نعيش فيه ونشارك في تقدمه أو تأخره.لقد أصبح العالم واقعا يوميا وأصبح وجوده يهيمن على وعي وتفكير وسلوك كل فرد مهما كان بعيدا عن الأحداث ومهما تعمد تجاهل العالم،بل إنه رغم جميع تحفظاتنا على العالم ورغم كل رغباتنا الانزوائية والانفتاحية فإن العالم من حولنا هو قديم قدم التاريخ،وهو أكبر حقيقة من حقائق الوجود.

بيد أنه رغم قدم العالم تاريخيا فإن وعي الإنسان بعالمية العالم لم يتبلور إلا مع بروز العالم المعاصر في القرن العشرين[1].فمنذ بداية هذا القرن تسارع التاريخ بشكل ملحوظ وتسارعت التحولات باضطراد وتقلصت المسافات واختفى بعد الزمان والمكان وازداد تجانس الثقافات والحضارات وحدث تقارب هائل بين الشعوب والمجتمعات،وبزغت في نهايات هذا القرن بشرية واحدة ذات مصالح وهموم كونية مشتركة.لقد عمقت التطورات العلمية والمعرفية والحياتية الكبرى التي شهدها القرن العشرون الوعي بعالمية العالم وبوحدته،ودفعت الإنسان إلى التخلي تدريجيا عن محليته وتقليديته وتقوقعه،وربطته ببعديه الإنساني والعالمي. وازداد إحساس الإنسان في هذا العصر بأنه جزء من عالم أعم وأشمل من عالمه الخاص،وبأنه يرتبط بالآخرين بروابط إنسانية وتاريخية ومؤسساتي،وبأنه يحمل ذاكرة وتجارب حياتية ووجودية مشتركة،وازداد الإحساس في هذا العصر بأن مشاكل الإنسان هي مشاكل عالمية.فالحياة والبيئة والحضارة والموارد والديون والطاقة هي جميعها قضايا عالمية وإنسانية مشتركة تبحث عن حلول عالمية مشتركة.حتى القرارات والأحداث والصراعات المحلية العابرة أصبحت ذات أبعاد عالمية.لقد تدرج الإنسان عبر التطور التاريخي وبلغ الآن طور الوعي بأولوية المصالح الإنسانية المشتركة.نحن جميعا قد بلغنا اليوم عصر عالمية التفكير وعالمية الحضارة وعالمية الحرب والسلم وعالمية العلم والمعرفة وعالمية الأزمات والإنجازات وعالمية الحقوق والطموحات وعالمية الإنسان.إن البشرية تواجه اليوم مصيرا مشتركا ومصلحة مشتركة، وأصبح البقاء والفناء قضايا عالمية مشتركة،فإما أن تغرق البشرية سويا في بحر صراعاتها وتناقضاتها المزمنة وإما أن تجد مخرجا موحدا لتفادي حدوث كارثة بالجنس

البشري والحضارة الإنسانية.

لقد أصبح العالم قرية اتصالية مترابطة أشد الترابط.إن عالمنا المعاصر هو عالم مترابط سياسيا واقتصاديا وثقافيا بحيث لم يعد هناك جزء بمنأى عن التفاعل والتأثر بالأجزاء الأخرى، وأي خلل أو تطور في أي جزء من العالم ينتشر في جميع أنحاء النظام السياسي والاقتصادي والإعلامي العالمي.إن تصور العالم المعاصر كنظام عالمي مترابط ومتداخل الأجزاء هو أحد أهم فرضيات هذا الكتاب الذي يهدف إلى تعزيز الشعور بأننا جميعا جزء من هذا العالم ومن تاريخه وحضارته،وجزء لا يتجزأ من همومه وإنجازاته.يقول الدكتور معن زيادة:«إن من معايير العصرية والحداثة أن يدرك الإنسان أن عالمنا هو عالم واحد،وأن ما يجري في أحد أجزائه يهم الجزء الآخر ويعنيه،وأن البشرية تشكل كلا موحدا رغم الصراعات السياسية والمطامع الاقتصادية والاختلافات الثقافية أو الخلافات الإيديولوجية.إن من شأن وعي من هذا النوع أن يجعل الإنسان معنيا بكل ما يدور في هذا العالم،ومن شأنه أيضا أن يدفع بصاحبه إلى النظر في إرث البشرية جمعاء على أنه إرث له،وأن تجارب الآخرين وأنماط حياتهم قد يكون فيها ما هو جدير بالاقتباس»[(2)].لقد وضع هذا الكتاب انطلاقا من هذه القناعات وانطلاقا من أهمية الانفتاح على العالم وعلى العصر،بحيث أصبح من المؤكد أنه لا يمكن فهم الذات إلا من خلال فهم العالم، وأن الانتماء إلى العالم يتطلب فهم مكوناته وفهم خصائصه وفهم القوى التي تسيره.

لذلك فإن هذا الكتاب يحاول الإجابة على جملة من التساؤلات الكبرى مثل ما هو العالم المعاصر وكيف نتطلع إليه،وما هي أهم صراعاته وقضاياه،ومم يتكون،وما هي القوى التي تتحكم في تطوره وتحدد مساره ومستقبله؟ كما يحاول هذا الكتاب أيضا الإجابة عن تساؤلات إضافية مثل كيف ومتى نشأ العالم المعاصر؟وكيف نشأت انقساماته وصراعاته الراهنة؟ وما هي طبيعة الصراع القائم بين الشرق والغرب؟ وما هي الحقائق الأولية والخطيرة عن سباق التسلح النووي بين الدول العظمى؟ ثم ما هي طبيعة الصراع بين الشمال والجنوب؟ وما هي حقيقة الفجوة القائمة بين الدول الغنية والفقيرة؟ وأخيرا ما هو مصير العالم وإلى أين يتجه؟هل يتجه نحو المزيد من الصراعات والتوترات ونحو تفاقم الأزمات أم أنه يتجه نحو

المزيد من التعاون والهدوء والاستقرار والسلام الدولي؟.

إن هذا الكتاب يتضمن معلومات أولية لفهم العالم المعاصر وفهم مكوناته وفهم صراعاته المزمنة.بيد أن هذا الكتاب لا يدعى الشمول،حيث لا يمكن لكتاب مهما كان شموليا وموسوعيا أن يغطي جميع تداخلات تعقيدات العالم المعاصر ويحصر جميع أزماته وصراعاته.لذلك فإن هذا الكتاب هو بطبعه كتاب انتقائي،ويركز على فهم العالم المعاصر فهما سياسيا.كما أن هذا الكتاب محدود بحدود هدفه الذي يتلخص في الحث على تجاوز الفهم المبسط والأحادي السائد عن العالم،والحث على تجاوز ضيق الأفق والانفتاح على العصر والتفاعل الإيجابي مع ثقافات العالم،والتواصل مع هموم البشرية المرهقة التي تتطلع إلى عالم أفضل، أكثر عدلا وأكثر هدوء من عالمنا المعاصر.

وأخيرا لا بد لي من أن أتقدم بالشكر والامتنان لكل من:د.هدى محيو، والأستاذ محمد عواد،ود.شهر يهان عبد اللّه،وريما صبان،وطالبات الانتساب الموجه بجامعة الإمارات العربية المتحدة حيث كان لكل منهم مساهمته الخاصة والمهمة في إعداد وتطوير محتويات هذا الكتاب.

١ العالم المعاصر

العالم المعاصر هو العالم الذي نعيشه والذي ننتمي إليه الآن. والعالم المعاصر هو أيضا العالم الذي نعيه ونتفاعل معه ونتأثر بوقائعه ونؤثر في تطور أحداثه ونشكل مستقبله. لقد انبثق هذا العالم المعاصر إلى الوجود منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، أي أن العالم المعاصر تاريخيا هو عالم القرن العشرين،و تشتمل بالتالي على جميع التغييرات والتطورات الحياتية والأيديولوجية والسياسية والتقنية والمادية التي مرت على البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وأوصلتها إلى شكلها الراهن. لقد شهدت الفترة الممتدة من 1914-1988لحظات تاريخية حاسمة، كالثورة البلشفية، وانفجار أول قنبلة نووية، وبروز الولايات المتحدة، وقيام الأمم المتحدة،وصعود الإنسان إلى الفضاء الخارجي،وتفجر الثورة العالمية والتقنية والبيولوجية، كما شهدت هذه الفترة تغييرات هائلة وجذرية في نظام حياة الإنسان على الأرض شملت تطلعاته وقناعا ته وظروفه وقدراته وتجاربه المشتركة على الأرض. إن جميع هذه التحولات التاريخية والحياتية التي مرت على البشرية خلال الثمانين سنة الأخيرة هي التي تحدد طبيعة وماهية

العالم المعاصر، وتجعله عالما مستقلا عما سبقه،ومتميزا عن سواه بسماته وأزماته وتعقيداته وإنجازاته في جميع مجالات الحضارة الإنسانية[1] .

إن العالم المعاصر هو عالم رحب وواسع ومترامي الأطراف ومتعدد الأجزاء، لكن رغم اتساعه إلا أنه يتحول باستمرار إلى قرية صغيرة.لقد تقلص العالم بفضل وسائل المواصلات والاتصالات حتى أصبحت الكرة الأرضية بمثابة الحي الصغير الذي لا يخفى على سكانه أي شيء مما يجري بمحيطهم[2] . إن تحول العالم المعاصر مترامي الأطراف إلى قرية اتصالية صغيرة قد تم بواسطة العلم والتكنولوجيا .لذلك أصبح العالم المعاصر يعرف بعالم العلم وعالم المعرفة، وأصبح عالما يعي ذاته ويسيطر على مصيره. لكن لا العلم ولا المعرفة ولا الوعي استطاع أن يزيل الحروب وينهي الأزمات والتوترات والخوف السائد في العالم، بل على العكس من ذلك فقد اشتدت أزمات العالم وأصبح البقاء الإنساني والأمن الإنساني والتعايش البشري بأكمله مشكلة المشاكل بالنسبة للعالم المعاصر[3]

لقد استطاع إنسان العالم المعاصر أن ينطلق بالصاروخ إلى الفضاء الخارجي، وأن يطأ سطح القمر،لكنه مع كل خطوة صعود إلى الفضاء فقد صلته بالأرض وازداد انفصاله عن الواقع، وأصبح الإنسان يعاني من اختلال نفسي واجتماعي، وتضاعف اغترابه أكثر من أي وقت مضى.ورغم أن أربع سكان الأرض يعيش، في ثورة تقنية وعلمية وينعم برفاهية مادية هائلة إلا أن ثلاثة أرباع سكان العالم المعاصر لا يزالون يعانون من الجوع والمرض ويحرثون الأرض بالمعول كما في العصور البدائية،ويعانون من الجهل حيث يزداد عدد الأميين في العالم بحوالي خمسة ملايين نسمة كل عام[4] . كذلك فإنه رغم الرقي المعرفي والتقني في هذا العصر، والذي لا يضاهيه أي رقي علمي سابق، إلا أن هذا التقدم العلمي لم يسخر لسعادة الإنسان وهنائه. وربما كان هذا العالم هو أول عالم يستخدم تقدمه العلمي والتقني في أبشع حربيين في تاريخ البشرية، بل إن هذا العالم هو حتما الأول في استخدامه الطاقة الحرارية الكامنة في الذرة حيث تم في هذا العصر إلقاء أول قنبلة نووية على مدينة هيروشيما، وحدث على أثر ذلك انفجار حراري هائل دام عدة دقائق فقط لكن ذهب ضحيته حوالي 78 ألف نسمة من الشعب الياباني.

إن العالم المعاصر الذي نحن بصدده هو بلا شك عالم متناقض، وهو عالم مليء بالأزمات والصراعات. فمن ناحية تم في هذا العصر تحقيق أهم أحلام الإنسان، وتم تحقيق أعز إنجازات البشرية في توفير حياة أفضل لأكبر عدد من سكان، الأرض، كما تحقق للإنسان في هذا العصر سيطرة أعم وأشمل على الطبيعة والموارد البيئية وذلك بواسطة الاكتشافات العلمية والاختراعات التقنية المتلاحقة. لكن في هذا العصر أيضا اقتربت البشرية من كارثة الفناء الجماعي، وفقد الإنسان السيطرة على مصيره، وتزايد إحساسه بالتلاشي والتهميش. يقول جوزيف كاميللري، مؤلف كتاب «أزمة الحضارة»: إن انتقال، «الإنسان من الحالة البدائية إلى التقنية الضخمة الحديثة جعل الإنسان هشا قابلا للعطب أكثر من ذي قبل لأن المكاسب العظيمة في المعرفة القيمة في حد ذاتها، وفي الإنتاجية، كانت ذات أبعاد أعظم كثيرا إذ وفرت له الضار من أدوات التدمير والعنف.

وهكذا فإن أزمة الإنسان المعاصر عميقة جدا وشاملة جدا، وأي محاولة،مهما كانت جادة لتحليلها، تبدو تحديا لقوة العقل البشري وتصوراته»[5]. ويضيف كاميللري بأن الأزمة التي تواجه العالم المعاصر هي في الأساس أزمة «اختلال توازن... قد يدمر نهائيا قدرة الإنسان على التكيف البيولوجي والثقافي مع بيئته... وقد يمنعه من الاستمرار في نقل سر الحياة إلى الأجيال القادمة، وبذلك يضع الإنسان حدا لدوره القيادي في صيرورة التقدم والارتقاء. فالأزمة التي تواجه الإنسان المعاصر هي أزمة بقاء»[6]. فمشكلة العالم المعاصر المحورية هي كيف نضمن تعايش التجمعات البشرية المختلفة، وكيف نضمن عدم فناء الجنس البشري وكيف نحقق السلام بين الأفراد والدول رغم انقساماتهم إلى قوميات وطوائف، ورغم اختلاف مواردهم وسياساتهم وإيديولوجياتهم وأجناسهم. إن المشكلة الأم بالنسبة لهذا العالم هي حتما مشكلة البقاء ومشكلة الأمن ومشكلة التعايش[7]. إن أزمة البقاء البشري على وجه الأرض هي من الضخامة بحيث إنها تدفع بالإنسان المعاصر إلى اليأس. لذلك فإن مهمته وهو يتلمس طريقه من أجل البقاء هي مهمة ضخمة وخطيرة. وربما كان أحد أهم مستلزمات البقاء هو وعي العالم المعاصر ووعي أزماته، ومن ثم التفاعل مع تطوراته والتواصل مع ما يحدث فيه من أجل تطويره، ومن أجل المحافظة

عليه وضمان استمراره وعدم انقطاعه.

خصائص ومميزات العالم المعاصر[1]:

إن العالم المعاصر هو امتداد للعالمين القديم والحديث، بيد أنه أكثر تعقيدا وأكثر تعددية من كليهما. لكن كيف يختلف هذا العصر عن العصور القديمة والحديثة، وما هي خصائص هذا العالم التي تميزه عن العوالم الأخرى، وما هي العوامل والمستجدات التي تكيف الحياة في وقتنا الراهن، وكيف يختلف عن تلك التي شكلت الحياة في الأزمنة السابقة التي مرت على الإنسانية؟ إن تنوع هذا العصر وشدة تعقيد هذا العالم المعاصر يجعل من أمر وصفه بصفة واحدة،مهما كانت شاملة وجامعة، أمرا صعبا .فلا يبدو أن هناك صفة أو تسمية واحدة يمكنها أن تكون أكثر تعبيرا وأكثر دلالة من تعددية وعمق التحولات والإنجازات الحضارية والمادية التي أثرت في تشكيل العالم المعاصر.لكن رغم صعوبة الأمر إلا أنه لابد من عناوين وصفية تساعد على فهم طبيعة هذا العصر وتظهر تميزه من العصور الأخرى التي عرفت بعصر النهضة، أو عصر البخار، أو عصر الإمبراطوريات، أو العصر البرونزي، أو عصر الديناصورات مثلا. إن تحديد سمات مميزة لأي عصر يؤدي وظيفة تعريفية مهمة،ويشير في الأساس إلى تسلسل الأحداث وتقسيم التاريخ وتتبع التغير وتفسيره في الوقت نفسه[8]. لذلك ونتيجة عدم صلاحية تسمية واحدة فقد برزت عدة اجتهادات ومسميات تحاول أن تعبر وتجسد تعقيد وتنوع الحياة المعاصرة. وتختلف هذه التسميات باختلاف منطلقاتها العلمية والاجتماعية والفلسفية،كما تختلف باختلاف أهدافها. فمثلا سمى هذا العالم وهذا العصر عصر الذرة وعصر الفضاء وعصر التكنولوجيا وعصر الاختصاص والتخصص.كما سمي هذا العصر عصر القومية وعصر الديمقراطية، وعصر الحروب العالمية، وعصر الرجل الاعتيادي،وعصر فرويد. وهناك أيضا من سمى هذا العصر عصر الثورات، وعصر الإيديولوجيات، وعصر التسييس. بالإضافة إلى ذلك هناك أيضا من أطلق عليه اسم عصر التنمية،وعصر الشركات متعددة الجنسيات، وعصر الطفولة، وعصر البنيوية، وعصر السرعة، وعصر القلق، والعصر الأمريكي. إن جميع هذه الصفات والعبارات صحيحة وتعبر كل منها عن

إحدى السمات التاريخية والحضارية لهذا العصر. كما أن كل سمة من هذه السمات لا يمكنها أن تكون شاملة لوحدها، فهي تركز على بعد واحد من الأبعاد الخاصة بهذا العالم المعاصر والذي يميزه عن غيره من العوالم الأخرى. فهذا العصر هو عصر الذرة كما أنه عصر الفضاء. وهو أيضا عصر السرعة وعصر الإيديولوجيات والثورات وانفجار المعلومات.ولا يلغى أحدها الآخر، بل إن هذه الأبعاد والمميزات تكمل بعضها البعض، وتساهم جميعها في فهم عمق التحولات الحياتية والفكرية وعمق تنوع هذا العالم المعاصر. ولا شك أن هناك ما فيه الكفاية من الشواهد والوقائع الملموسة التي أثبتت صحة وواقعية كل تسمية وكل عبارة من هذه العبارات.

فالسرعة هي صفة مميزة لهذا العصر دون غيره من العصور والأزمنة السابقة التي اتصفت بالرتابة والبطيء. إن العالم المعاصر هو عالم يتسارع فيه التغيير ويلهث فيه الإنسان وراء الجديد والمتجدد بوتيرة عالية وغير معقولة. فالتغيير لم يعد يتم بمعدلات سريعة فقط، بل أصبح التغيير مذهلا وهائلا ومتلاحقا حتى بمعايير المجتمعات الصناعية والمتقدمة، كما لم يعد إنسان العالم المعاصر قادرا على التكيف بسرعة كافية مع ما يشهده هذا العصر من تغييرات في كافة مجالات الحياة، ومن تكاثر في مجالات الخيار والاختيار الوجودي.يقول ماكث وير: «لقد كان التغيير دوما جزءا في بيئة الإنسان. ولكن الذي تغير الآن هو معدل هذا التغيير، ومن المتوقع أن يكون مستقبلا أسرع وأسرع مؤثر في معدله هذا تأثيرا مضاعفا في كل منحى من مناحي الحياة، بما في ذلك القيم الشخصية والمستوى الخلقي والمعتقدات رغم بعد كل هذه عن التكنولوجيا. وسيكون التغيير متسارعا بشكل يجعل محاولة تفهمه العمل الأساسي في المجتمع المعاصر شغله الشاغل»[9].

وهذا العالم المعاصر الذي نعيشه وننتمي إليه هو أيضا عالم يعرف بعصر الذرة. فاستخدام الذرة في الحياة المعاصرة اتسع اتساعا واضحا،كما أن الوصول إلى فهم علمي أعمق لقوانين الذرة وطبيعتها ومكوناتها وطرائق استعمالها السلمي والعسكري قد تطوركما لم يتطور في أي عصر آخر.لقد أصبحت الذرة الآن أكثر تحكما وأكثر تغلغلا في حياة الإنسان. وتنوعت استخدامات الذرة بحيث إنها أصبحت قادرة من ناحية على شفاء الإنسان

من الكثير من الأمراض المزمنة والمستعصية، لكن من ناحية أخرى تحولت الذرة أيضا إلى سلاح قادر أن يتسبب في فناء الإنسان والوجود المادي والطبيعي من حوله.لقد شهد العالم المعاصر تفجير أول قنبلة ذرية في التاريخ البشري بأسره وراح ضحيتها 78 ألف نسمة في لحظة انفجار لم تدم أكثر من عدة دقائق. يقول برتداند رسل:إن «العصر النووي الذي يعيش فيه الجنس البشري، والذي قد يموت فيه، بدأ بالنسبة للجماهير العالمية بإسقاط القنبلة الذرية على مدينة هيروشيما في 6 أغسطس من عام 1945م»[10].فالعالم المعاصر قد وضع مصيره وربط مستقبله بالكامل بالذرة منذ عام 1945، وأصبح بقاء العالم وفناء الجنس البشري مرهونين باستعمال الذرة. ولقد تضاعفت القدرات التدميرية للعالم المعاصر على أثر الزيادة المذهلة في عدد الرؤوس النووية حيث بلغت مستويات كبيرة لم يعد معها خيال الإنسان قادرا على استيعاب وتصور مدى الدمار الذي يمكن أن يلحق بالعالم لو تم استخدام جزء يسير فقط من القدرات التدميرية الحقيقية المتواجدة لدى العالم، والتي تقدر بحوالي 16ألف ألف مليون طن من مادة أل ت.ن.ت مخزونة في حوالي 50 ألف قنبلة نووية، تعادل كل قنبلة منها مليون ضعف تلك القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما[11]. إن كل هذا التطور المذهل في القدرات التدميرية والنووية يتم دون أن يستطيع العالم المعاصر أن يطور آليات ومؤسسات فعالة لمنع استعمال هذه القوة التدميرية، ودون أن يستطيع العالم أن يضمن أن كابوس الفناء الجماعي لن يتحقق في أي لحظة. لذلك كله فإن فهم العالم المعاصر لن يكتمل دون فهم دور الذرة ودور الأسلحة الذرية والقنابل النووية والهيدروجينية والنيوترونية المنتشرة في العالم بأعداد متزايدة، والتي تؤثر في مجمل السياسات والقضايا المعاصرة.فالذرة قد أصبحت قوة كبيرة وأصبحت سمة من أبرز سمات العالم المعاصر، كما أصبحت أيضا هما من هموم البشرية.

ويصعب الحديث عن العالم المعاصر دون الإشارة إلى دور ومكانة وتأثير العلم والتكنولوجيا في الحياة المعاصرة. فهذا العصر هو بحق عصر العلم والتكنولوجيا اللذين أصبحا دون غيرهما مصدر قوة الإنسان المعاصر. يقول د. فؤاد ذكريا إنه «في القرن العشرين حدثت ثورة كمية وكيفية هائلة في المجال العلمي،بمعنى أن نطاق العلم قد اتسع إلى حد هائل، كما أن

إنجازاته قد اكتسبت صفات جديدة، وأصبحت أهميتها تفوق كثيرا كل ما كان العلم يحققه في أي عصر سابق، بل إن هذا التغيير جعل العلم هو الحقيقة الأساسية في عالم اليوم، وهو المحور الذي تدور حوله كل المظاهر الأخرى لحياة البشر»[2]. إن الثورة العلمية والتقنية هي ثورة مستمرة تزداد تعمقا وتجذرا وتأثيرا في مجمل الحياة، كما أن كمية المعرفة الإنسانية تتضاعف يوميا بواسطة هذه الثورة العلمية المتنامية. من ناحية أخرى فإن عدد الاكتشافات والاختراعات يزداد باطراد، بل إن«عدد المعلومات العلمية والتكنولوجية يتضاعف كل عشر سنوات. وهناك أكثر من مائة ألف مجلة علمية وتكنولوجية متخصصة تنشر بحوالي 60 لغة»[13]. ويقول د. فؤاد ذكريا: إن عدد العلماء يتزايد بمعدل مذهل. فأشد الإحصائيات تحفظا تقول إن عدد العلماء الذين يعيشون الآن يساوي ثلاثة أرباع مجموع العلماء الذين عاشوا على هذه الأرض منذ بدء التاريخ البشري... ولو افترضنا-تخيلا-أن الزيادة في عدد العلماء قد استمرت بمعدلها الحالي نفسه فسيكون معنى ذلك أن كل رجل وامرأة وطفل لابد من أن يصبح عالما في أواسط القرن المقبل. كذلك فإنه لو استمرت زيادة الإنتاج في البحوث العلمية بمعدلها الحالي نفسه فإن وزن المجلات العلمية الموجودة في العالم سيصبح، بعد مائة عام، أثقل من الكرة الأرضية ذاتها، ولو استمر الإنفاق على الأبحاث العلمية،في الدول المتقدمة،يتزايد بمعدله الحالي فإن هذه الدول ستنفق،بعد فترة لا تزيد على خمسين سنة، كل دخلها القومي على البحث العلمي والتكنولوجي، دون أن يتبقى منه شيء للتعليم أو الصحة أو الغذاء أو الجيش»[14]. إن عصرنا الراهن هو بلا شك عصر العلم. والعالم المعاصر هو عالم لم يعد يحترم سوى التفكير العلمي الذي أظهر زيف كل المعتقدات والتصورات القديمة،وحطم قدسية كل المسلمات والبديهيان العتيقة والبالية. إن أهم وأعظم سلاح في عالم اليوم هو سلاح العلم والحقائق والقيم العلمية، وعالمنا اليوم أصبح يعتمد على العلم ويؤمن بالعلم كما لم يؤمن به في كل تاريخه السابق.

وإذا كان لابد من تمييز العالم المعاصر وإظهار بعض من خصائصه العلمية وتفرده عن العصور الأخرى فإنه تنبغي الإشارة إلى أن هذا العصر هو أيضا وبلا منازع عصر الفضاء. ففي هذا القرن استطاع الإنسان أن

يحقق حلمه الأزلي بالخروج إلى الفضاء. فقد تمكن إنسان هذا العصر ولأول مرة في التاريخ أن يغادر الأرض كليا ويحلق في الفضاء، وأن ينظر إلى الأرض من خارجها، كما أنه ولأول مرة وطئ الإنسان سطح القمر، بل إنه ولأول مرة هبطت مركبة فضائية من صنع إنسان هذا العصر على سطح المريخ. ولمجعتعد الإنسان الآن أيضا لإرسال مركبة «أليس» إلى الشمس. ويتوقع أن تصل هذه المركبة إلى سطح الشمس بعد ثلاث سنوات ونصف سنة من إطلاقها في أواخر عام 1988، وبكون الإنسان المعاصر قد بدأ بذلك عصرا جديدا في الاكتشافات الشمسية، وهو عصر سيصل ذروته في القرن القادم[15]. فالصعود إلى السماء الذي كان حلم الإنسان منذ الأزل تحول في هذا العصر فقط إلى حقيقة. والآن وبعد مرور حوالي ربع قرن على إطلاق أول مركبة فضائية سوفيتية تبدو قصة الخطوات الأولى للإنسان في الفضاء كأنها قصة قديمة، وربما يكون البعض قد نسى بداياتها ونسى أيضا اسم مركبة الفضاء سبوتنيك، وكذلك اسم بوري غاغارين الذي كان أول إنسان يغادر الأرض ويقوم برحلة فضائية سنة 1961 مستخدما تقنيات من صنع الإنسان. لقد أصبحت هذه الإنجازات قريبة العهد قديمة وأصبح سفر الإنسان إلى الفضاء والعودة منه نوعا من الروتين أشبه بالسفر في طائرة من مدينة إلى أخرى في البلد الواحد. كما أصبح خبر الرحلات الفضائية الدورية عاديا جدا ولا يلفت الانتباه. كذلك أصبح خبر مكوث الإنسان مدة سنة متواصلة على ظهر محطة «ميز» السوفيتية (أول محطة فضائية دائمة ومأهولة بالسكان)شبيها ربما بخبر البقاء على ظهر سفينة «ألكوين اليزابيث» في رحلاتها الترفيهية عبر المحيط الأطلسي. لقد تحقق كل ذلك نتيجة التطور والتقدم الهائل والسريع في تقنيات الفضاء، والتي فاقت سرعة التقدم في الميادين الأخرى للعلوم والتكنولوجيا، ويتوقع أن تزداد سرعة في السنوات القادمة[16].

خصائص ومميزات العالم المعاصر[2]:

هذا بالنسبة للعالم المعاصر على الصعيدين العلمي والتقني، لكن تطورات وأحداث هذا العصر غير مقتصرة على هذين البعدين فقط. فبقدر ما للذرة والتقنية والعلم من تأثير في الحياة المعاصرة فإن للثورات

والأيديولوجيات والسياسة بشكل عام القدر نفسه من الحضور والفاعلية على مجمل التطورات والأحداث العالمية. لذلك ونتيجة شدة تأثير وحضور الأيديولوجيات والثورات فإن البعض يؤكد على أن هذا العصر هو بلا منازع عصر الثورات وعصر الإيديولوجيات وعصر التسييس، وأنه عصر التنمية.

إن عالمنا المعاصر هو عالم يعج بالأيديولوجيات. وهذا العصر هو حقا عصر الأيديولوجيات[17] بما في ذلك الأيديولوجيات العلمية، أي الإيمان المطلق بالعلم، فلم يشهد التاريخ والعالم، كما لم تشهد البشرية في أي فترة تاريخية سابقة، تعددية أيديولوجية وتوترات أيديولوجية كما يعيشها حاليا العالم المعاصر. لقد تحولت الأيديولوجيات في عصرنا الراهن إلى قوة من القوى الرئيسة التي تسير وتحرك الأحداث والأفراد والجماعات وحتى الدول. وأصبحت الأيديولوجيا تتسبب في العديد من الأزمات والصراعات التي تعصف بالعالم المعاصر. وبعد أن كان الصراع بين الأفراد والدول على الموارد الطبيعية وعلى الحدود الجغرافية أصبحت الصراعات الدولية المعاصرة في جوهرها صراعات إيديولوجية. يقول عبد الحسين شعبان: «لعل من نافلة القول الإشارة إلى أن إحدى السمات البارزة لتطور العلاقات الدولية في عصرنا هو تعاظم تأثير الأيديولوجيات... فقد أصبح مفهوم الإيديولوجيا من أكثر المفاهيم شيوعا وانتشارا في الفكر المعاصر ومن أكثر الألفاظ تداولا»[18]. ويقول فر يدريك واكنز: إن الإيديولوجيات دنؤن قد استطاعت أن تصبح قوة محركة هائلة في عصرنا لأنها جميعا تدعى بان بإمكانها أن تطور حياة الإنسان على الأرض، بل إن بإمكانها أن تحقق للإنسان السعادة والرفاهية في هذه الحياة انتظار الأجر، أو الحياة في نعيم الحياة بعد الموت[19]. لذلك حصلت الأيديولوجيات على قوة لا تضاهى، واستحوذت على تأثير بالغ على مجمل مجالات ونشاطات الإنسان المعاصر. وتعطى الإيديولوجيا للإنسان الانطباع بالتفاؤل وتعطيه الأمل بكسب المستقبل. وينجذب الإنسان إلى الإيديولوجيات نتيجة طابعها الثوري والديمقراطي والطوبائي. وربما كان أبرز مثال على عمق تأثير الإيديولوجيات في شؤون العالم المعاصر هو الصراع القائم بين الشرق والغرب والذي هو في جوهره صراع أيديولوجي. إن صراع الشرق والغرب هو أهم وأبرز

صراع أيديولوجي في التاريخ يتمحور حول الاختلاف الهائل بين نمطين مختلفين في الحياة وبديلين فكريين في كيفية التعامل مع الواقع وكيفية تنظيم الاقتصاد والسياسة والمجتمع[20]. إن الصراع بين أكبر وأقوى قوتين نوويتين وأكبر تكتلين عسكريين في العالم هو في الأساس صراع فلسفي وإيديولوجي. وحيث إن الصراع بين الشرق والغرب هو الصراع الارتكاز في عصرنا الراهن،لذلك فإنه لا يمكن فهم أبرز قضايا وأحداث هذا العالم دون فهم الإيديولوجيات والإقرار بأن هذا العصر هو عصر الإيديولوجيات.

إن الإيديولوجيات هي بلا منازع واحدة من القوى المؤثرة في العالم المعاصر، وتعددها سمة من سمات هذا العصر. ويرتبط تعدد الأيديولوجيات في هذا العصر بتعدد الثورات فيه وخصوصا الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى. لذلك فإن هناك أيضا من يسمي عصرنا هذا عصر الثورات.ولاشك أن الثورة البلشفية أو الثورة الروسية عام 1917 هي إحدى أهم اللحظات التاريخية في القرن العشرين على الإطلاق.فقد فجرت هذه الثورة طاقات هائلة، وخلقت صراعات سياسية وحضارية وحياتية مازالت قائمة ومؤثرة في مجمل الفكر والسلوك الدوليين. ويعتقد البعض أن الثورة البلشفية قد أنهت حقبة من التاريخ البشري،وأنها وضعت الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحقبة حضارية جديدة. لقد تشكل العالم المعاصر مع قيام الثورة البلشفية وبروز الاتحاد السوفيتي كأول دولة عمالية في التاريخ تطمح إلى بناء حضارة اشتراكية بديلة من الحضارة الرأسمالية المهيمنة على العالم. ومنذ ذلك الوقت والعالم يشهد سيلا متواصلا من الثورات ومن المفاهيم الثورية والأفكار الثورية والحكومات الثورية والشخصيات الثورية ومن الإنجازات والتطورات الثورية، بل إن معظم التحولات التي طرأت على العالم منذ سنة 1917 هي تحولات ثورية.يقول ديفيد رابتون:«إن الثورات هي القضية المركزية بالنسبة للتاريخ المعاصر. وفهم العملية الثورية في العالم يعني فهم هذا العصر، ويعني الاقتراب إلى جوهره وتركيز الانتباه على مصدر حيويته وديناميكيته»[21]. لكن رغم أن الثورة البلشفية هي ربما أبرز وأهم ثورات هذا العصر إلا أنها حتما ليست الثورة الوحيدة في العالم. فالعالم المعاصر شهد أيضا تفجر الثورة الصينية والثورة الجزائرية والثورة الفيتنامية والثورة النيكاراغوية وثورات أخرى عمت دول العالم الثالث منذ

نهاية الحرب العالمية الثانية. ولا تقتصر الثورة على الثورات السياسية والاجتماعية، فبالإضافة إلى ذلك هناك الثورة الطلابية والثورة الثقافية والثورة السلوكية والثورة التكنولوجية، بل إن هناك أيضا الثورة الأنثوية والثورة الجنسية. وتدل جميع هذه الاستعمالات لمصطلح الثورة على عمق التحولات في شتى قطاعات ومجالات الحياة المعاصرة في هذا القرن الذي انبهر بالثورات وبشخصيات أمثال لينين، وماوتسى تونغ، وهوشي منه، وكاسرو، وتشي غفارا، وجمال عبد الناصر. إن الثورة والثوار ساهموا مساهمة عميقة في إنعاش أمل الجماهير الواسعة في تحقيق الرفاهية وتحقيق الحرية والعدالة والمساواة، وفي بناء المجتمع الجديد والإنسان الجديد والحضارة الجديدة. ورغم مساهمة الثورات في تطوير الحياة البشرية إلا أنها أيضا وفي أحيان أخرى تسببت في جلب المزيد من الصراعات وجلب المزيد من المآسي والأحزان والمعاناة للجنس البشري[22].

إن تزايد الثورات في العالم وتزايد عدد الحكومات الثورية، وكذلك الحركات والأيديولوجيات الثورية هي جميعها جزء من عملية تاريخية شاملة تتضمن زيادة تسييس الحياة المعاصرة وزيادة تأثير السياسة في الإنسان. لذلك فإن علماء السياسة يفضلون، كما يقول كارل دويتش، تسمية هذا العصر عصر التسييس[23]. يقول كارل دويتش: «إننا جميعا نعرف تأثير السياسة في الحياة، لكن معظمنا لا يدرك مدى أهمية هذا التأثير وعمق اتساعه. فنحن بكل وضوح نعيش اليوم في عصر السياسة التسييس. ذلك أن أمور حياتية عديدة كانت في الماضي بعيدة عن تأثير السياسة وبعيدة عن نطاق اهتمامات السياسيين أصبحت اليوم من أهم القضايا السياسية، كذلك فإن قرارات كثيرة كانت تبدو في الماضي قرارات غير عاجلة، أو أنها كانت قرارات تحسم بالعادة والتقاليد، أو أن شخصا بمفرده يبت في اتخاذها، لكن اليوم أصبح معظم القرارات المجتمعية وحتى الفردية قرارات سياسية تمس صلب الحياة العامة، وتقوم مؤسسات عامة بكامل تجهيزاتها بالإشراف على صياغتها وتشريعها وتنفيذها ومتابعتها، ويتم كل ذلك من خلال السباق السياسي الرسمي»[24]. إذا فالسياسة، رغم أنها قديمة قدم الإنسان على الأرض، أصبحت اليوم أكثر مركزية ومحورية في حياة الإنسان المعاصر من أي يوم آخر،وأصبحت السياسة مرتبطة بالإنسان ارتباطا حياتيا ووجوديا

وأضحت ذات تأثير بالغ في الإنسان أينما كان. ولقد أصبح كل نشاط يصدر عن الإنسان مهما صغر شأنه ذا ارتباط بالسياسة حتى تلك القضايا الشخصية البحتة، والتي تبدو هامشية وغير سياسية تحولت في هذا العصر إلى قضايا سياسية كبرى. فمثلا تحول الهواء الذي نستنشقه إلى قضية سياسية وذلك بعد أن ازداد الحديث عن تلوث البيئة وحاجة المجتمع والبشرية ككل إلى حماية البيئة.ويوجد اليوم في العالم أحزاب سياسية، ربما أشهرها حزب الخضر في ألمانيا الغربية، يعتمد برنامجها السياسي والانتخابي في الأساس على قضية حماية الهواء والماء من التلوث الصناعي، والمحافظة على المساحات الخضراء في الطبيعة، والتي تتقلص باستمرار في المجتمعات الصناعية والمدن الكبرى. لقد تحول الماء والهواء، أهم ضرورات الحياة، إلى قضايا سياسية، وأصبح عالمنا المعاصر عالما مليئا بالسياسة، مليئا بالقضايا السياسية والأفكار السياسية مليئا بالأحداث السياسية وبالنشاطات والقرارات السياسية. كذلك يشهد العالم المعاصر زيادة في حدة الصراعات السياسية وزيادة مضطرة في حجم المشاركة السياسية مما يدفع إلى اتساع مجالات السياسة واتساع تدخلات السياسة في الحياة المعاصرة. لكن ربما كان أهم وأبرز دليل على أن هذا العصر هو عصر السياسة هو تلك الزيادة الكبيرة في عدد الدول في العالم. لقد أصبحت الدولة ذات السيادة المطلقة هي الوحدة الارتكازية في العالم المعاصر. يقول ريتشارد كوكس: «إن الحقيقة الدافعة بالنسبة لعصرنا هي أن سطح الأرض وكذلك سكان الأرض منقسمون إلى أجزاء سياسية، أي إلى دول»[25]. إن الدولة هي اليوم القوة المحركة في النظام الدولي الراهن، ويشهد العالم نموا ملحوظا لدور الدولة وتعاظم حجمها وتزايد تدخلاتها في تحديد مسار تطور العالم المعاصر. وبدأت الدولة تشارك في صنع الأحداث والتحولات الحضارية والمادية الكبرى في عالم اليوم، كما صارت الدولة تتحكم في مواد طبيعية هائلة، وتسيطر مباشرة على أهم النشاطات والمؤسسات الاقتصادية والإيديولوجية والاجتماعية في معظم المجتمعات في العالم. وتبدو الدولة اليوم كأنها المسؤولة وحدها عن قضايا التنمية وقضايا التنشئة والتعبئة، والدولة لا شك هي المسؤولة عن أمن الإنسان وعن استقرار النظام الدولي بأكمله. فهي التي أصبحت دون غيرها تقرر

قضايا الحياة والموت والحرب والسلم في عالمنا المعا صر[26].

لكن رغم تزايد عدد الدول في العالم ورغم تزايد قدرات وإمكانات وهيمنة هذه الدول إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر وأضخم دولة في العالم المعاصر على الإطلاق. لذلك يفضل البعض أن يطلق على هذا العصر اسم العصر الأمريكي، وذلك لما للولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها من الدول من هيمنة شاملة وواضحة على شؤون العالم وذلك منذ أن برزت على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية كدولة عظمى. إن تأثير الولايات المتحدة في شؤون العالم يرجع في الأساس إلى ضخامة هذه الدولة، فكل ما يتعلق بالولايات المتحدة ضخم بكافة المعايير. فالاقتصاد الأمريكي هو أضخم اقتصاد في العالم، والقوة العسكرية الأمريكية هي أضخم قوة عسكرية في العالم، والتكنولوجيا الأمريكية هي الأكثر تفوقا على جميع المنتوجات التكنولوجية في العالم، والاختراعات العلمية الأمريكية هي الأكثر عددا في العالم، والإنتاجان الفني والإعلامي الأمريكيان هما الأكثر انتشارا في العالم، كما أن أكبر المصارف والشركات في عالمنا هي مصارف وشركات أمريكية. بالإضافة إلى ذلك فإن الشعب الأمريكي هو أيضا الأغنى في العالم. وليس من المبالغة القول إن الولايات المتحدة ليست فقط أكبر قوة اقتصادية وعسكرية وتقنية في العالم المعاصر، بل هي كذلك في كل التاريخ البشري المعروف. إن الولايات المتحدة هي اليوم ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية القوة المؤثرة في العالم المعاصر، وهي مركز الثقل الدبلوماسي والعلمي والأيديولوجي في هذا العصر.ولقد ارتبطت الولايات المتحدة بالنجاح وبالرفاهية وبالرخاء المعيشي والترف الحياتي، وأصبح النموذج الأمريكي في الحياة يثير الإعجاب لدى معظم سكان الأرض. وتقوم وسائل الإعلام الأمريكية بترويج هذا النموذج وتعميمه عالميا بحيث إنه أصبح النموذج الأكثر انتشارا ،والأكثر تغلغلا في عقول وعواطف الإنسان المعاصر[27].لكن الولايات المتحدة الأمريكية،تلك الدولة العظمى وذلك النموذج الحياتي الجذاب، هي أيضا أكبر القوى الإمبريالية والاستغلالية في العالم. إن الولايات المتحدة هي أكثر دول العالم التي مارست والتي تمارس الاضطهاد والقهر ضد الشعوب وخصوصا شعوب العالم الثالث. إن تاريخ الولايات المتحدة حافل بالغزوات والتدخلات والممارسات القمعية

ضد الشعوب والدول التي تحاول أن تستكمل تحررها وتحصل على سيادتها واستقلالها الوطني. إن عداء الولايات المتحدة للشعوب جزء متأصل في البنية الإمبريالية الأمريكية التي تستمد قوتها وحيويتها من القدرات العسكرية ومصانع الأسلحة الضخمة التي تنتج أنواعا وأعدادا هائلة من الأسلحة الجديدة والمتجددة.هذه الأسلحة الأمريكية هي المسؤولة عن قتل حوالي 12 مليون شخص في شتى أنحاء العالم هم ضحايا الحروب التي اندلعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي غذتها وما زالت تغذيها السياسة والدبلوماسية الأمريكية. إن الولايات المتحدة ليست فقط أكبر دولة منتجة للأسلحة، بل هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت القنبلة الذرية، وهي أول دولة في العالم تفجر القنبلة الهيدروجينية، وهي أيضا أول دولة تطور القنبلة النيوتروجينية التي تقتل البشر دون الإضرار بالمباني والمعدات.كذلك فإن الولايات المتحدة هي الدولة التي تحاول أن تزج بالعالم في أخطر سباق للتسلح وذلك من خلال تطوير أسلحة حرب النجوم ومحاولاتها الراهنة لعسكرة الفضاء الخارجي.

لقد تسببت الولايات المتحدة في جلب المعاناة للشعوب وما زالت تفرض بالقوة هيمنتها على العالم،كما أنها استطاعت أن تطبع هذا العصر بالطابع الأمريكي، واستطاعت أن تؤثر في أحداثه وتحولاته كما لم تتمكن أي دولة أخرى حتى الآن،بيد أن هذا العصر الأمريكي يدخل الآن في مرحلة الانهيار والاضمحلال والانحسار.إن مؤشرات التراجع الأمريكي عديدة تشمل جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والإيديولوجية. فالولايات المتحدة التي كانت تمتلك 75٪من احتياطي الذهب في العالم سنة 1950، وكانت الدولة الأولى من حيث الأرصدة النقدية الاحتياطية حتى سنة 1980 تراجعت اليوم إلى المركز الخامس، وأصبحت اليابان هي الدولة الأولى في العالم برصيد قدره81 ألف مليون دولار. كذلك فإن الولايات المتحدة التي كانت الدولة الأولى والوحيدة التي تمتلك القنبلة الذرية سنة 1945 لم تعد الدولة الوحيدة والدولة الأولى حيث يتصدر الاتحاد السوفيتي دول العالم من حيث عدد الرؤوس النووية، وأضحت الولايات المتحدة تقترض لكي تبقى على قدراتها النووية وتمنع انحسار هيمنتها العسكرية في العالم. من ناحية أخرى فإن الانهيار الأمريكي ارتبط أيضا بانهيارالامبريالية العالمية وتضعضع النظام

الرأسمالي العالمي وفقدان مصداقية الإيديولوجية الرأسمالية. يقول د.سمير أمين: «إن الإمبريالية الأمريكية قد وصلت إلى درجات عالية من النمو بحيث إن أي مزيد من التطور يعني تلقائيا انهيارها التدريجي. إن المرحلة الراهنة من الإمبريالية هي أيضا مرحلة نهاية الرأسمالية»[28].ورغم جميع محاولات الولايات المتحدة استعادة هيمنتها السياسية والدبلوماسية،ورغم محاولاتها لتحديث ترسانتها العسكرية في السنوات الأخيرة إلا أن هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام سنة 1973 كشفت حدود القوة الأمريكية، وأكدت أن نهاية العصر الأمريكي قد بدأت فعلا.ويضيف أن الحضارة المستقبلية الصاعدة والتي تشكل البديل الطبيعي من الحضارة الأمريكية الرأسمالية هي الحضارة الاشتراكية[29].لقد أصبحت الاشتراكية، كما يؤكد سمير أمين،قوة محورية في العالم المعاصر. فنصف سكان العالم تحكمهم حكومات اشتراكية، كما أن أكبر ثاني قوة اقتصادية وعسكرية في العالم هي قوة اشتراكية. إن الدول الاشتراكية والإيديولوجية الاشتراكية هي اليوم قوة سياسية واقتصادية وعسكرية متنامية تواجه الرأسمالية بندية وتطرح نفسها كبديل حضاري، ويتوقع أن تكون القوة الارتكازية في عالم القرن الحادي والعشرين.

لقد ارتبطت الاشتراكية وخصوصا لدى شعوب وحكومات العالم الثالث بالتنمية وبإمكانية الخروج من حالة التخلف. لذلك يبقى القول إنه لا يمكن فهم العالم المعاصر دون توضيح علاقة هذا العصر بالتنمية. لقد أصبحت التنمية شعارا لهذا العصر،كما أصبحت أسمى غايات العالم المعاصر. فالعالم قد وظف جميع إمكاناته المادية والفكرية لتحقيق التنمية، كما تم توظيف العلم والتكنولوجيا وكذلك الثورات والإيديولوجيات من أجل التنمية. وتبنت منظمة الأمم المتحدة «الاستراتيجية الدولية للتنمية»، وتم إعلان عقد الستينات «كعقد الأمم المتحدة من أجل التنمية». ويقول دانيال كولار: «لن يكون ثمة سلام حقيقي في العالم المعاصر من دون التنمية»[30]. لكن رغم كل هذا الاهتمام الدولي بالتنمية إلا أن التنمية لم تتحقق بعد،ومازال أكثر من نصف سكان الأرض يحلم بالتنمية ويسمع بها، لكنه يعيش واقع التخلف والفقر والمجاعة.لذلك «تظل الفجوة العميقة بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب التابعة والمتخلفة هي إحدى أهم التحديات التي تواجه العالم

المعاصر، وتستأثر باهتمام المفكرين وخصوصا المتخصصين بقضايا التنمية»[31]. إن عدم تحقيق التنمية هو سبب مهم من أسباب عدم استقرار العالم المعاصر.ويبدو أن العالم لن يهنأ بالسلام الدائم إلا عندما تتحقق التنمية بالعلم أو بالثورة بالتكنولوجيا أو بالأيديولوجيا.

العالم المعاصر سياسيا:

إن العالم المعاصر كما اتضح حتى الآن هو عالم متنوع شديد التعقيد متعدد الأجزاء. ويمكن فهم العالم فهما علميا ويمكن فهمه فهما اقتصاديا وتاريخيا، وكذلك يمكن فهمه جغرافيا وحضاريا وعسكريا. إن فهم العالم المعاصر فهما شموليا يتطلب تعاون جميع فروع الدراسات الإنسانية والمدارس النظرية لكي يتسنى لها الإحاطة بالمكونات اللامتناهية للعالم المعاصر. وتبدأ هذه المكونات اللامتناهية بالإنسان الذي يقطن العالم المعاصر والذي يزيد تعداده على خمسة آلاف مليون نسمة، ويشكل كل فرد من هؤلاء(مخلوقا فريدا ليس له نظير ولن يكون له نظير لاحق)[32]، بل إن كل فرد من هؤلاء هو عالم قائم ومستقل بحد ذاته له خصوصياته وله بيئته وميزاته الفريدة. ولا تنتهي مكونات العالم المعاصر عند الإنسان حيث إنها تتضمن أيضا دول العالم التي تختلف في اقتصادياتها ونظمها وإيديولوجياتها، وكذلك المؤسسات والمنظمات الدولية التي يزيد عددها حاليا على ثلاثة آلاف منظمة بالإضافة إلى البيئة والنظم الدولية والمناطق الجغرافية والحضارية والثقافية والتي تتباين أشد التباين. إن صعوبة الإحاطة الشاملة بمكونات العالم المعاصر اللامتناهية تجعل من المفيد التركيز على كل جزء للتعرف على تعقيداته وتداخلاته. والسؤال الآن هو: كيف يبدو العالم المعاصر من حولنا سياسيا؟ وكيف ينظر علم السياسة وعلماء السياسة إلى عالمنا المعاصر؟

ينقسم العالم المعاصر سياسيا إلى وحدات سياسية متعددة كالدول والمنظمات الدولية والإقليمية والشركات متعددة الجنسيات والمحاور والأحلاف العسكرية والأحزاب الأممية،وكذلك النظام السياسي العالمي الذي يجسد تفاعل وتداخل هذه الأجزاء مع بعضها بعض. لكن رغم تعدد الوحدات السياسية في العالم المعاصر تظل الدولة هي وحدته

الارتكازية. ويبلغ عدد الدول المستقلة في العالم المعاصر أكثر من 150 دولة بعد أن كان العدد لا يتجاوز 50 دولة سنة 1945. وتتمتع كل دولة من هذه الدول بسيادتها المطلقة وتقرر مصالحها القومية العليا، وتمتلك كل منها قوة مادية ومعنوية خاصة تعتبر القوة الفاعلة الرئيسة في السياسة الدولية. وتسيطر الدول على العالم المعاصر سيطرة اقتصادية وجغرافية وسكانية وسياسية كاملة. فلقد أصبحت كل بقعة من بقاع الأرض تحت سيطرة دولة ما، كما أصبح كل فرد من سكان العالم ملزم بدولته،ولا يستطيع أي إنسان الآن الخروج أو الدخول من دولة إلى دولة أخرى كما كان يفعل الإنسان في العصور الأخرى من دون إذن ووثيقة رسمية.ولقد أصبح الإنسان المعاصر ضائعا وغير معترف به، ولا وجود شرعي له من دون الانتماء القانوني إلى دولة ما تحتضنه وتعترف بوجوده، وبالتالي أصبح الانتماء إلى دولة ما أحد أهم ضرورات الحياة في العالم المعاصر.فالدولة في عالمنا المعاصر هي التي تعطي الإنسان الاعترافين الرسمي والشرعي بولادته وبموته وبوجوده على الأرض[33].

لكن رغم أن الدولة هي الوحدة السياسية إلا أنها حتما ليست الوحدة الوحيدة المكونة للعالم المعاصر.فالعالم المعاصر يتكون أيضا من منظمات دولية وإقليمية حكومية وغير حكومية تشمل بنشاطاتها جميع المجالات الإنسانية، كالأنشطة السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية والدينية والرياضية والسياسية والتجارية والمالية والاقتصادية.يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد في كتابه العلاقات السياسية الدولية: «إن من الظواهر المميزة للعلاقات الدولية في القرن العشرين انبثاق التنظيمات والمؤسسات الدولية على نطاق لم يشهده المجتمع الدولي في أي مرحلة سابقة من مراحل تطوره»[34]. ورغم أن المنظمات الدولية لم تصل حتى الآن إلى طور إلغاء دور الدولة إلا أنها أصبحت في هذا العصر قوة ذات تأثير متزايد في المجتمع الدولي،بحيث لم تعد الدولة هي القوة الوحيدة التي تحتكرا لقرارات في العلاقات الدولية كما كانت نفعل خلال الـ 400 سنة الماضية.إن الهدف الجوهري من قيام المنظمات الدولية هو تخفيف التوترات وتقليص حجم الفوضى التي تميز العالم المعاصر سياسيا،كما تهدف هذه المنظمات إلى تعميق مظاهر ومجالات التعاون بين

الدول، وتنظيم شؤون المجتمع الدولي. ولقد شكل قيام عصبة الأمم المتحدة التي تأسست في يناير1919 عهدا جديدا في العلاقات الدولية حيث إنها أول منظمة عالمية ذات صفة سياسية في التاريخ تعطى صلاحية ضمان السلام والأمن الدوليين، وتقوم بوظيفة توثيق التعاون بين الأمم وتنمّيه. ولقد تعهدت الدول، وعددها 32 دولة، التي وقعت على «عهد العصبة» بالالتزام بالمبادئ التالية:

1- عدم اللجوء إلى القوة من أجل حل القضايا الدولية.

2- احترام قواعد القانون الدولي.

3- احترام الالتزامات والعهود التي تنص عليها المعاهدات الدولية.

4- قيام علاقات طيبة بين الدول على أساس العدل والشرف[35].

لكن وبعد انهيار عصبة الأمم المتحدة سنة 1939، وقيام منظمة الأمم المتحدة سنة1945 والعالم المعاصر يشهد تزايدا ملحوظا في عدد المنظمات الدولية حيث تجاوز عددها ضعف عدد الدول في العالم. كما تزايد أيضا عدد المنظمات الدولية غير الحكومية في العالم وبلغ حوالي 3000 منظمة بعد أن كان عددها لا يتجاوز 500 منظمة سنة 1945[36].

ولقد تزامن عدد المنظمات الدولية في العالم المعاصر مع تزايد مماثل في عدد الشركات متعددة الجنسيات التي تحولت إلى قوة رئيسة وفاعلة على الساحة الدولية. يقول جوز يف كاميللري: «إن تزايد قوة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات دفع بميزان القوة في العالم إلى أن «يتحرك على نحو ثابت لمصلحة هذه الشركات في الوقت الذي تتجرد فيه الدولة تدريجيا من سلطانها في ممارسة الحكم»[37]. ولقد استطاعت هذه الشركات الاحتكارية الدولية خلال السنوات منذ 1945 أن تتحول إلى قوة من القوى الحاكمة والمتحكمة في مجرى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، ودفع هذا بالبعض إلى اعتبار نمو وتعاظم دور هذه الشركات «واحدا من أكثر التطورات دراماتيكية في هذا العصر، بل إنه أهم ظاهرة في عصرنا الراهن»[38]،بحيث يجوز أن نطلق على هذا العصر اسم عصر الشركات متعددة الجنسيات. وتعود أهمية هذه الشركات إلى كونها مؤسسات تمتلك قدرات تنظيمية ومادية وتقنية وإيديولوجية تؤهلها لإدارة العالم المعاصر كوحدة واحدة مترابطة وتمهد تدريجيا لإلغاء دور «الدولة

القومية»[39]. فالشركات متعددة الحسيات قائمة في الأساس على فكرة تحويل العالم إلى سوق واحدة، وتدويل المجتمع الإنساني والتخطيط المركزي للإنتاج والاستهلاك العالمي. إن هدف هذه الشركات العملاقة هو السيطرة سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي وتحويله إلى نشاط عالمي يتعدى حدود السلطات المحلية للدول، ويتمركز في إدارات ومكاتب هذه الشركات، وبالتالي تحول مدراء هذه الشركات إلى أول فئة اجتماعية في التاريخ البشري تدير العالم كنظام مركزي موحد[40]. إن أكثر ما يميز الشركات متعددة الجنسيات هو ربما ضخامتها وتنوع نشاطاتها وانتشارها الجغرافي في كل بقعة من بقاع العالم المعاصر. فكل شركة من هذه الشركات مثلا تمارس نشاطها في أكثر من 20 دولة من دول العالم.كما أن كل شركة من هذه الشركات تنتج ما لا يقل عن 20 سلعة مختلفة تتراوح من السلع الغذائية إلى الصواريخ عابرة القارات والقنابل النووية. من ناحية أخرى فإن هذه الشركات ليست شركات كبيرة فقط،وإنما هي شركات عملاقة قد بلغت أحجاما خيالية من الضخامة.فإجمالي مبيعات عشر من هذه الشركات يساوي إجمالي الناتج القومي لجميع دول القارة الأفريقية،كما أن الأرباح السنوية لهذه الشركات نفسها تساوي فقط إجمالي الناتج القومي لـ20 دولة أفريقية. كذلك يقدر أن إجمالي مبيعات شركات جنرال موتورز الأمريكية لعام 1986 والذي بلغ حوالي 97 ألف مليون دولار يساوي ثلاثة أضعاف إجمالي الإيرادات النفطية للمملكة العربية السعودية في العام نفسه.وتسيطر 50 شركة من هذه الشركات الاحتكارية الدولية على نحو ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم،وتقوم بإنتاج أكثر من نصف الإنتاج العالمي،لدرجة أصبحت التجارة الخارجية في العالم هي في مجملها التجارة الداخلية بين هذه الشركات.وتظهر إحصائيات سنة 1986 أن مبيعات 500 شركة من الشركات متعددة الجنسيات (أمريكية الأصل) قد بلغت 8, اتريليون (0000, 0000, 0000, 800, 1) دولار، في حين بلغت أرباح هذه الشركات من مبيعاتها للسنة نفسها حوالي 70 ألف مليون دولار[41]. وباختصار فإن الشركات متعددة الجنسيات قد بلغت درجات عالية من الضخامة والتنوع والانتشار بحيث لا يمكن فهم العالم فهما متكاملا دون الإشارة إلى أهمية هذه الشركات العملاقة وأهمية تأثيرها في مجمل النشاط الدولي.

ورغم أهمية دور الشركات متعددة الجنسيات،وكذلك المنظمات الدولية إلا أن الحديث عن الوحدات السياسية المكونة للعالم المعاصر لن يكتمل من دون ذكر الأحلاف والتكتلات العسكرية التي انبثقت إلى الوجود عقب الحرب العالمية الثانية. إن هذه الأحلاف العسكرية هي أيضا وحدات سياسية لها أهمية خاصة في مجرى السياسة الدولية، ولها انعكاسات بالغة على أمن واستقرار العالم بأكمله. ولقد برزت الأحلاف العسكرية الكبرى بشكل متزايد خلال ثلاثة العقود الأخيرة. وربما كان أبرز أهم الأحلاف العسكرية في عالم اليوم هو حلف شمال الأطلسي(ناتو)، وحلف وارسو وحلف المعاهدة المركزية(سنتو)، وميثاق ريو، ومعاهدة حلف جنوب شرق آسيا(سيتو). إن هذه التكتلات هي شكل من أشكال التعاون السياسي والعسكري بين الدول والتي تهدف في الأساس إلى الاستعداد لصد عدوان محتمل، أو ربما الإعداد لشن حرب على عدو قائم. فالركيزة الأولية للأحلاف الحديثة هي وجود قوة عسكرية ووجود تضامن سياسي يكفلان للدول الأعضاء فيها الحماية الجماعية ضد أي عدوان. ورغم تعدد الأحلاف في العالم المعاصر، إلا أن أبرزها على الإطلاق هو حلف شمال الأطلسي (ناتو) الذي تأسس سنة 1949، وحلف وارسو الذي برز سنة 1955. ويضم حلف شمال الأطلسي في عضويته كلا من الولايات المتحدة، وكندا، وبلجيكا، والدنمرك، وأيسلندا، وإيطاليا، واللوكسمبرج، وهولندا، والنرويج، والبرتغال،وبريطانيا وألمانيا الغربية،وتركيا،واليونان، لإسبانيا(42. ويصف بروس راسيت حلف شمال الأطلسي قائلا: (إن التاريخ لم يشهد حلفا يتمتع بهذا القدر من الإمكانات والترابط بين أعضائه كحلف شمال الأطلسي»[43]. أما حلف وارسو والذي يسمى رسميا «بمعاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة» فإنه يضم في عضويته كلا من بلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، والمجر، وبولونيا، ورومانيا، والاتحاد السوفيتي[44]. إن حلف وارسو هو التكتل العسكري للدول الاشتراكية والذي يقابل حلف شمال الأطلسي الذي هو التكتل العسكري للدول الرأسمالية.وقد تأسس حلف وارسو بعد ست سنوات من تأسيس حلف شمال الأطلسي، فهو لذلك ليس رد فعل سوفيتي مباشر على قيام حلف شمال الأطلسي. ذلك أن المبرر الجوهري لقيام حلف وارسو يكمن في إصرار الدول الرأسمالية الغربية

على انضمام ألمانيا الغربية إلى عضوية حلف شمال الأطلسي سنة 1954. لذلك وجدت «دول شرق أوروبا نفسها مضطرة لاتخاذ تدابير دفاعية جماعية خاصة بها لمواجهة تهديد العسكرية الألمانية التي أحياها الغرب. وهكذا يبدو حلف وارسو ردة الفعل المباشرة لانبعاث ألمانيا الغربية كدولة عسكرية قوية في قلب أوروبا، ودمجها في الترتيبات العسكرية للكتلة الغربية. لقد كان التفسير السوفيتي لهذا الإجراء هو أنه يتضمن تهديدا لأمنه القومي الأمر الذي تطلب منه إعادة تقويم استراتيجيته الدفاعية»[45].

لكن مهما كان مبرر قيام حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو فإن الحقيقة المؤكدة هي أن قرار تأسيس واستمرار وكذلك قرار إنهاء عمل هذين الحلفين هو بيد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أقوى دول العالم، واللتين تستخدمان هذين الحلفين أداة في صراعهما من أجل الهيمنة على العالم المعاصر. إن هاتين الدولتين النوويتين تهيمنان مباشرة على حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. يقول دانيال كولار: إنه في هذا العصر هناك فقط قوتان «كبيرتان مأهولتان بالسكان،وواثقتان بقيم معتقداتهما وسلاحهما من مختلف الأنواع،كي تتنازعا السيطرة العالمية دون أن تستطيع إحداهما ضمان تفوق نهائي على الأخرى»[46]. فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وليس حلف الناتو وحلف وارسو،هما الدولتان اللتان تتزعمان العالم وتسيرانه حسب مصالحهما الخاصة. إن هاتين الدولتين تمتلكان في ما بينهما 40٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي، وتحتكران أكثر من 90٪ من القدرات التدميرية في العالم، ولهما سيطرة تامة على كافة أنواع الأسلحة والرؤوس النووية. فالعالم المعاصر سياسيا هو عالم تحكمه وتتحكم فيه دولتان عظميان تمتلكان دون غيرهما من الدول قرار بقاء أو فناء العالم. لذلك فإن أبرز السمات السياسية للعالم المعاصر هي سمة «الثنائية القطبية»، وترمز الثنائية القطبية إلى أن العالم المعاصر تتزعمه دولتان لا ثالث لهما تديران شؤونه وتخططان لمستقبله بما يتناسب مع تطلعاتهما الاستراتيجية المحددة. وترمز الثنائية القطبية إلى أن القوة الفعلية في عالم اليوم متمركزة في دولتين فقط، وأنه لا مجال لضمان أمن أي دولة دون الانضمام إلى هيمنة إحدى هاتين الدولتين النوويتين في العالم. إن العالم ثنائي الأقطاب هو عالم يمتاز باصطفاف جميع دوله مع كتلة واحدة من الكتلتين العسكريتين

الكبيرتين في العالم. وبهذا المعنى فإن الولايات المتحدة هي قطب جاذب والاتحاد السوفيتي هو أيضا قطب جاذب آخر يتجمع حوله عدد من الدول الصغيرة والكبيرة التي تقر بزعامته وتدور في فلكه وتتمتع بحماية قوته النووية. إن هاتين الدولتين النوويتين لا تخافان أحدا سوى بعضهما، ولا تطلبان إرضاء أحد سوى التكيف مع بعضهما. فالخطر الحقيقي والرئيس على الاتحاد السوفيتي هو ذلك الخطر الذي تشكله الولايات المتحدة، كلما أن الولايات المتحدة لا تخشى أي خطر سوى ذلك الذي يشكله الاتحاد السوفيتي فكل دولة تدرك مسبقا مصدر الخطر، وتدرك مسبقا العدو، ولاشك لديهما في ذلك. إن في استطاعة كل من هاتين الدولتين تدمير الأخرى بقدر لا يجاريه أي دولة أخرى في الوقت الراهن. فالعالم المعاصر قائم على أساس التوازن النووي والسياسي الدقيق بين هاتين الدولتين حيث إن خسارة لأي منهما تعني فائدة مباشرة للدولة الأخرى. لذلك فإن التنافس بينهما هو تنافس مصيري وهو أيضا تنافس عالمي وشمولي حيث إن لهما تواجدا في كل مكان وحدودهما الحقيقية هي حدود الكون كله .فالخطر الرئيس الذي يتهدد العالم المعاصر هو بلا شك الخطر الذي ربما ينجم عن سوء تقدير أو سؤ فهم أو خطأ مفاجئ صادر عن أي دولة من هاتين الدولتين النوويتين. وسوف يظل العالم المعاصر، إلى وقت طويل، عالما ثنائي القطبية. ذلك أنه رغم بروز قوى اقتصادية جديدة (كاليابان وألمانيا الغربية)، وبروز قوى نووية جديدة (كالصين وفرنسا)،مما قد يعطي الانطباع بأن العالم المعاصر قد أصبح عالما متعدد الأقطاب، فإن كينيث ولتز يؤكد أن «الدولة العظمى هي ليست دولة عظمى بمجرد امتلاكها الأسلحة النووية، وإنما لكون مواردها من الضخامة بحيث تمكنها من استخدامها بأشكال متعددة، وتحولها إلى قوة عسكرية أحيانا ودبلوماسية وأحيانا أخرى اقتصادية ذات أغراض مختلفة وبمستويات متنوعة، وهي موارد وإمكانات غير متوفرة إلا للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.لذلك فإن الدخول في نادي الدول العظمى مقتصر في الوقت الراهن على هاتين الدولتين فقط. بل إن هذا النادي سيظل أكثر النوادي انطلاقا مدة طويلة قادمة»[47].

باختصار فإن العالم المعاصر، وخصوصا منذ 1945، هو عالم يتأثر

مباشرة بسياسات وقرارات دولتين، تمتلكان قدرات وإمكانات ضخمة وكونية الطابع، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والعالم المعاصر الذي يتأثر بتوجهات هاتين الدولتين هو أيضا منقسم إلى شرق وغرب، وإلى كتلتين إيديولوجيتين وعسكريتين متناحرتين ومتنافستين على زعامة العالم وهما حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. كذلك فإن العالم المعاصر هو عالم يشهد انتشارا ملحوظا في عدد الشركات متعددة الجنسيات، ويشهد أيضا نموا متزايدا في عدد المنظمات الدولية والإقليمية التي تؤدي وظائف متعددة تمس جميع مجالات الحياة المعاصرة. لكن يظل العالم المعاصر في شكله السياسي هو في جوهره عالم يتكون من 150 دولة مستقلة هي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لذلك فإنه مهما تعددت وتنوعت الوحدات السياسية المكونة للعالم المعاصر تظل الدول القومية محتفظة بحوريتها، وتأتي في مقدمة المكونات السياسية التي تشكل في مجموعها ما يعرف بالنظام السياسي العالمي. لكن ما هو النظام السياسي العالمي وما هي أهم سماته وخصائصه؟

النظام السياسي العالمي:

إن النظام السياسي العالمي هو تجسيد لنشاطات وتفاعلات وارتباطات الدول والمنظمات والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات العسكرية والدفاعية والوحدات السياسية الرئيسة والفرعية الأخرى المكونة للعالم المعاصر. إن النظام السياسي الراهن هو ربما أعم وأشمل نظام قائم في هذا العصر. ويشتمل هذا النظام على عدة وحدات وعدة أنظمة فرعية تتصارع أحيانا وتظهر الميل للتعاون أحيانا أخرى، وتلتزم بالقرارات والقوانين الدولية حيث يسود عندئذ الاستقرار، وأحيانا كثيرة تخرج عن إرادة المجتمع الدولي وتعم بالتالي الفوضى في العالم. إن النظام السياسي العالمي الراهن هو نظام غير مكتمل، بل هو نظام يفتقد إلى حكومة وسلطة عالمية مركزية.يقول دانيال كولار: (إن السلطة في المجتمع الدولي هي سلطة غير محددة وغير مقيدة،لا بل إنها عنيفة غالبا،إذ لا تتوانى أي دولة، في سبيل الدفاع عن مصالحها الوطنية، عن تحقيق العدالة بنفسها،أي اللجوء إلى القوة، إذا ما اقتضت الحاجة ذلك. ولعل غياب برلمان عالمي، وحكومة عالمية،

وجيش وشرطة يعبر بصدق عن هذه الدرجة من اللاتنظيم. وينجم عن هذا الغياب للسلطات المؤسسية ولقواعد السلوك العام وضع شبه فوضوي»[48].فالنظام السياسي العالمي قائم في الأساس على فكرة أن كل دولة تسعى لحماية نفسها بنفسها، وبما أتيح لها من قدرات،وهي المسؤولة في النهاية عن أمنها ومصالحها الوطنية.فالنجاح في مثل هذا النظام يقاس بمدى قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على استقلالها في عالم تسعى فيه جميع الدول للهيمنة والتأثير، وتسعى فيه أيضا لأن تصبح دولا كبرى.لذلك فإن حالة الفوضى والضعف هي أبرز سمات النظام السياسي العالمي الراهن. يقول هيدلي بول: «إن سمة الفوضى، وليست سمة النظام،هي السمة البارزة في السياسة الدولية. كذلك يلاحظ غياب النظام كليا عن السياسة الدولية، وما الحديث عن نظام في العلاقات الدولية سوى رغبة طوبائية ومثالية ومستقبلية غير متحققة الآن ولم تكن قائمة في أي وقت مضى»[49]. لكن رغم حالة الفوضى، ورغم تعدد مسببات الضعف في النظام السياسي العالمي إلا أن دول العالم ترغب أيضا في التعايش السلمي،ونبحث عن مجالات التعاون الدولي وتقيم علاقات ودية فيما بينها وتلتزم بأصول المصير الإنساني المشترك، بل تعمل على إنشاء منظمات دولية لتعميق مظاهر التعاون كخطوة في سبيل تحقيق النظام بين الدول في العالم[50].

فالعالم المعاصر،إذا،يعيش حالتين متناقضتين: حالة حرب دائمة وحالة بحث دائم عن السلام، أي أن العالم تتجاذبه رغبتان هي رغبة العنف والفوضى ورغبة السلام والتعاون والحفاظ على الاستقرار الدولي.ويلخص جون ستنجر هذه التناقضات في النظام العالمي قائلا:«لقد هوى الإنسان إلى عمق أعماق الهاوية بعد أن بلغ أقصى درجات الرقي،فهو قد اخترع أشد الأسلحة فتكا وأكثرها قدرة على إحداث الدمار الجماعي في الوقت الذي نجح نجاحا مذهلا في السيطرة على العديد من الأمراض والحد من شبح المجاعة وانتشار الأوبئة، كما أنه في الوقت الذي يستعد فيه كل إنسان لخوض معركة ضارية ضد غيره يسعى كما لم يسع في أي وقت مضى لتفادي وقوع كارثة عالمية مدمرة. فالإنسان في هذا العصر يلهث خلف تكديس أضخم قوة في التاريخ،كما أنه يفتخر أيضا بأنه يساهم بإخلاص من أجل إحلال السلام والاستقرار والنظام في العالم. لذلك فإن كان لدى

الإنسان المعاصر الكثير الذي يخجل منه فإن لديه أيضا الكثير الذي ينبغي أن يعتز ويفتخر به. إن البشرية ربما لم تكن قادرة على إيجاد حل نهائي لجميع مشكلات الحياة، لكنها حتما لن تدع الفرصة لهذه المشكلات أن تحطمها وتنهي وجودها[51].

إن النظام السياسي العالمي يعيش منذ ولادته حالة من التأرجح نحو التوتر تارة، ونحو التعاون تارة أخرى. ولم يشهد العالم في أي وقت مضى توترا بنفس حدة التوترات والصراعات السائدة في العالم اليوم، كما أنه لم يشهد في أي وقت آخر اندفاعا نحو التعاون، كما هو أيضا سائد في عالمنا المعاصر. ويعود السبب في وجود مثل هذا التناقض الحاد والصارخ في بنية النظام السياسي العالمي إلى العوامل التاريخية التي ساهمت في تأسيسه وتشكيله وتطوره، فهذا النظام قد انبثق تاريخيا نتيجة تجربتين تجسدان قمة الحرب والسلام معا. فمن ناحية ساعدت تجربة مؤلمة ودامية هي الحرب العالمية الأولى التي هي أول حرب ذات طابع عالمي في تكوين النظام السياسي العالمي. أما التجربة الثانية التي ساهمت في تكوين هذا النظام في نجاح البشرية في تأسيس عصبة الأمم كأول منظمة في التاريخ البشري تعنى بشؤون السلام العالمي، وتعلن عن بدء عصر جديد من التعاون بين جميع دول العالم. فالحرب والسلام هما اللذان ساهما في تكوين النظام السياسي العالمي، وظلا أيضا ملازمين له خلال تاريخه إلى الآن. ذلك أن عصبة الأمم ساعدت ولفترة تاريخية قصيرة في إحلال السلام وتوثيق التعاون بين دول العالم. بيد أن هذه الفترة لم تدم طويلا حيث أصيب النظام العالمي بانهيار شامل،ونشبت حرب عالمية ثانية أكثر دمارا من الحرب العالمية الأولى، وراح ضحيتها حوالي 40 مليون نسمة من سكان الأرض عدا الخسائر المادية الهائلة. لكن ومع انتهاء سنوات الحرب العالمية الثانية برزت مرة أخرى رغبة السلام، وسرعان ما لملم العالم المعاصر أحزانه وسعى جاهدا لخلق تنظيم دولي جديد أكثر فاعلية من عصبة الأمم لحفظ السلام والأمن والاستقرار الدولي.

لقد كان متوقعا، بعد تجربة الحرب العالمية الثانية المريرة، أن يعم السلام في العالم، وكان يتوقع أن يتخلص العالم من كافة أسلحة الدمار. لكن العالم ليس فقط لم يتخلص من أسلحته وذخائره، وإنما على العكس من

ذلك تضاعفت كميات الأسلحة وازداد الرعب والعنف في العالم وبلغ حد الرعب النووي. وأصبح العالم اليوم يمتلك 16 ألف مليون طن من المواد المتفجرة تكفي لتدمير العالم بأسره عشرات المرات، وتساوي أكثر من خمسة آلاف ضعف حجم القوة التدميرية التي استخدمت خلال الحرب العالمية الثانية. بل بلغ جنون العالم في تكديس الأسلحة حدا هائلا حيث صرف في سنة واحدة فقط ما مجموعه 900 ألف مليون دولار على الأسلحة والشؤون العسكرية، وكان ذلك سنة 1986. والمفارقة الكبرى هي أن هذا العام بالذات قد خصص من قبل الأمم المتحدة كعام دولي للسلام[52].

إن النظام السياسي العالمي يزداد توترا ويزداد تعقيدا منذ تشكيله في أوائل القرن العشرين. فعدد الدول في ازدياد، وكذلك عدد المنظمات والهيئات الدولية والوحدات السياسية الأخرى. كما ازداد بشكل ملحوظ تأثيرا لأيديولوجيات على النظام السياسي العالمي، وتحولت حروب العالم إلى حروب ذات أبعاد عالمية ودولية،وبرزت أدوات جديدة وغير تقليدية للتأثير في الدول، وأصبح النظام العالمي كتلة متأججة من التناقضات والصراعات والعلاقات المتداخلة والمترابطة والمتأزمة. والسؤال الآن هو كيف يمكن فهم النظام السياسي العالمي، وكيف يمكن تبسيطه، وكيف يمكن استيعاب تناقضاته؟ وهل هناك نظرية قادرة على وصف وشرح تعقيدات هذا النظام؟

لقد أصبح أمر فهم النظام السياسي العالمي في غاية الأهمية ويتعدى الغاية الأكاديمية والمعرفية البحتة، فبقاء العالم واستمرار ازدهاره يتوقفان على فهم طبيعة هذا النظام رفهم آلياته وتفاعلاته وعلاقات وحداته ببعضها بعض. إن البشرية بأسرها قد أصبحت اليوم معنية مباشرة بما يجري في هذا النظام وأصبحت بحاجة، ربما أكثر من أي وقت آخر، إلى معرفة القوانين المسيرة لهذا النظام والقوى المتحكمة في تطوره.ففهم هذا النظام يتضمن فهم قضايا إنسانية وسياسية مصيرية كالأمن والنظام والرفاهية والعدالة والحرب والسلم، وكذلك الحياة والموت وجميعها قضايا مرتبطة أشد الارتباط بدراسة وفهم النظام السياسي العالمي.

إن هذه القضايا النابعة من صميم النظام السياسي العالمي هي بلا شك قضايا شمولية وفلسفية شديدة التعقيد مما يجعل دراستها وفهمها فهما منظما وشموليا أمرا في غاية الصعوبة. ويبدو أن دراسة النظام السياسي

العالمي تعاني أيضا القدر نفسه من الصعوبة،وتتطلب الاستعانة بجميع النظريات والأطر التحليلية والمدارس الفكرية، وتتطلب أيضا الإحاطة بمعرفة موسوعية بالعلوم الإنسانية. لذلك فإن دراسة النظام السياسي العالمي دراسة متكاملة تواجه صعوبات عدة ومشكلات تتعلق بالمضمون والمنهج.فالمشكلة الأولى تتمثل في الخلاف الحاد القائم حول ما إذا كان للنظام السياسي العالمي وجود مادي فعلي وحقيقي وملموس،بمعنى آخر هل هناك وجود حقيقي لمثل هذا النظام يسمح بدراسته وتحليله تحليلا منظما.إن البعض يؤكد على وجود مادي وملموس للنظام السياسي العالمي في حين أن البعض الآخر ينفي وينكر وجوده ويرفض بالتالي إمكانية دراسته دراسة تحليلية.يقول باتريك مورغان: «لا أحد يستطيع أن يثبت وجود النظام السياسي العالمي رغم أن الجميع يعتقدون بوجوده ويتحدثون عنه كما لو أنه موجود فعلا، بل إن البعض يتوهم التخصص في دراسته»[53]. لكن خلافا لهذا الرأي يقول دويرتي وفالتزقراف:«بالطبع هناك وجود فعلي وملموس للنظام السياسي العالمي.إن هذا النظام هو عبارة عن تفاعل وتداخل الوحدات السياسية القومية والدولية والتي تتأثر وتؤثر في بعضها البعض»[54]. إن هذا الخلاف حول وجود أو عدم وجود نظام سياسي عالمي يرتبط بمشكلة أخرى تتعلق بمدى شمولية أو محدودية هذا النظام.فالبعض يعتقد أن النظام السياسي العالمي هو أعم وأشمل نظام قائم في عالمنا المعاصر في حين أن البعض الآخر يرى أن النظام السياسي العالمي هو مجرد نظام فرعي واحد ومحدود بحدود العلاقات والارتباطات الفعلية القائمة بين الدول المكونة لهذا النظام[55]. أما المشكلة الأخيرة التي تعترض دراسة النظام السياسي العالمي فتتركز حول ما إذا كان هناك انتظام وتراتب وتناسق تسمح بالتالي بدراسته دراسة تحليلية أم أن هذا النظام هو بطبيعته نظام عشوائي وحدثي يفتقد إلى التراتب والانتظام بحيث تستحيل دراسته كوحدة مترابطة ومتكاملة[56].

وبالرغم من هذه المشكلات التي تواجه الدراسة التحليلية للنظام السياسي العالمي إلا أن هناك عدة مدارس نظرية يحاول كل منها فهم حقيقة العالم المعاصر سياسيا، وفهم أهم القوانين والقوى التي تتحكم في تطويره. وتختلف هذه النظريات باختلاف الرأي حول وجود النظام السياسي

العالمي ومدى شموليته وانتظام أحداثه ووقائعه،كما تختلف هذه النظريات باختلاف المنطلقات المنهجية والإيديولوجية، لذلك فإن هذه النظريات تتراوح ما بين كونها نظريات واقعية أو مثالية تحليلية أو وصفية، متشائمة أو متفائلة، كما أن هناك نظريات سلوكية، كنظرية اتخاذ القرار، ونظرية تحليل النظم، ونظرية التوازن الدولي، ونظريات أخرى تقليدية كالمنهج القانوني والمنهج التاريخي والفلسفي في دراسة العلاقات السياسية الدولية[57] . ويمكن بشكل مختصر الإشارة إلى أربع من أهم هذه المدارس النظرية وأكثرها انتشارا . النظرية الأولى هي النظرية الواقعية التي تفترض أن القضية الجوهرية التي تشغل اهتمام كل دولة من الدول في العالم هي قضية الحفاظ على أمنها القومي وسيادتها الوطنية، وأن الوسيلة التي تتبعها الدول لتحقيق هذه الغاية هي بناء القوة، وخصوصا القوة العسكرية، واستغلال الظروف المناسبة لبسط نفوذها وتأثيرها وسيطرتها على الدول الأخرى. وينجم عن هذه الحالة صراعات وحروب مستمرة، لذلك فإن الفوضى والعنف هما أبرز سمات النظام السياسي العالمي الذي لا يمكن فهمه فهما صحيحا دون فهم هذه الحقيقة[58] . النظرية الثانية هي النظرية المثالية التي تبرز سمات التعاون بين دول العالم، وتركز على التزامها بالقوانين والأعراف والمواثيق الدولية، وبقواعد سلوك المجتمع الدولي. تستشهد هذه النظرية بالرغبة الطوعية للدول في التعايش مع بعضها بعض وتطوير العلاقات الودية فيما بينها والقائمة على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة ولجؤ دول العالم إلى إنشاء وتأسيس العديد من المنظمات الدولية التي تهدف إلى حفظ السلام الدولي وتعزيز مجالات التعاون الدولي[59] . والنظرية الثالثة هي النظرية السلوكية التي تركز على تلك التطورات السريعة التي طرأت على جوهر النظام السياسي العالمي، والمتمثلة في فقدان الدولة تدريجيا لأهميتها ودورها المؤثر في العلاقات الدولية في مقابل ذلك النمو والبروز الواضح لنشاطات المنظمات والهيئات الدولية. وتفترض هذه النظرية أن الدولة لم تعد هي الوحدة الوحيدة، بل لم تعد الدولة هي الوحدة المحورية في النظام السياسي الدولي.فتطور العلاقات والارتباطات والتفاعلات بين دول العالم خلال السنوات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد ولد قوى دولية شبه مستقلة كالمنظمات والهيئات الدولية

غير الحكومية التي تحولت إلى مؤسسات فاعلة وإلى عوامل تتحكم في سلوك الدول وتزيد، لاإراديا، ارتباطها واعتمادها على بعضها بعض. لذلك فقد أصبح النظام السياسي العالمي وحدة سياسية مترابطة، والتوجه العام الملحوظ في هذا النظام هو نحو المزيد من تماثل وتجانس دول العالم[60].

أما النظرية الأخيرة فهي نظريات التبعية التي تؤكد على أن أبرز سمات النظام السياسي العالمي هي سمة الهيمنة التي تمارسها الدول العظمى على الدول الصغرى والتابعة. وتقول هذه النظريات إن النظام السياسي العالمي منقسم بنيويا إلى نوعين من الدول: دول مهيمنة وتقع في مركز النظام السياسي العالمي، وهي الدول الصناعية والنووية والمتقدمة،ودول أخرى تابعة تقع على أطراف هذا النظام،وهي الدول المتخلفة اقتصاديا وصناعيا وتقنيا. لذلك لا يمكن فهم هذا النظام دون فهم علاقات التبعية والهيمنة القائمة بين مجموعات الدول المكونة للعالم المعاصر[61].

باختصار فإن لكل نظرية من هذه النظريات الأربع فهمها الخاص للنظام السياسي العالمي، كما أن كل نظرية من هذه النظريات تبرز سمة تعتقد أنها السمة الأهم والأكثر تعبيرا عن حقيقة وطبيعة النظام السياسي العالمي. وهذا، بلا شك، يؤكد على حقيقة تنوع وتعدد العالم المعاصر حتى لو نظر إليه سياسيا .إنه عالم شديد التعقيد،متنوع الوحدات متعدد السمات والخصائص، وهو عالم مليء بالصراعات والحروب والتوترات والأزمات في الوقت الذي يميل فيه نحو التعاون والسلام.

وأخير أينبغي القول إن هذا الكتاب ينطلق هو أيضا من تصور محدد للعالم المعاصر،وينظر إلى النظام السياسي العالمي من زاوية واحدة فقط ألا وهي زاوية الصراع، ويترك جانبا الزوايا والأبعاد الأخرى وخصوصا مظاهر التعاون الدولي. فالفرضية الرئيسة لهذا الكتاب هي الفرضية التي يشير إليها د. إسماعيل صبري مقلد الذي يقول: (إن الصراع وليس التعاون هو الطابع المميز للعلاقات الدولية الراهنة[62]». ويزعم هذا الكتاب أنه من خلال التركيز على جانب الصراع يمكن التعرف بشكل أفضل على حيوية العالم المعاصر، ويمكن كذلك إبراز أهم تكتلاته ومحاوره وقضاياه وأزماته. إن السبب في اختيار الصراع والتركيز عليه دون غيره من السمات المهمة الأخرى يكمن في الاعتقاد بأن الصراع هو أهم حقيقة في الوجود، بل هو

الحقيقة الكبرى في التاريخ وفي العالم المعاصر. فالعالم المعاصر يتكون من جملة من التصورات والسلوكيات والمواقف والمصالح المتباينة والمتناقضة والمتصارعة والقائمة بين الأفراد أو الجماعات أو الدول أو المنظمات والتنظيمات أو التكتلات. إن العالم المعاصر هو عالم يعج بالصراعات الحارة والباردة، الفعلية والمصطنعة،المادية والعقائدية،الحقيقية والوهمية[63]. ورغم أن الصراع هو ظاهرة قديمة قدم التاريخ والمجتمع البشري إلا أنه ازداد تعقيدا مع تطور الحياة على الأرض،بل إنه ازداد انتشارا في كل ميادين الحياة،وازدادت أيضا حدته لدرجة أنه لم يعد بالإمكان فهم الحياة وفهم العالم المعاصر دون فهم صراعاته وأزماته المحورية.

وحيث إن صراعات العالم هي بطبيعتها صراعات لا متناهية،بل أنه حتى تلك الصراعات السياسية منها هي صراعات لا متناهية في التعدد والتنوع، لذلك وطلبا للتبسيط فإن هذا الكتاب سيوزع جميع صراعات العالم المعاصر إلى محورين، المحور الأول هو محور صراع الشرق والغرب والذي هو في جوهره صراع إيديولوجي ونووي قائم بين الدول الكبرى. أما المحور الثاني فهو محور صراع الشمال والجنوب، وهو في جوهره صراع تاريخي واقتصادي وسياسي قائم بين الدول الغنية والمهيمنة والدول الفقيرة والتابعة. إن هذين المحورين يجمعان فيما بينهما أهم الصراعات العسكرية والإيديولوجية والاقتصادية والسياسية في عالمنا المعاصر. ويضم الفصلان الثاني والثالث من هذا الكتاب وصفا وشرحا لطبيعة الصراع بين الشرق والغرب وأهم تجلياته الإيديولوجية والنووية. أما الفصلان الرابع والخامس فسيتناولان الأبعاد التاريخية والاقتصادية للصراع القائم بين الشمال والجنوب.

2 صراع الشرق والغرب

إن أكثر ما يميز عالمنا المعاصر أيديولوجيا وعسكريا هو هذا الصراع الشامل القائم الآن بين الشرق والغرب. فصراع الشرق والغرب هو أكبر حقيقة سياسية تخيم على العالم المعاصر الذي نعيشه ونتفاعل معه. لقد أصبح هذا الصراع من الشمول والتغلغل بحيث إنه تحول إلى جزء من الحياة اليومية والتفكير اليومي الاعتيادي لكل البشر. ولم يبق اليوم أي مجال من مجالات الحياة المعاصرة غير مرتبط بهذا الصراع، ولم يبق أي بلد في العالم خارج إطاره. ولا يوجد إنسان على هذه الأرض لم يتأثر بعد بجانب من الجوانب الأيديولوجية والعسكرية والسياسية لهذا الصراع. إن صراع الشرق والغرب هو الصراع المحوري والارتكازي في هذا العصر، وهو الذي يؤثر في حركة تطور العالم، وهو المسؤول عن تحولاته وتوتراته وصراعاته، كما أنه مصدر معظم الأزمات الدولية والإقليمية والمحلية في العالم.

ويستمد صراع الشرق والغرب أهميته من كونه صراعا بين أغنى وأقوى الدول، وهو صراع بين أضخم حلفين عسكريين شهدهما التاريخ. إن صراع الشرق والغرب هو ذلك الصراع القائم بين دولتين

نوويتين قادرتين وحدهما على إحداث فناء ودمار شاملين للجنس والوجود البشري كما نعرفه الآن. إن صراع الشرق والغرب هو ذلك الصراع الهادئ أحيانا والمتأجج أحيانا أخرى بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومعها جميع الدول الرأسمالية الصناعية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى الأعضاء في حلف وارسو. لذلك فإن صراع الشرق والغرب هو في الأساس صراع بين أيديولوجيتين، الرأسمالية والاشتراكية اللتين هما أكثر الإيديولوجيات انتشارا وتأثيرا في عالمنا اليوم، لكن هذا الصراع هو أيضا صراع بين المصالح الاستراتيجية والتكتيكية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي،وهما الدولتان اللتان برزتا بعد الحرب العالمية الثانية واللتان تتمتعان بثقل اقتصادي وجغرافي وسياسي ونووي أضفى عليهما قدرات عظمى غير متوفرة لأي دولة أخرى في العالم.وببروز هاتين الدولتين إلى الصدارة والزعامة في العالم المعاصر تكون قد تحققت تلك النبؤة التي أطلقها المفكر الفرنسي الكسي دي توكيفل. لقد كتب توكيفل قبل أكثر من 100 سنة قائلا: «لقد قضت أوروبا وقتها إذ ليس ثمة سرى شعبين جديدين: روسيا وأمريكا. إن مستقبل العالم هو بيد هذين الشعبين الكبيرين اللذين سيصطدمان يوما ما، وعندئذ سيشهد العالم صراعات لا يعطينا التاريخ والماضي أي فكرة عنهما... إن نقطة انطلاق هاتين الدولتين مختلفة، كما أن طرائق حياتهما متباينة. ومع ذلك يبدو أن كل واحدة منهما مدعوة، بتوجيه من السماء، لتمسك مقاليد العالم بيديها»[1].

إن الصراع بين الولايات المتحدة التي تتزعم الغرب الرأسمالي والاتحاد السوفيتي الذي يقود الشرق الاشتراكي هو صراع عسكري ونووي، وهو أيضا في جوهره صراع إيديولوجي بالإضافة إلى أنه صراع وجودي وكوني يشمل جميع مجالات الحياة. فكل دولة من هاتين الدولتين ترغب في تحقيق التفوق النووي المطلق،وفي تحقيق نصر إيديولوجي حاسم ونهائي على الدولة الأخرى، كما أن كل دولة منهما ترغب في أن تكون هي الدولة الأولى عسكريا،وأن تكون الأقوى والأغنى اقتصاديا،وأن تكون هي، دون الأخرى، الدولة الأكثر حضورا وتأثيرا سياسيا ودبلوماسيا في العالم المعاصر بأسره. وحيث إن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، دون غيرهما من دول العالم،من القدرات والإمكانات المادية والتقنية والعسكرية والمؤسساتية ما

يؤهلهما لكي تحققان هذه الرغبات،فإن الصراع بينهما يتحول تلقائيا إلى صراع شمولي وكوني يعم العالم بأسره ويقسمه إلى شرق اشتراكي وغرب رأسمالي. ولا يوجد في عالمنا المعاصر صراع آخر بالقدر نفسه من الحضور وبالقدر نفسه من الأهمية والضخامة بل بالقدر نفسه من الخطورة الذي يمتاز به الصراع القائم بين الشرق والغرب. فهذا الصراع وبكل المعايير ليس بالصراع التقليدي والعابر والبسيط والذي يمكن حسمه بالأساليب التقليدية والمبسطة. إن صراع الشرق والغرب هو صراع مركب ومتداخل،ورغم أن الكل يدركه ويتلمسه ويتأثر بتطوراته وتقلباته لكن لا يبدو أن الجميع يستوعبون أبعاده وتعقيداته، ولا يبدو أن الجميع قادرين على أن يتكهنوا بمرتباته ونتائجه .فهذا الصراع كما يقول عنه إسحاق دويتشر هو مبارزة تاريخية ووجودية كبرى لم تحسم بعد[2].

لقد مر على صراع الشرق والغرب أكثر من 40 عاما تقريبا ،ورغم ذلك ما زال هذا الصراع هو الصراع المحوري الذي يؤثر في مجمل العلاقات الدولية، والذي يأسر انتباه ج يع المفكرين والدبلوماسيين والاستراتيجيين في جميع أنحاء العالم. وبالرغم من مرور 40 عاما عليه إلا أنه اليوم ربما يكون أكثر حيوية وأكثر اتساعا وتأثيرا في الحياة المعاصرة من أي وقت مضى .ولا يبدو أن هذا الصراع سيفقد أهميته في المستقبل حيث يتوقع أن يظل صراع الشرق والغرب هو الصراع الأبرز في العالم على الأقل في المستقبل المنظور، وربما لمدة 40 سنة قادمة. لقد برز صراع الشرق والغرب على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومر بعدة مراحل تاريخية فاصلة، ووصف بعدة صفات متباينة. فالبعض يصفه بأنه صراع دبلوماسي أو صراع نووي أو صراع إيديولوجي، فالبعض يسميه الحرب الباردة أو الوفاق الدولي أو التعايش السلمي أو الانفراج العالمي. ومهما كانت التسميات فقد كان صراع الشرق والغرب في مراحله الأولى محصورا ضمن القارة الأوروبية، ولكن بعد تقسيم قارة أوروبا إلى غربية وشرقية وتأكيد هيمنة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على كل جزء انتقل الصراع إلى شرق آسيا وتم تقسيم كوريا إلى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، ومن ثم انتقل صراع الشرق والغرب إلى جنوب شرق آسيا .وفي مرحلة لاحقة تمركز الصراع في كوبا، وأوشك أن يتحول إلى مواجهة نووية

خطيرة. لكن بعد تجاوز الأزمة في كوبا أصبح صراع الشرق والغرب حاضرا في كل صراع إقليمي وفي كل حرب أهلية وفي كل خلاف مهما صغر أمره وفي أي بقعة من بقاع الأرض. لقد أصبح صراع الشرق والغرب جزءا مؤثرا في جميع الأزمات في العالم وأصبح يغذي جميع التوترات الأخرى في العالم، وأصبحت هذه الأزمات والتوترات والصراعات مجرد صراعات وتوترات متفرعة من صراع الشرق والغرب.

بالإضافة إلى ذلك فكلما ازداد انتشار صراع الشرق والغرب ليغطي العالم بأكمله ازداد معه أيضا خطر حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. كذلك فإن خطر حدوث مواجهة عسكرية يتضاعف مع تضاعف حدة سباق التسلح النووي بينهما وتحوله إلى سباق جنوني ومذهل لتكديس الرؤوس والأسلحة النووية. لقد أضفت هذه الأسلحة النووية بعدا تدميريا مخيفا على صراع الشرق والغرب وتحول إلى كابوس حقيقي يؤرق ويقلق العالم المعاصر بأكمله، ذلك أن احتمال وقوع حرب نووية شاملة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هو احتمال مذهل لدرجة عدم التصديق، ويتضمن من بين أمور عديدة دمارا نهائيا لهاتين الدولتين ولحلفائهما المتنافسين، وربما تضمن أيضا نهاية مروعة للحضارة الإنسانية بأكملها.

إن إدخال السلاح النووي إلى صراع الشرق والغرب زاد من تعقيد هذا الصراع، وأدى إلى اختلاف الرأي حول طبيعته وماهيته ومسبباته وتعرجاته ومراحله .لكن الذي لا يختلف فيه أي مهتم أو متابع لصراع الشرق والغرب هو محورية هذا الصراع وتحوله إلى بديهية ثابتة في الحياة المعاصرة، وإلى مسلمة من مسلمات العلاقات الدولية الراهنة. وأصبح من العسير فهم العالم المعاصر دون فهم صراع الشرق والغرب، وفهم مدى تأثيره في مجمل الوقائع الحياتية المعاصرة. يقول جون ستنجر: «إن صراع الشرق والغرب يخيم علينا جميعا كأنه قدر و مصير قد أرسلتهما لنا السماء. ولقد تغلغل هذا الصراع في وجودنا المعاصر وتحول إلى بديهية أساسية من بديهيات العلاقات الدولية. ورغم أن الجميع يدرك وجود هذا الصراع من حولنا، بل إننا جميعنا ندرك أيضا مرتباته ومخاطره، إلا أننا لم نستوعب بعد كل أسراره ولم نكتشف حقيقة مسبباته»[3].

والسؤال الآن هو: ما هي حقيقة هذا الصراع الذي يفرض نفسه بهذا العمق على كل وجه من أوجه الحياة ويغطي العالم المعاصر بأكمله؟ وكيف انقسم العالم إلى شرق وغرب ولماذا؟ ومن هو الشرق ومن هو الغرب؟ وما هي قدرات وإمكانات كل منهما؟ وما هي المراحل التاريخية لهذا الصراع وما هو مستقبله؟.

قدرات وإمكانات الغرب:

يجسد كل من الشرق والغرب قمة الرائين المادي والاقتصادي،وقمة التقدميين الصناعي والتقني في العالم المعاصر. ويمثل الشرق والغرب ذروة القوتين العسكرية والنووية وذروة الهيمنة السياسية والدبلوماسية في هذا العالم. وعندما تكون ثروة العالم الحقيقية هي من نصيب الشرق والغرب، وعندما تتركز القوة النووية في العالم بيد الشرق والغرب، وعندما يحتكر الشرق والغرب التطورين التقني والعلمي في العالم، وعندما تكون القدرات والإمكانات المادية والتقنية والعسكرية الفعلية هي من نصيبهما عندئذ يصبح أيضا الصراع بينهما صراعا شموليا وكونيا، ويصبح هو الصراع الأول، وربما الوحيد المهم في العالم المعاصر.

يتكون الغرب من مجموعة رئيسة من الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعضوية معظم دول أوروبا الغربية وخصوصا بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا بالإضافة إلى كندا واليابان والدول الصغيرة الأخرى التابعة لهذه المجموعة من الدول الرأسمالية. إن مجموعة الدول الرأسمالية الصناعية تشكل فيما بينها بؤرة القوى البشرية والاقتصادية والعسكرية الفاعلة للغرب. ويتجلى الغرب بكل وضوح في مجموعة الدول التي تشكل منظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) الذي تأسس في 4 أبريل 1949. ويضم حلف الناتو والذي هو أداة الغرب الدفاعية الأولى 15 دولة رأسمالية غربية. ويعتبر هذا الحلف أضخم تكتل عسكري في العالم، ويمتلك من الأسلحة النووية ما يكفي «لإبادة الكرة الأرضية بصورة نهائية وكاملة عدة مرات»[4]. وحلف شمال الأطلسي هو أول حلف في التاريخ يصمد قرابة أربعين عاما في وقت السلم، وهو الأول من نوعه الذي تزداد عضويته سنة بعد أخرى منذ تأسيسه[5]. ولقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري

للدول الغربية (بما في ذلك اليابان) أكثر من 341 ألف مليون دولار في سنة 1983، مما يعني أن هذه الدول تنفق فيما بينها 50٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي(6). ويحتفظ الغرب بقوات مسلحة قوامها ستة ملايين جندي يتواجد مليونان ونصف مليون على الساحة الأوروبية تحت القيادة المشتركة لحلف الناتو، كما يمتلك الغرب تحت هذه القيادة حوالي 22 ألف دبابة، و3800 طائرة حربية منها 573 قاذفة نووية بالإضافة إلى 196غواصة منها35 غواصة نووية، و 360 سفينة حربية، و11 ألف مدفعا ومالا يقل عن 7 آلاف رأس نووي(7). وبالإضافة إلى هذه القدرات العسكرية فإن الغرب يتمتع أيضا بقوة اقتصادية ومادية هائلة لا تضاهيها قوة اقتصادية أخرى في العالم المعاصر. فمثلا يبلغ إجمالي الناتج القومي للغرب أكثر من 5، ألف ألف مليون (000 , ،590 , 651 , 7) دولار، أي قرابة 60٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي الذي يبلغ 13 ألف ألف مليون دولار، بالرغم من إن عدد سكان الغرب هو 750 مليون نسمة، أي 15 ٪ فقط من إجمالي عدد سكان العالم في الوقت الذي لا تزيد نسبة المساحة على 17 ٪ من إجمالي مساحة الكرة الأرضية. ويتمتع الفرد في الغرب بأعلى معدل للدخل في العالم حيث يصل هذا المعدل حوالي 10252 دولارا سنويا .كذلك فإن الغرب يحتكر وحده أكثر من 50٪ من جميع الصادرات والواردات في العالم،ويتمتع بهيمنة شبه مطلقة على التجارة الدولية. أما اجتماعيا فيصل إجمالي إنفاق الغرب على التعليم سنويا حوالي 400 ألف مليون دولار، أي 60٪ من إجمالي الإنفاق العالمي على التعليم، ويصل إنفاقه السنوي على الصحة حوالي 395 ألف مليون دولار، أي أكثر من 66٪ من إجمالي الإنفاق العالمي على الصحة، ويوجد في الغرب حوالي مليون ونصف مليون طبيب أي ما يعادل إجمالي عدد الأطباء في العالم.كما يوجد في الغرب أكثر من ستة ملايين ونصف مليون مدرس، وتصل نسبة المتعلمين فيه 96٪ في حين يبلغ متوسط عمر الفرد في الغرب 74 عاما وهو أعلى متوسط في العالم(8).

ويتضح من الأرقام والبيانات أن الدول الصناعية الرأسمالية الغربية حوالي (14 دولة فقط) تمتلك فيما بينها قدرات وإمكانات عسكرية واقتصادية هائلة تفوق كل القدرات والإمكانات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول الأخرى في العالم. لكن ينبغي منذ الآن توضيح أن القدرات

والإمكانات المتاحة للغرب ليست موزعة بالتساوي على جميع دوله. ذلك أن القدرات الجماعية الهائلة للغرب هي في حقيقتها قوة وقدرة خاصتان بالولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم المعسكر الرأسمالي الغربي. إن الغرب يستمد قوته من قوة الولايات المتحدة، بل إن الغرب هو بأمس الحاجة إلى الحماية العسكرية والنووية الأمريكية، كما أن ازدهار اقتصاد الدول الغربية مرتبط بنمو وازدهار الاقتصاد الغربي وأحيانا كثيرة يكون اقتصاد الدول الرأسمالية الغربية مجرد اقتصاد تابع للاقتصاد الأمريكي.فالاقتصاد الأمريكي هو من الضخامة بحيث إنه وحده يشكل 25٪ من إجمالي الاقتصاد العالمي. كذلك فإن القوة النووية الأمريكية هي من الضخامة بحيث إنها تشكل 95٪ من القوة النووية الضاربة التابعة للغرب بأكمله. ويتوقع أن يبلغ إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة سنة 1988 حوالي أربعة آلاف ألف مليون دولار. أما الإنفاق العسكري السنوي للولايات المتحدة فقد بلغ في الثمانينات ما معدله 300 ألف مليون دولار، أي حوالي 45٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي السنوي.لذلك فإن الولايات المتحدة ما زالت هي الدولة الأولى في العالم من حيث إجمالي الناتج القومي، ومن حيث إجمالي الإنفاق العسكري، ومن حيث التقنية العسكرية والمدنية. وهي الأولى من حيث صادرات ومبيعات الأسلحة،ومن حيث الانتشار الجغرافي العسكري والقواعد العسكرية في العالم، وهي الأولى من حيث حجم الأسطول البحري، وهي الأولى من حيث عدد المفاعلات النووية، وهي أيضا الدولة الأولى في العالم من حيث عدد الرؤوس النووية إذ تمتلك منها الولايات المتحدة حوالي 33 ألف راس نووي مختلفة الأحجام والأنواع.

وباختصار فإن الغرب يستمد قوته من القدرات والإمكانات الهائلة المتاحة للولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فإن تفوق الغرب مرتبط ارتباطا جوهريا بقيادة الولايات المتحدة إياه، والتي تمتلك قوى اقتصادية ونووية وتقنية تجعل تفوق الغرب على الشرق وعلى سائر دول العالم تفوقا مطلقا. فمهما، إذا، بدا للمتابع أن الصراع بين الشرق والغرب هو صراع بين طرفين متساوين فإن حقيقة الأمر هو عكس ذلك.حيث إن هناك اختلافات كبيرة في قدرات وإمكانات هذين الخصمين الأيديولوجيين.وجميع المؤشرات تظهر أن للغرب تفوقا على الشرق في، جميع المجالات.انظر الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

قدرات وإمكانات الشرق والغرب في سنة 1986

مؤشرات مختارة	الغرب (ممثل في حلف الناتو)	الشرق (ممثل في حلف وارسو)	العالم
عدد السكان	630 مليون نسمة	390 مليون نسمة	5 آلاف مليون نسمة
نسبة سكان المدن	74	%64	%43
المساحة	22.742.00 ك م2	23.393.00 ك م2	132.800.000 م2
إجمالي الناتج القومي	6.451.578.000.000 دولار	2.404.960.000.000 دولار	13.087.979.000.000 دولار
إجمالي الإنفاق العسكري	329.050.000.000 دولار	230.450.000.000 دولار	728.353.000.000 دولار
نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي	%5.10	%10	%5.60
الإنفاق السنوي على التعليم	338.447.000.000 دولار	109.819.000.000 دولار	644.497.000.000 دولار
الإنفاق السنوي على الصحة	335.102.000.000 دولار	79.745.000.000 دولار	545.002.000.000 دولار
إجمالي المساعدات الخارجية	21.672.000.000 دولار	3.200.000.000 دولار	36.397.000.000 دولار
عدد القوات المسحلة (في أوروبا)	2.300.000 جندي	2.400.000 جندي	26.000.000 جندي
عدد الأطباء	1.358.000 طبيب	1.353.000 طبيب	4.567.400 طبيب
عدد المدرسين	5.929.000 مدرس	3.353.000 مدرس	33.520.000 مدرس
متوسط دخل الفرد السنوي	10.252 دولار	6.273 دولار	2.839 دولار
نسبة المتعلمين	%96	%99	%71
متوسط عمر الفرد	74 سنة	70 سنة	63 سنة
إجمالي قيمة الصادرات	1.150.000.000.000 دولار	160.000.000.000 دولار	2.046.000.000.000 دولار
إجمالي قيمة الواردات	1.213.000.000.000 دولار	150.000.000.000 دولار	2.124.000.000.000 دولار

ويؤكد فريد هاليداي هذه الحقيقة قائلا: «إن أول ما ينبغي التأكيد عليه عند الحديث عن الصراع الاقتصادي والسياسي بين الشرق والغرب هو أن هذا الصراع هو في جوهره صراع بين طرفين غير متساوي رغم جميع مظاهر المساواة الواضحة من الوهلة الأولى.هكذا بدأ الصراع بين الشرق والغرب قبل أربعين عاما غير متساو، وهكذا هو وضعه في الوقت الراهن»[9]. لكن عدم التساوي في القدرات والإمكانات بين الشرق والغرب لا يعني مطلقا التقليل من القدرات والإمكانات العسكرية والاقتصادية والبشرية المتاحة للشرق. إن هذه الإمكانات والقدرات إن لم تكن تجاري قدرات وإمكانات الغرب فإنها على الأقل من الضخامة والاتساع بحيث تشكل تحديا صمميا للغرب وخصوصا في مجال القوة العسكرية والنووية التي تعادل الآن القوة العسكرية والنووية للغرب إن لم تكن قد تجاوزتها فعلا.

قدرات وإمكانات الشرق:

يتكون الشرق في الأساس من مجموعة رئيسة من الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي وعضوية معظم دول أوروبا الشرقية. يمكن أيضا لأسباب إيديولوجية محضة ضم الصين وكوريا الشمالية وفيتنام وكوبا إلى معسكر الشرق. هذه المجموعة من الدول تمثل النقيض الأيديولوجي للرأسمالية، وتمثل البديل الاجتماعي من الغرب.كما تشكل القوة الاقتصادية الثانية في العالم بالإضافة إلى أنها القوة العسكرية والنووية الوحيدة المنافسة للقوة العسكرية والنووية للدول الرأسمالية الغربية. وتتجسد قوة وقدرات الشرق بشكل واضح في حلف وارسو الذي ظهر إلى حيز الوجود في 14 مايو1955، أي بعد 6 سنوات على قيام حلف ناتو الغربي. ويضم حلف وار سو الذي يسمى رسميا معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة،كلا من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفيتي، هذا وقد انسحبت ألبانيا من الحلف على أثر انحيازها الأيديولوجي للصين[10].ويبلغ عدد سكان الشرق أكثر من 390 مليون نسمة يقطن 64٪ منهم في المدن.ورغم تقارب المساحة الجغرافية بين الشرق والغرب (23 مليون كيلو متر مربع لكل منهما) إلا أن مساحة الأراضي

المزروعة في الشرق أقل كثيرا من مساحة الأراضي الزراعية في الغرب مع أن 36٪ من سكان الشرق هم من المزارعين. أما اقتصاديا فقد بلغ إجمالي الناتج القومي لدول الشرق حوالي 5 ,2 ألف مليون (0000 ,0000 ,960 ,404 ,2) دولار، أي حوالي 3/1 إجمالي الناتج القومي للغرب فقط ويعادل 18٪ من إجمالي إنتاج القومي العالمي[11]. هذا ويبلغ متوسط دخل الفرد السنوي في الشرق 6237 دولارا،أي أن هذا المتوسط هو أقل ب 4079 دولارا من متوسط دخل الفرد في الغرب الذي يتجاوز عشرة آلاف دولار. ويساهم الشرق بجزء ضئيل جدا في إجمالي التجارة الدولية حيث لا تتجاوز نسبة صادراته ووارداته 8٪ و 12 ٪ من إجمالي صادرات وواردات العالم عل التوالي[12]. من ناحية أخرى فإن الإنفاق الاجتماعي لدول الشرق هو أيضا، وبخلاف ما يمكن توقعه، محدود مقارنة بالإنفاق الاجتماعي للغرب. فمثلا يبلغ إجمالي الإنفاق السنوي على التعليم في الشرق حوالي 110 آلاف مليون دولار، أي حوالي 4/1 إجمالي إنفاق الغرب السنوي على التعليم. أما الإنفاق الصحي في الشرق فإنه لا يتجاوز 80 ألف مليون دولار، أي 20٪ فقط من إجمالي إنفاق الغرب على الصحة سنويا. كذلك فإن المساعدات الخارجية السنية التي تقدمها دول الشرق لا تتجاوز 2 ,3 ألف مليون دولار وهو ما يعادل 12٪ من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دول الغرب، والذي يتجاوز 25 ألف مليون دولار سنويا. لكن رغم أن القدرات والإمكانات الاقتصادية والبشرية والاجتماعية للشرق هي أقل من تلك المتاحة للغرب إلا أن الشرق استطاع أن يقف متساويا مع الغرب عسكريا ونوويا، بل يتجاوزه أحيانا عدديا. فمثلا ينفق الشرق 6 ,9٪ من إجمالي ناتجة القومي على الأغراض العسكرية مقابل 5٪ فقط للغرب،كما يبلغ إجمالي الإنفاق العسكري لدول حلف وارسو أكثر من 230 ألف مليون دولار سنويا .أي حوالي 32٪. من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي يبلغ 782 ألف مليون دولار. ويحتفظ حلف وارسو بقوات مسلحة قوامها 000 ,400 ,2 جندي.ويتفوق حلف وارسو على حلف الناتو في إجمالي عدد الدبابات الذي يبلغ 200 ,52 دبابة مقابل 200 ,25 دبابة لحلف الناتو. ويمتلك حلف وارسو 37 ألف آلية ومدفعا مقابل 11 ألف لحلف الناتو، و8000 ألف طائرة مقاتلة مقابل 3800 طائرة مقاتلة لحلف الناتو، بالإضافة إلى 231 غواصة مقابل 196 غواصة

للغرب. كذلك فإن حلف وارسو لديه 1365 صاروخا قصير المدى مقابل137 صاروخا لحلف الناتو، و1836 صاروخا متوسط المدى مقابل 867 صاروخا لحلف الناتو[13].

وكما هو الحال بالنسبة إلى الغرب فإن القدرات والإمكانات الحقيقية المتاحة للشرق ولحلف وارسو هي قدرات وإمكانات خاصة بالاتحاد السوفيتي. إن القوتين النووية والاقتصادية للاتحاد السوفيتي هما اللتان تجعلان من الشرق منافسا دوليا خطيرا للغرب، وتجعلانه ندا إيديولوجيا وخصما سياسيا ودبلوماسيا عنيد أعلى الصعيد العالمي. إن لدى الاتحاد السوفيتي،كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة، قدرات اقتصادية وإمكانات عسكرية وقوة نووية ضخمة. لكن خلافا للولايات المتحدة،التي تعايش تراجعا وانحسارا منذ منتصف السبعينات، فإن القدرات والإمكانات السوفيتية هي في حالة انتعاش وانتشار ونمو متصاعد. لقد استطاع الاتحاد السوفيتي الذي خرج من الحرب العالمية الثانية محطما اقتصاديا أن يقتص خلال الأربعين سنة الأخيرة الفارق الاقتصادي بينه وبين الولايات المتحدة. فبعد أن كان الاقتصاد السوفيتي لا يتجاوز خمس نظيره الأمريكي سنة 5 194 تقلص هذا الفارق إلى الثلث سنة 1963، وأصبح لا يتجاوز النصف سنة 1983. وعليه فقد ازداد الناتج القومي للاتحاد السوفيتي من 357 ألف مليون دولار سنة 1966 إلى 634 ألف مليون دولار سنة 1973[14]، ثم قفز إلى 1,8 ألف ألف مليون دولار سنة 1985. إن الاقتصاد السوفيتي هو ثاني أكبر اقتصاد في العالم ويشهد نموا سنويا مذهلا، بل لقد استطاع الاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة أن يتجاوز الولايات المتحدة اقتصاديا في العديد من المجالات الإنتاجية الحيوية. فالاتحاد السوفيتي هو الأول في العالم من حيث إنتاج النفط وهو الأول من حيث إنتاج الحديد والصلب والإسمنت وإنتاج أدوات المكان والسيارات الثقيلة. أما على الصعيد الاجتماعي فإن الاتحاد السوفيتي يحتل الموقع رقم 23 من حيث الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي في العالم، ويأتي في الموقع الرابع عالميا من حيث نسبة المتعلمين، والتي تبالغ 99٪، كما أن الاتحاد السوفيتي هو الدولة الأولى في العالم من حيث عدد السكان لكل طبيب إذ يوجد فيه طبيب واحد لكل 290 نسمة. ويبلغ إجمالي عدد الأطباء فيه 1,103,000 طبيب، أي ضعف

عدد الأطباء في الولايات المتحدة وحوالي ربع إجمالي عدد الأطباء في العالم[15]. من ناحية أخرى لا يزال الاتحاد السوفيتي مستمرا في تطوير قواته المسلحة وتوسيعها حيث زاد حجم هذه القوات بنسبة 20٪ خلال العقد الماضي[16]. وقد شملت هذه الزيادة نموا في عدد الصواريخ والغواصات النووية والقاذفات الاستراتيجية.

وأصبح الاتحاد السوفيتي على أثر ذلك الدولة الأولى في العالم من حيث عدد الصواريخ العابرة للقارات،ومن حيث عدد الغواصات النووية في حين أضاف إلى قواته قاذفات تي-يو22،والتي تعتبر الأضخم في العالم[17]. هذا ويبلغ إجمالي الإنفاق العسكري للاتحاد السوفيتي 212 ألف مليون دولار، أي 92٪ من إجمالي الإنفاق العسكري لدول حلف وارسو.ويعتبر الاتحاد السوفيتي أيضا الأول في العالم بالنسبة لعدد القوات المسلحة حيث يحتفظ بأكبر عدد من القوات المسلحة بين جميع دول الشرق بالإضافة إلى الولايات المتحدة، حيث يبلغ عدد القوات المسلحة السوفيتية 000 , 800 , 3 جندي مقابل 000 , 800 , 2 جندي في الولايات المتحدة. إن هذه القوة العسكرية الهائلة للاتحاد السوفيتي إضافة إلى القدرات المادية والتقنية الأخرى لدول حلف وارسو كافية لجعل الشرق المنافس الاستراتيجي الوحيد الذي ينبغي للغرب أن يخشاه ويستعد لمواجهته. كذلك فإن الإمكانات العسكرية والاقتصادية المتاحة للشرق وخصوصا تلك المتاحة للاتحاد السوفيتي تؤهله لكي يتنازع مع الغرب زعامة العالم ويشاركه في إدارة شؤونه.

ويقسم العالم إلى محورين رئيسين هما محور الشرق الاشتراكي ومحور الغرب الرأسمالي.ولا يوجد في الوقت الراهن طرف ثالث يمتلك من القدرات والإمكانات ما لدى دول الشرق والغرب لكي يستطيع أن ينافسهما على زعامة العالم، ويستطيع بالتالي أن يلغي انقسام العالم إلى شرق وغرب.

إن الشرق والغرب يحتكران فيما بينهما 82٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي، ويحتكران فيما بينهما 80٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، كما يحتكران فيما بينهما 82٪ من إجمالي الإنفاق العالمي على الصحة والتعليم على التوالي. ويوجد في الشرق والغرب 60٪ من إجمالي عدد أطباء العالم، و33٪ من إجمالي عدد المدرسين في العالم، و42٪ من إجمالي عدد القوات المسلحة في العالم، و99 , 99٪ من عدد الرؤوس والصواريخ

النووية في العالم.

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي:

إن تقسيم العالم إلى شرق وغرب هو عمليا تقسيمه إلى مناطق نفوذ تابعة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. إن هاتين الدولتين تستخدمان دول الشرق والغرب الأخرى وتستخدمان مؤسسات الشرق والغرب العسكرية والسياسية والدبلوماسية المختلفة كأدوات في صراعهما الثنائي من أجل الهيمنة على العالم المعاصر. فالعالم بهذا المعنى مازال في جوهره عالما ثنائي القطبية، توزعت فيه إمكانات العالم الفعالة بين قوتين متنافستين ومتسلطتين تسلطا طلقا[18] هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. إن هاتين الدولتين تمتلكان فيما ينهما40٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي، و 60٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، و80٪ من جميع الأبحاث العلمية في العالم، و97٪ من جميع الأسلحة والرؤوس النووية في العالم. ولديهما75٪ من جميع القدرات التدميرية في العالم، وهي قوة كافية لإفناء العالم وقتل كل شخص من سكان الأرض مالا يقل عن 12 مرة متتالية. إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قادرتان على إنفاق 000 ,700 ,1 دولار على الأغراض العسكرية في كل دقيقة من دقائق العمر الزمني وعلى مدار السنة دون توقف، وهي قدرة غير متوفرة لجميع دول العالم مجتمعة. لكن عند عقد مقارنة بين قدرات وإمكانات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يتضح أن للولايات المتحدة تفوقا نسبيا في معظم المجالات الحيوية.

فالاقتصاد الأمريكي يبلغ ضعف حجم الاقتصاد السوفيتي، ومتوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة يبلغ ضعف متوسط دخل الفرد في الاتحاد السوفيتي. وما زالت الولايات المتحدة متقدمة ليس فقط على الاتحاد السوفيتي، بل على سائر دول العالم تقنيا. ويظل الاتحاد السوفيتي متأخرا بحوالي عشر سنوات عن الولايات المتحدة في حقل تقنيات الكمبيوتر والعقول الإلكترونية، بل إنه وفي 14 مجالا من 20 مجالا من مجالات التقنيات الدقيقة تبرز الولايات المتحدة كدولة متفوقة على الاتحاد السوفيتي[19].

ويرجع هذا التفوق الذي تتمتع به الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي

إلى عدة عوامل تاريخية وموضوعية وجيوبوليتيكية. لقد بدأت هاتان الدولتان مرحلة نموهما وتطورهما من لحظتين تاريخيتين مختلفتين لهما تأثيرهما البالغ على واقع التنافس بينما الآن. فقد كان الاتحاد السوفيتي في مطلع

جدول رقم (2)

قدرات وامكانات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في سنة 1986

مؤشرات مختارة	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي
عدد السكان	240 مليون نسمة	275 مليون نسمة
نسبة سكان المدن	%74	%64
المساحة	9.373.000 ك م2	22.402.000 ك م2
إجمالي الناتج القومي	3.839.000.00.000 دولار	1.749.000.000.000 دولار
إجمالي الإنفاق العسكري	297.198.000.000 دولار	230.000.000.000 دولار
نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي	%6.50	%12
الإنفاق السنوي على التعليم	170.000.000.000 دولار	86.930.000.000 دولار
الإنفاق السنوي على الصحة	138.510.000.000 دولار	61.000.000.000 دولار
إجمالي المساعدات الخارجية	8.081.000.000 دولار	2.700.000.000 دولار
عدد القوات المسحلة	2.222.000 جندي	3.800.000 جندي
عدد الأطباء	481.4000 طبيب	1.103.000 طبيب
عدد المدرسين	2.462.000 مدرس	2.593.000 مدرس
متوسط دخل الفرد السنوي	14.172 دولار	6.784 دولار
نسبة المتعلمين	%97	%99
متوسط عمر الفرد	75 سنة	70 سنة
إجمالي قيمة الصادرات	230.000.000.000 دولار	87.000.000.000 دولار
إجمالي قيمة الواردات	190.000.000.000 دولار	77.000.000.000 دولار
الترتيب العالمي من حيث الإنفاق الاقتصادي والاجتماعي	3	23
الترتيب العالمي من حيث الإنفاق العسكري	4	12
الترتيب العالمي من حيث دخل الفرد السنوي	7	28

هذا القرن أفقر الدول الكبرى، وكان يعاني من انتشار الأمية والتفكك الوطني والانكماش السياسي، وهزائم في حروبه الخارجية وثورة داخلية عارمة. في مقابل ذلك كانت الولايات المتحدة في مطلع هذا القرن أغنى الدول الكبرى، وكانت تعيش لحظات ازدهار وانتعاش اقتصادي وصناعي وبمستويات لم تشهدها أي دولة أخرى[20]. ككذلك فإنه حتى بعد تفاقم الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان الاتحاد السوفيتي في وضع اقتصادي ومادي وبشري فاجع نتيجة الدمار الهائل الذي ألحقته الحرب العالمية الثانية باقتصاده وبنيته الاجتماعية والتحتية، والتي أدت أيضا إلى مقتل عشرين مليون نسمة من شعب الاتحاد السوفيتي. ورغم أن الاقتصاد قد دمر تدميرا خطيرا ومأساويا إبان الحرب العالمية الثانية فقد ظل اقتصاد الولايات المتحدة في المقابل سالما وبعيدا عن تأثيرات الحرب المدمرة، بل إنه على العكس من ذلك فقد تسببت الحرب في إنعاش وازدهار الاقتصاد الأمريكي الذي برز كأقوى اقتصاد في العالم.

فالظروف التاريخية قد ساهمت فعلا في تدعيم التفوق الاقتصادي الراهن للولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي الذي استطاع رغم تلك الظروف التاريخية القاهرة أن يصبح اليوم من أغنى الدول،وأصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم.وكما أن الظروف التاريخية قد ساعدت الولايات المتحدة على تحقيق التفوق الاقتصادي فإن العوامل والمعطيات الجيوبوليتيكية ساهمت هي أيضا بدورها في تدعيم وتعزيز تفوق الولايات المتحدة استراتيجيا على الاتحاد السوفيتي. فالاتحاد السوفيتي، خلافا للولايات المتحدة،هو دولة مترامية الأطراف جغرافيا، وهو أكبر دولة في العالم من حيث المساحة .ويقع الاتحاد السوفيتي في قارتين وهو محاط بعشرين دولة غير صديقة في حين يقع على حدود الولايات المتحدة بلدان صديقان هما كندا والمكسيك. كذلك فإن الاتحاد السوفيتي هو في وضع يواجه فيه أربعا من القوى النووية الرئيسة الخمس في العالم والتي هي جميعها قوى صديقة وحليفة للولايات المتحدة ومعادية إيديولوجيا وسياسيا للاتحاد السوفيتي. لذلك فإن على الاتحاد السوفيتي أن يوزع قدراته وإمكاناته النووية على أكثر من هدف في حين أن القوة النووية للولايات المتحدة لا تستهدف سوى

عدو استراتيجي واحد ووحيد هو الاتحاد السوفيتي.ويلاحظ أيضا إن الاتحاد السوفيتي محاط بحوالي 2400 قاعدة عسكرية معادية في حين لا يمتلك هواي قاعدة عسكرية قريبة من حدود الولايات المتحدة، بل إنه لا يملك أي رؤوس نووية خارج حدوده وحدود دول حلف وارسو في الوقت الذي تمتلك فيه الولايات المتحدة أكثر من 1200 رأسا نوويا مثبتة في قواعد خارج الولايات المتحدة.وأخيرا فإن الاتحاد السوفيتي يفتقر أيضا إلى التوسع العسكري العالمي الملحوظ للولايات المتحدة التي تمتلك 300 قاعدة عسكرية رئيسة في الخارج، ولها أكثر من مليون جندي في 30 دولة وهي عضو في خمسة تحالفات دفاعية إقليمية، ولها معاهدات دفاعية مع 42 دولة،وهي كذلك عضو في 53 منظمة دولية،وتقدم مساعدات عسكرية واقتصادية لأكثرمن100 دولة من دول العالم[21] . إن جميع هذه العوامل تؤثر في قوة الدولتين المتنافستين، وهي لاشك تضعف القدرات العسكرية السوفيتية.لكن رغم ذلك يظل الاتحاد السوفيتي، وبإقرار هيئة رؤساء الأركان في الولايات المتحدة الأمريكية «المنافس العسكري الرئيس للولايات المتحدة وأخطر خصم لها،وهو يشكل الخطر الاستراتيجي الحقيقي الوحيد على الولايات المتحدة»[22] .

أن الولايات المتحدة هي بلا شك القوة الاقتصادية والاستراتيجية الأولى في العالم المعاصر، لكن هذه القوة الاقتصادية والاستراتيجية الأولى هي الآن في طور التآكل وربما أيضا السقوط النهائي. فالولايات المتحدة لم تعد قادرة على مواجهة المنافسة الاقتصادية والتجارية والتقنية التي تمثلها قوى اقتصادية صاعدة كاليابان وألمانيا الغربية.كما أن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بالتفوق النووي المطلق، وبدأت تتراجع في المجالين العسكري والنووي لصالح الاتحاد السوفيتي.ولهذا، وكما يقول بول كندي،فان العالم ربما هو اليوم أقل قطبية ثنائية مما كان عليه خلال الفترة من 1945-1975[23].لكن رغم هذا التقهقر في الهيمنة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة يظل العالم المعاصر في جوهره عالما منقسما إلى شرق اشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي وغرب رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، كما يظل الصراع بين الشرق والغرب هو الصراع الأبرز والأخطر الذي يقلق البشرية في كل بقعة من بقاع العالم المعاصر. ويبقى الآن توضيح كيف انقسم العالم المعاصر إلى

شرق وإلى غرب، وما هي المرحلة التاريخية لصراع الشرق والغرب وما هو مستقبله.

ماهية وطبيعة صراع الشرق والغرب:

إن الأصل في انقسام إلى شرق وغرب هو وجود تناقضات جوهرية في المصالح الاستراتيجية والمعتقدات الإيديولوجية بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية. إن الشرق والغرب يمثلان إيديولوجيات مختلفة، وينطلقان من تصورات وانطباعات متباينة تجاه الواقع وتجاه نوايا بعضهما .ويحاول كل من الشرق والغرب تحقيق غايات وأهداف متضاربة، ويسعى كل منهما لتحقيق مصالح متضادة.كما يطمح كل من الشرق والغرب إلى تعزيز تفوقه وهيمنته على العالم المعاصر، وتشكيل تطوره بما يتناسب مع مصالحه وإيديولوجيته الخاصة، لذلك فإن الصراع بينهما هو صراع تصورات بقدر ما هو صراع مصالح مادية وحيوية. بل ربما كانت التصورات والتصورات المضادة هي أكثر تسببا في استمرار الصراع بين الشرق والغرب من تباين المصالح الاستراتيجية بينهما. فالدول، وخصوصا الدول الكبرى كما يوضح ستتجر، هي أكثر عرضة من غيرها للتصارع والاختلاف انطلاقا من تصورات وانطباعات وهمية وخيالية حول نوايا بعضها. فالتصورات،وليست الحقائق الموضوعية، هي التي تتحكم في تصرفات وسلوكيات وسياسات هذه الدول[24]. وينطبق هذا التعميم أكثر ما ينطبق على واقع صراع الشرق والغرب،حيث إن للغرب انطباعه وتصوره الخاص عن الشرق وللشرق فهم خاص لأهداف ونوايا الغرب. ولكل من الشرق والغرب تصوره المحدد لطبيعة صراعه مع الأخر.

فالغرب يرجع أصل صراعه مع الشرق إلى ما يعتقده بالطبيعة التوسعية للإيديولوجية الشيوعية التي تعتنقها دول الشرق. ويعتقد الغرب أن هذه الإيديولوجية هي بطبعها إيديولوجية ثورية عالم اشتراكي، وإلى عالم معادية للرأسمالية. ويؤمن الغرب أن الأيديولوجية الشيوعية ترغب في تحويل العالم بأسره إلى لا طبقي وذلك من خلال الثورات العمالية المتلاحقة الموجهة ضد الطبقات الرأسمالية وذلك بزعامة الأحزاب اليسارية والشيوعية في العالم. ويعتقد الغرب كذلك أن الاتحاد السوفيتي هو الذي أسس

الأحزاب الشيوعية في العالم،وهو الذي يساندها ماديا ومعنويا ويشجعها لمعاداة الرأسمالية ومحاربة دول الغرب الصناعية. لذلك يتصور الغرب أن الاتحاد السوفيتي هو مصدر كل متاعبه وأن له رغبة مؤكدة في السيطرة والهيمنة على العالم، ولديه طموح بتغيير العالم بما يتناسب مع إيديولوجيته الشيوعية .فالاتحاد السوفيتي هو في تصور الغرب خطر على العالم بأسره،وهو يشكل خطرا وجوديا واستراتيجيا على الغرب الذي ينبغي له بالتالي التصدي لهذا الخطر والحد من التوسع الإيديولوجي للاتحاد السوفيتي، وفرض حصار سياسي ودبلوماسي وإيديولوجي وعسكري عليه .هكذا يفهم الغرب نوايا وأهداف الشرق،وهكذا يتصور طبيعة صراعه معه.

أما الشرق فإنه في المقابل يرجع أصل الصراع بينه وبين الغرب إلى ما يتصوره بالطبيعة العدوانية والتوسعية للإيديولوجية الرأسمالية. إن الشرق يتصور أن الأيديولوجية الرأسمالية هي باستمرار إيديولوجية استغلالية تدفع إلى نهب المناطق الغنية بالمواد الأولية وتخضعها لهيمنة النظام الرأسمالي العالمي، وتحرم الشعوب بالتالي من التمتع باستقلالها الوطني .ويتصور الشرق أن الولايات المتحدة هي في الوقت الراهن أخطر الدول الرأسمالية لأنها قد برزت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كدولة إمبريالية راغبة في بسط سيطرتها على جميع دول العالم .ويتصور الشرق كذلك أن الولايات المتحدة مصممة على محاربة حركات التحرر التي تطمح في إنهاء هيمنة القوى الاستعمارية والإمبريالية في العالم. بل إن الشرق يتصور بأن لدى الولايات المتحدة مخططات لإجهاض التجربة الاشتراكية التي تم تأسيسها في الاتحاد السوفيتي، لذلك يتصور الشرق ومعه الاتحاد السوفيتي أن من واجبه الرد على هذا التهديد الغربي لوجوده. ويؤمن الاتحاد السوفيتي بأن الواجب يدفعه لمساندة القوى الوطنية والثورية في العالم، وتعزيز نضالاتها ضد الإمبريالية والدول الرأسمالية الاحتكارية وعلى رأسها الولايات المتحدة، فنضالات هذه الشعوب هي جزء من نضال الشرق لبناء حضارة إنسانية بديلة من الحضارة الرأسمالية الاستغلالية والإمبريالية .يقول جون ستنجر: «إن الاتحاد السوفيتي على قناعة راسخة ومطلقة بأن ثورة اكتوبر1917 هي أعظم وأهم حدث في التاريخ البشري .لذلك

يعتقد الاتحاد السوفيتي أنه يقود البشرية بأسرها إلى مستقبل إنساني أكثر إشراقا وأكثر عدلا وأكثر إنسانية مما هو قائم الآن. وأن الغرب،أي الدول الرأسمالية في أوروبا وأمريكا،هو الذي يخطط لتحطيم هذه الإرادة الثورية لدى الاتحاد السوفيتي ومنعه بالتالي من تحقيق هذه الغاية الإنسانية السامية»[25].

وباختصار فإن الغرب يتصور أن أصل الصراع بين الشرق والغرب يرجع إلى الطبيعة التوسعية للأيديولوجية الشيوعية وإلى التهديد السوفيتي بالسيطرة على العالم بعد تحطيم الأنظمة الرأسمالية القائمة فيه.أما الشرق فإنه يتصور إن الصراع بينه وبين الغرب يرجع في الأساس إلى النزعة العدوانية والإمبريالية المتأصلة في ممارسات الدول الغربية الرأسمالية وخصوصا رغبة الولايات المتحدة في بسط هيمنتها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية المطلقة على العالم المعاصر. لذلك وانطلاقا من هذه التصورات المتباينة «التهديد السوفيتي بالنسبة للغرب والإمبريالية الأمريكية بالنسبة للشرق» كان من الطبيعي أن يتخذ كل من الشرق والغرب سلسلة من الإجراءات والسياسات العملية لصد ما يعتبره كل منهما عدوانية أو توسعية أو إمبريالية الآخر.إن هذه السياسات والإجراءات ولدت بدورها المزيد من الشك والريبة بين الشرق والغرب،وبالتالي المزيد من التوتر والصراع. وهكذا تولدت حلقة مفرغة من التصورات المضادة والشك والمزيد من الشك حول نوايا وأهداف كل منهما. لقد أصبح صراع الشرق والغرب أسير افتراضات وتصورات «حقيقية ووهمية» وأخذ يزداد خطورة مع زيادة عدم الثقة وتصاعد حدة سباق التسلح النووي بينهما.

لكن بالرغم من الأهمية العظمى لعامل التصورات،وبالرغم من الدور المهم للانشقاق الإيديولوجي الذي تسبب في تقسيم العالم المعاصر، إلا أنه من الخطأ إرجاع الأسباب التي ولدت صراع الشرق والغرب إلى مجرد تصورات حقيقية كانت أم وهمية. فالصراع بين الشرق والغرب هو أيضا صراع مصالح سياسية واستراتيجية حيوية تسببت جميعها في تعميق انقسام العالم إلى معسكرين إيديولوجيين ونوويي متناحرين. إن هذه المصالح المتضاربة والتي ساهمت في تعزيز انقسام العالم إلى شرق وغرب هي نتيجة مباشرة من النتائج التاريخية الهائلة التي أفرزتها الحرب العالمية

الثانية.لقد أصبح انقسام العالم المعاصر إلى شرق وغرب حقيقة تاريخية وسياسية ثابتة في اجتماع يا لطا الذي عقد سنة 1945، والذي حضره كل من تشر شل وروزفلت وستالين، أي زعماء الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية[26]. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو النظرة في وضع العالم بعد الحرب، وتحديد دور الدول الكبرى في تشكيل مستقبله. وتداولت هذه الدول في اجتماع يا لطا ومن بعده في اجتماع بوتسدام الذي عقد أيضا في نهاية سنة 1945 كيفية ترتيب أوضاع العالم وخصوصا كيفية ترتيب الأوضاع السياسية والجغرافية في أوروبا، وخلق توازن دولي جديد يتناسب مع قدرات ورغبات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ولقد تم بالفعل الاتفاق على شكل العالم المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية، وتم تأسيس«نظام يا لطا الثنائي»[27]،وتطور العالم بعد ذلك ضمن إطار انقسامه إلى شرق بزعامة الاتحاد السوفيتي وغرب تابع لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذا التفاهم التاريخي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هو نقطة تكوين وتأسيس انقسام العالم المعاصر إلى شرق وغرب.ولقد كان هذا هو التفاهم الأول والوحيد حيث تلته خلافات حادة حول تفاصيل تنفيذه وخصوصا فيما يتعلق بقضايا حيوية على الساحة الأوروبية كالقضية الألمانية. إن القضية الألمانية هي القضية المحورية التي ضاعفت من حدة التوتر بين الشرق والغرب، وهي التي فجرت الحرب الباردة بينهما.فلقد استغل الغرب القضية الألمانية ببراعة في صراعه مع الشرق في المرحلة التاريخية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. إن الغرب، الذي يدرك تماما مدى حساسية الاتحاد السوفيتي تجاه القضية الألمانية، حاول إحياء الجبهة الألمانية، وحاول توحيد ألمانيا وتقويتها وتغذية رغبتها في الاستقلال والبروز مرة أخرى كدولة قوية[27]. وقامت الولايات المتحدة بتقديم معونات اقتصادية على نطاق واسع، ووافقت على انضمام ألمانيا إلى حلف شمال الأطلسي، وأيدت مبدأ هالشتاين الذي أعلن سنة 1945، والذي يؤكد على أن ألمانيا الغربية هي الممثل الوحيد لألمانيا ككل وأنها سوف تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بحكومة ألمانيا الشرقية[29].لقد كانت هذه المحاولات الغربية لإحياء الجبهة الألمانية من جديد بمثابة البدء في حرب غير معلنة

ضد الاتحاد السوفيتي، ذلك أن الخطر الألماني يؤخذ بجدية بالغة من قبل الاتحاد السوفيتي الذي تولدت لديه حساسية مفرطة تصل إلى حد «العقدة السوفيتية من الفاشية الألمانية. وتتبع هذه الحساسية من اعتقاد الاتحاد السوفيتي بأن ألمانيا هي باستمرار مصدر عدم الاستقرار في أوروبا، وأنها هي التي سببت الحرب العالمية الأولى، وهي التي تسببت في اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهي المسؤولة عن مقتل 20 مليون نسمة من شعب الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية. لذلك فإن محاولات الغرب إحياء الفاشية الألمانية كانت تستهدف في الأساس استثارة الاتحاد السوفيتي وتحديه وإظهار ضعفه.

لقد تسببت القضية الألمانية في تدهور العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وكانت هي المسؤولة عن تعميق الفجوة بين الشرق والغرب. بالإضافة إلى ذلك فقد أوضحت القضية الألمانية حقيقة الرغبات والنوايا المبطنة لدى كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حيث اتضح أن لكل منهما أهدافا ورغبات وغايات لم يكن بالإمكان القبول بها أو التفاهم حولها وديا. فالاتحاد السوفيتي كشف النقاب عن رغبته القوية في الاحتفاظ بمناطق نفوذه في أوروبا والاحتفاظ بسيطرته على ألمانيا الشرقية،كما كان الاتحاد السوفيتي يرغب في انتزاع إقرار صريح من الغرب بعدم تغيير الواقعين الجغرافي والسياسي الناجمين عن الحرب العالمية الثانية وخصوصا فيما يتعلق بالتعامل معه كدولة عظمى. أما الولايات المتحدة فقد كانت ترفض الاعتراف بالاتحاد السوفيتي كدولة عظمى، كما كانت ترفض الإقرار بمناطق نفوذه. وكانت ترغب في المقابل الاعتراف بها كالدولة العظمى الأولى والوحيدة في العالم. لقد أوضحت الولايات المتحدة عن رغبتها في القيام بدور الجندي الأول وفرضه على العالم وانتزاع الإقرار الدولي بذلك.إن هذا القرار الأمريكي الأحادي بالقيام بدور الجندي هو أهم تحول سياسي واستراتيجي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الذي أدخل العلم بأسره في مرحلة الحرب الباردة التي امتدت إلى سنة 1970. لذلك وإزاء هذه الرغبات المتناحرة والمصالح المتضاربة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان من الطبيعي أن ينقسم العالم إيديولوجيا وسياسيا وعسكريا إلى شرق اشتراكي وغرب رأسمالي،وهو التقسيم الذي ظل قائما إلى الآن

وبعد مرور اكثر من 40 سنة على قمة يالطا.

المراحل التاريخية لصراع الشرق والغرب:

يختلف الكتاب حول تحديد تاريخ ميلاد صراع الشرق والغرب،وينبع هذا الاختلاف في الأساس من الاختلاف الأعم حول تحديد ماهية وطبيعة هذا الصراع.فالبعض يرجع أصل الصراع بين الشرق والغرب إلى سنة 1848، والبعض يرجعه إلى سنة 1917، والبعض الأخر يرجعه إلى سنة 1945 في حين أن البعض الأخير يرى أن سنة 1947 هي سنة الميلاد الفعلية للمواجهة التاريخية الراهنة بين الشرق والغرب. إن لكل سنة من هذه السنوات دلالاتها الأيديولوجية والسياسية والاستراتيجية العميقة وهي جميعها لحظات تاريخية حاسمة في سياق تطور هذا الصراع. ففي سنة 1848 صدر كتاب البيان الشيوعي،وتم تأسيس الاتحاد الأمم للعمال والمعروف باسم «الأممية الأولى» والذي أسسه كارل ماركس ورفيقه فر يدريك إنجليز. وكان صدور هذا الكتاب وتأسيس هذا الاتحاد بمثابة دعوة للإطاحة بالنظم الرأسمالية القائمة في العالم، وتأسيس حكومة عمالية اشتراكية بديلة من الحكومات البرجوازية في أوروبا. وبدأ بذلك الصراع الاجتماعي والأيديولوجي، وحدث الاصطفاف التاريخي الكبير على المستوى العالمي بين الإيديولوجية الرأسمالية الممثلة للطبقات الرأسمالية والبرجوازية والإيديولوجية الاشتراكية الممثلة للطبقات العمالية والكادحة والتي كانت تطمح إلى إقامة دولة اشتراكية تقود البشرية نحو الاتفاق الإنساني الكامل،بيد أن هذه الدولة الاشتراكية الجديدة لم تتأسس إلا بعد مرور حوالي 70 عاما على صدور البيان الشيوعي.ففي أكتوبر سنة 1917 م تمكنت الثورة الشعبية العارمة بقيادة لينين والحزب البلشفي من تأسيس أول دولة اشتراكية في العالم في الاتحاد السوفيتي. لقد شكلت هذه الدولة تحديا سياسيا وحضاريا حقيقيا للدول الرأسمالية في الغرب التي حاولت بكل الوسائل الإطاحة بها. بيد أن هذه المحاولات باءت بالفشل، واستطاعت هذه الدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي أن تترعرع وتستمر وتتحول إلى دولة عظمى تنافس أقوى الدول الرأسمالية على زعامة العالم. ومع بروز الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى، بعد الحرب العالمية الثانية، تعمق

الصراع بين الشرق والغرب وأخذ بعدا استراتيجيا ونوويا مؤثرا على مجمل العلاقات الدولية المعاصرة.

لكن رغم هذا التاريخ الطويل لصراع الشرق والغرب والذي يعود إلى سنة 1848 إلا أن الفترة الحاسمة والمهمة سياسيا وعسكريا هي تلك الفترة الممتدة من قمة يا لطا سنة 1945 إلى الوقت الراهن. ويمكن تقسيم هذه الفترة التاريخية المعاصرة من صراع الشرق والغرب إلى ثلاث مراحل منفصلة لكل منها سماتها الخاصة وأحداثها المتميزة، والتي ينبغي التوقف السريع عندها من أجل فهم أفضل لطبيعة هذا الصراع المحوري في عالمنا المعاصر. فالمرحلة الأولى من فترة صراع الشرق والغرب هي المرحلة التي تعرف بالحرب الباردة والتي امتدت من سنة 1945 إلى سنة 1969. أما المرحلة الثانية والمهمة في المرحلة التي عرفت بمرحلة الوفاق الدولي والتي دامت حوالي عشر سنوات. ثم بدأت مع بداية الثمانينات مرحلة جديدة في صراع الشرق والغرب تميزت بعودة غير متوقعة لأجواء الحرب الباردة، ثم أعقبتها مرحلة من الانفراج وربما الوفاق الجديد وهي مرحلة مازالت قائمة حتى الآن.

مرحلة الحرب الباردة:

لم تكد الحرب العالمية الثانية تنتهي حتى أصبح واضحا أن تغييرات وتحولات جذرية قد طرأت على العالم المعاصر. لقد أصبح مصير العالم متوقفا على طبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وأصبح العالم بأسره أسيرا لقرارات وسياسات وصراعات هاتين الدولتين اللتين برزتا من الحرب اكثر قوة اقتصاديا وعسكريا وأكثر تأثيرا ونفوذا سياسيا ودبلوماسيا، وأكثر رغبة في استغلال الظروف الدولية الجديدة لفرض إرادتهما على بقية دول العالم.وكان هذا الحدث بمثابة البدء في عهد جديد بالنسبة للعالم المعاصر.هذا العهد الذي تميز منذ لحظاته الأولى«باختلاف تصورات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لمدى الانتصار على ألمانيا الهتلرية»[31]، واختلافهما حول كيفية سد الفراغ السياسي الناجم عن انحسار نفوذ القوى الأوروبية التقليدية ليس في أوروبا فقط وإنما في آسيا والشرق الأوسط وفي بقية مناطق العالم.

لقد كانت السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مليئة بالخلافات والتوترات والصراعات الحادة، وكانت هذه السنوات أكثر السنوات خطورة في تاريخ الصراع بين الشرق والغرب.وهي التي ولدت ظاهرة الحرب الباردة في العلاقات الدولية المعاصرة. وكانت أوروبا هي الساحة المركزية لهذه الصراعات والتوترات في تلك السنوات. لذلك فقد كان صراع الشرق والغرب في سنواته الأولى ظاهرة أوروبية أكثر منه حقيقة عالمية كما هو عليه الآن. وبرزت القضية الألمانية وقضية برلين وقضية الأمن الأوروبي وقضية الحدود الجغرافية وتقسيم أوروبا إلى مناطق نفوذ وقضية خفض القوات في أوروبا كأهم القضايا الخلافية بين الدول الكبرى في السنوات 1945-1953 . ولم يكن بالإمكان التوصل إلى تفاهم مشترك بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول هذه القضايا، بل كان سؤ الفهم والتشكيك في صدق النوايا وعدم الثقة والرغبة في المواجهة والمنافسة هي السمات والسلوكيات السائدة. وقد تبع ذلك اتخاذ سياسات عمقت بدورها الفجوة والعداوة بين هاتين الدولتين، وكذلك بين دول الشرق ودول الغرب بشكل عام. فالولايات المتحدة أصرت على إجراء انتخابات حرة في جميع الدول الأوروبية في حين عارض الاتحاد السوفيتي هذا الاقتراح خوفا من أن تؤدي هذه الانتخابات إلى ظهور هتلر جديد في ألمانيا. كذلك أصر الاتحاد السوفيتي على تحييد ألمانيا كشرط لتوحيدها في حين عارضت الولايات المتحدة فكرة توحيد ألمانيا خوفا من السيطرة السوفيتية على ألمانيا الموحدة. ثم تباطأت الولايات المتحدة في سحب قواتها من أوروبا كما اتفق عليه في قمة يا لطا ومؤتمر بوتسدام مما أعطى السوفيت ذريعة للتخوف من النوايا الحقيقية للولايات المتحدة ومدى استعدادها لاستخدام هذه القوات لغزوا الاتحاد السوفيتي. وتصاعد الخلاف بين الدولتين حول مسألة تعويضات الحرب، وتوقف الغرب عن دفع تعويضات سنوية للاتحاد السوفيتي كما كان مقررا في اتفاقيات بوتسدام. وبلغ تدهور العلاقات بين الشرق والغرب أقصى درجاته أثناء حصار برلين،حيث كان الغرب على استعداد تام لاستخدام قدراته العسكرية والنووية ضد الاتحاد السوفيتي كحل وحيد وحاسم لتجاوز الاعتراضات السوفيتية، وترتيب أوضاع أوروبا بما يتناسب مع الرغبة الأمريكية[32].

كانت هذه الأحداث المتلاحقة بمثابة مقدمات الحرب الباردة التي أشار إليها ضمنيا رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشر شل في الخطاب الذي ألقاه في مارس 1946، وتحدث فيه عما سماه «الستار الحديدي» الذي فرضه الاتحاد السوفيتي على دول أوروبا الشرقية. وبعد سنة من هذا الخطاب أعلن الرئيس الأمريكي ترومان عن سياسة أمريكية جديدة تجاه أوروبا عرفت بمبدأ ترومان. ويتضمن هذا المبدأ تعهدا أمريكيا صريحا والتزاما واضحا تلتزم بهما الولايات المتحدة للتصدي للمد الشيوعي والنفوذ السوفيتي في أوروبا وفي أي مكان آخر في العالم بكافة الوسائل،بما في ذلك الوسائل العسكرية وحتى استخدام ما لدى الولايات المتحدة من أسلحة نووية. ولقد شكل هذا الخطاب نقطة تحول مهمة في التاريخ السياسي للعالم المعاصر،فقد كان الخطاب بمثابة تأكيد رسمي من الولايات المتحدة بأنها سوف تقوم بدور حامي الأمن والسلام في العالم[33]. وبعد إعلان مبدأ ترومان بثلاثة شهور أعلنت الولايات المتحدة عن مشروع مارشال لإعادة إنعاش أوروبا اقتصاديا، والذي كان يسعى لتحقيق عدة أهداف: أولا: القضاء على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة في أوروبا، ثانيا: احتواء الحركات الراديكالية والثورية التي تسعى لإقامة حكومات اشتراكية متعاطفة مع الاتحاد السوفيتي،ثالثا:ربط أوروبا بالاقتصاد الأمريكي وتمهيد تغلغل الشركات الأمريكية الاقتصادية في الأسواق الأوروبية.ولم تكتف الولايات المتحدة بإعلان مبدأ ترومان وتطبيق مشروع مارشال،بل إنها أعلنت في سنة 1947 عن استراتيجية جديدة لمواجهة الاتحاد السوفيتي مباشرة عرفت فيما بعد «بسياسة الاحتواء» التي قدمها ونظر لها الدبلوماسي الأمريكي المعروف جورج كينيان[34]. وتقوم سياسة الاحتواء على فكرة إنشاء سلسلة من القواعد والأحلاف والترتيبات العسكرية، كحلف شمال الأطلسي،وحلف جنوب شرق آسيا،وحلف المعاهدة المركزية، بهدف تطويق وعزل الاتحاد السوفيتي ومنع انتشار نفوذه وإيديولوجيته إلى الدول المجاورة وإلى سائر أنحاء العالم[35].

لكن بالرغم من سياسة الاحتواء (أو ربما كرد على إعلان هذه السياسة) قرر الاتحاد السوفيتي إرسال قواته إلى تشيكوسلوفاكيا سنة 1948 وضمها إلى المعسكر الاشتراكي. وكان لهذا الحدث تأثيره البالغ في مجمل العلاقات

بين الشرق والغرب، وضاعف من تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأدى إلى إعلان قيام حلف شمال الأطلسي (الناتو) في يونيو سنة 1948، وبقيام هذا الحلف يكون الصراع بين الشرق والغرب قد انتقل من طوره الإيديولوجي والدعائي والسياسي إلى الطور العسكري الذي تصاعد تدريجيا إلى مرحلة سباق التسلح النووي. ورسخ قيام حلف الناتو ومن بعده بست سنوات حلف وارسو القطيعة بين الشرق والغرب، وتم تعطيل المناقشات التي كانت جارية بين القوى الكبرى لترتيب أوضاع أوروبا، وظلت بالتالي جميع القضايا الخلافية الرئيسة قائمة من دون حسم.

لقد كان هذا التعطيل بمثابة التجميد المؤقت لصراع الشرق والغرب على الساحة الأوروبية بعد أن بلغ درجات عالية من التوتر التي ربما أدت إلى اندلاع حرب جديدة مدمرة في أوروبا. لذلك، وربما من أجل تفادي مثل هذه الحرب، تم تجميد صراع الشرق والغرب مؤقتا وتحول تدريجيا من ساحته المركزية في أوروبا إلى مناطق أخرى في العالم.لقد انتقل هذا الصراع أول ما انتقل إلى شرق آسيا حيث حدثت المواجهة الأولى في كوريا، وانتقل بعد ذلك إلى دول جنوب شرق آسيا، ثم برز في الشرق الأوسط، وعاد لفترة قصيرة إلى أوروبا وامتد بعد ذلك إلى كوبا،وأصبح فيما بعد جزءا لا يتجزأ من أي صراع إقليمي في أي مكان من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. لذلك لم يعد صراع الشرق والغرب ظاهرة أوروبية بل أصبح خلال عقد الخمسينات صراعا عالميا،كما أنه لم يعد محصورا في نطاقه الأيديولوجي التقليدي أو مقتصرا على بعده العسكري والنووي، وإنما أخذ بعدا اقتصاديا وتقنيا ودبلوماسيا امتد إلى الفضاء الخارجي، ولم يبق أي مجال من مجالات الحياة المعاصرة إلا وقد تأثر بهذا الصراع.

إن الثورة الصينية هي التي تسببت في انتقال صراع الشرق والغرب من أوروبا إلى قارة آسيا. فلقد كان لاستلام الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ما وتسي تونغ زمام الحكم في الصين والإعلان عن قيام دولة اشتراكية في اكتوبر1949 أثره البالغ على الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب.فقد عمق هذا الانتصار خوف الغرب من الأيديولوجية الاشتراكية والشيوعية ومن انتشار المد الثوري المعادي للرأسمالية والإمبريالية في العالم، وأظهر

عدم فعالية السياسات الغربية في احتواء النفوذ الأيديولوجي والسياسي للاتحاد السوفيتي. ومن ناحية أخرى فإن هذا الانتصار الشيوعي في الصين قد عزز من شعور التفوق لدى الشرق، وضاعف من إيمان الاتحاد السوفيتي بقوة إيديولوجيته واستمراره في دعم حركات التحرر والقوى الثورية المناهضة للإمبريالية الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك شجع هذا الانتصار الشيوعي في الصين القوى الثورية الأخرى في آسيا للاحتذاء بالنموذج الصيني، وتكرر انتصار الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في دول قارة آسيا، وقامت كوريا الشمالية بعد حصولها على مساندة من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية بشن هجوم كبير على كوريا الجنوبية سنة 1950 في محاولة منها لتأسيس دولة اشتراكية موحدة في كوريا تم تقسيمها سنة 1945 إلى شمال خاضع للنفوذ السوفيتي وجنوب خاضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية[36]. لقد ظلت القضية الكورية بؤرة الصراع بين الشرق والغرب في قارة آسيا رغم تفجر الحرب الفيتنامية وحدوث مواجهة دامية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على أرض فيتنام التي تم تقسيمها أيضا إلى شمال تابع للنفوذ السوفيتي وجنوب خاضع للسيطرة الأمريكية .يقول كولت براون وبيتر موني:«كانت كوريا مركز اهتمام العالم خلال عقد الخمسينات.وكما أن حصار برلين قد حدد خطوط المواجهة الساخنة في الساحة الأوروبية فإن الحرب الكورية هي الأخرى قد حددت خطوط الحرب الباردة في قارة آسيا[37].

وبقدر ما كانت فترة الخمسينات هي أشد سنوات الحرب الباردة فإن فترة الستينات قد اتسمت بالهدوء النسبي،وتحولت إلى مجرد فترة انتقالية في سياق تطور صراع الشرق والغرب. لقد شهدت هذه الفترة تأرجح صراع الشرق والغرب بين لحظات من المواجهة الساخنة التي أوشكت أن تتحول إلى حرب نووية كما حدث أثناء أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962، ولحظات أخرى من الهدوء والتفاهم والانفراج التي لم يعهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كذلك شهدت فترة الستينات حدوث تصدعات وانقسامات داخلية خطيرة ضمن كل معسكر .ففي الشرق الاشتراكي برز الخلاف السوفيتي-الصيني الذي فرق وحدة الشرق وأنهى تفرد الاتحاد السوفيتي بزعامة الشرق. كما شهد الغرب أيضا انقساما خطيرا تمثل في

خروج فرنسا على الإرادة الأمريكية وانسحابها من حلف شمال الأطلسي ودعوتها لاستقلال أوروبا من الهيمنة الأمريكية. لكن رغم أهمية هذه التصدعات والانقسامات الداخلية ظل العالم المعاصر كما كان سابقا عالما ثنائي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

إن هذه الانقسامات التي ميزت فترة الستينات دفعت كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى إجراء مراجعة شاملة والقيام بتقييم لمعرفة حجم المكاسب والخسائر التي حصلت عليها خلال السنوات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولقد اتضح للاتحاد السوفيتي أنه استطاع أن يحافظ على نفوذه في أوروبا الشرقية، وأن يمد سيطرته إلى شرق آسيا ودول الهند الصينية، وأن يصل إلى مناطق بعيدة في العالم العربي وقارة أفريقيا وأمريكا الوسطى،وأصبح له تأثيره الكبير في معظم حركات التحرر في دول العالم الثالث، كما استطاع الاتحاد السوفيتي أن يتجاوز بنجاح الدمار الاقتصادي والبشري الهائل للحرب العالمية الثانية، وأن يرسخ البناء الاشتراكي داخليا[38]، بل كان يكفي الاتحاد السوفيتي أنه حقق أكبر إنجازات هذا العصر عندما أطلق أول صاروخ عابر للقارات سنة 1957، ومن ثم إرسال أول مركبة (سبوتنيك) إلى الفضاء في اكتوبر1957، وأدهش العالم بإرساله أول إنسان إلى الفضاء الخارجي وعودته إلى الأرض سالما، وذلك سنة 1962سابقا بذلك الولايات المتحدة التي لم تتمكن منذ ذلك الحين مجاراة الاتحاد السوفيتي في مجال تقنية الفضاء. أما الولايات المتحدة فإنها لاحظت بلا شك أنها قد أصبحت الدولة النووية الأولى في العالم،وأنها أصبحت تمتلك أعظم قوة اقتصادية دون منازع حيث تحول الاقتصاد الأمريكي خلال هذه السنوات إلى اقتصاد كوني قادر على تعزيز هيمنة الولايات المتحدة السياسية والدبلوماسية على العالم المعاصر، تطبع هذا العصر بالطبع الأمريكي وتحول هذا العصر إلى العصر الأمريكي.

لقد حققت هذه المراجعة التي قام بها كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة هدفها. فقد أظهرت لكلتا الدولتين أن مكاسبها عديدة، وأنه من أجل الإبقاء على هيمنتها فإنه لابد من تهدئة الصراع بينهما وتفادي أي مواجهة نووية، وأنه ينبغي إيجاد صيغة جديدة للتعايش السلمي بينهما في عالم لا وجود لمنافس ثالث حقيقي لهما. ولقد أضفت الأزمة الكوبية التي

تفجرت سنة 1962 مصداقية إضافية لتوجه هاتين الدولتين نحو تهدئة أوضاع العالم والبدء في مرحلة التعايش السلمي والوفاق الدولي. إن أزمة الصواريخ الكوبية هي بلا شك حدث زلزالي في سياق تطور الصراع بين الشرق والغرب حيث كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على وشك خوض معركة نووية حقيقية تم تفاديها في اللحظات الأخيرة. يقول د. إسماعيل صبري مقلد: (كانت أزمة الصواريخ الكوبية بمثابة نقطة الذروة في توتر العلاقات الأمريكية من جهة،كما كانت نذيرا باندلاع مواجهة نووية شاملة بين القوتين العظميين من جهة أخرى.

وهي، فضلا عن هذا وذاك، تعتبر علامة تحول بارزة في سياسات الحرب الباردة نظرا للتأثيرات العميقة التي تمخضت عنها هذه الأزمة والتي كانت تشكل في مجموعها نقطة البدء نحو مراجعة جذرية وشاملة للأسس التي ارتكز عليها التوازن الاستراتيجي العام بين الكتلتين، وللضوابط التي كان من المتعين التوصل إليها بأسلوب الاتفاق المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للحيلولة دون تفجر حرب نووية بينهما حول النزاعات الإقليمية»[39]. ويضيف جون ستنجر قائلا: (لقد شكلت الأزمة الكوبية نقطة تحول مهمة في العلاقات السوفيتية الأمريكية. فالدولتان بلغتا خلال هذه الأزمة حافة الكارثة النووية وقررتا في الوقت المناسب التراجع... وتم بعد ذلك تدريجيا تذويب جمود الحرب الباردة واستبدالها بعلاقات أقل عداوة أساسها الواقعية والموضوعية. لذلك تخلى الطرفان عن التصريحات العدائية والحرب الدعائية وحل محلهما تقييم واقعي لنوايا الخصم وقوته. لقد استبدل جو المنافسة تدريجيا بتوجه آخر أكثر ملائمة للمناقشات المثمرة»[40].

إن هذه الرغبة الجديدة في التفاهم والتعايش السلمي بين الشرق والغرب لم تتحول إلى سياسة واضحة المعالم إلاّ مع مجيء ريتشارد نيكسون إلى رئاسة الولايات المتحدة سنة 1968. لقد أعلن نيكسون عن رغبته في تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي،وكشف عن رغبته في البدء في عهد جديد من المفاوضات الشاملة بين الشرق والغرب. وقد جاء هذا الإعلان وما تلاه من خطوات عملية لينهي فعليا مرحلة تاريخية كاملة من مراحل الصراع بين الشرق والغرب اتسمت باللحظات العصيبة

وبالتناحرات الحادة،وعرفت بالحرب الباردة،ولتبدأ مرحلة أخرى هي مرحلة الوفاق الدولي[41].

مرحلة الوفاق الدولي:

شكلت أزمة الصواريخ الكوبية نقطة تحول مهمة في سياق صراع الشرق والغرب. فمع انتهاء هذه الأزمة تدافع كل من الشرق والغرب نحو تحسين علاقاتهما واكتشاف آفاق التفاهم فيما بينهما .لقد بدأ هذا التوجه يتبلور في شكل سياسات ملموسة مع إقدام فرنسا على اتخاذ خطوات جريئة لتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي،ورغبتها في الانفتاح على دول الشرق وتجاوزها الشقاق الإيديولوجي والسياسي القائم بين الشرق والغرب[42]. وقد حرصت ألمانيا الغربية بعد ذلك على اتباع خطوات فرنسا وأعلنت عن سياسة خارجية جديدة عرفت باستراتيجية «الانفتاح على الشرق»[43]. وارتبطت هذه السياسة الجديدة باسم المستشار الألماني الغربي ويلي براندت الذي تقدم زعماء الغرب في مد جسور التقارب مع الاتحاد السوفيتي ودول الشرق الأخرى،وأكد على أهمية تسوية القضايا الخلافية بين الشرق والغرب بالوسائل الدبلوماسية والسياسية.وقد لاقت سياسة الانفتاح على الشرق ترحيبا من الاتحاد السوفيتي الذي كان ينادي هو الآخر منذ بداية الستينات بمفهوم التعايش السلمي الذي هيأ المجال أمام جولات الحوار الجاد بين الشرق والغرب لتدعيم فرص التفاهم المتبادل بينهما. ومن اللافت للانتباه أن هذا التوجه نحو تعميق الانفراج وتحقيق الوفاق جاء في وقت كان فيه جنود الولايات المتحدة يخوضون معركة خاسرة في فيتنام،الدولة الحليفة للاتحاد السوفيتي. بل إن هذا التوجه نحو تحسين العلاقات بين الشرق والغرب ظل مستمرا ولم يتوقف رغم قيام الاتحاد السوفيتي بغزو تشيكوسلوفاكيا سنة 1968، وجميعها أمور كان يتوقع أن تزيد من حدة الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

لكن منطق الوفاق كان من القوة بحيث استطاع أن يتجاوز هذه الاعتراضات والأزمات الطارئة، بل إن حاجة الشرق والغرب إلى الوفاق كانت ملحة وضرورية لدرجة أنها استطاعت أن تقنع حتى أكثر زعماء الغرب تشددا بأهمية التعامل مع المستجدات الدولية بعقلية واقعية بعيدا عن وهم التصورات أو المنطلقات الإيديولوجية المبسطة. ومن المفارقات

العجيبة أن يكون ريتشارد نيكسون الذي تولى رئاسة الولايات المتحدة سنة 1968، دون غيره من زعماء الغرب، هو الذي حول الوفاق من مجرد شعار إلى سياسة حقيقية وإلى واقع من وقائع الحياة السياسية الدولية المعاصرة.فقد عرف ريتشارد نيكسون بعدائه الشديد للشيوعية، وبعدم ثقته بالاتحاد السوفيتي، وعرف بميوله اليمينية المتطرفة القائمة على شعارات الحرب الباردة. لكن بالرغم مما عرف عن نيكسون فإنه هو الذي فتح آفاق الوفاق،بل إنه هو الزعيم الغربي الذي أخذ على عاتقه زيارة موسكو والتفاوض مع زعماء الاتحاد السوفيتي، الذين كان لا يثق بهم، والتوقيع على جملة من الاتفاقيات التي وضعت حلولا سياسية للعديد من القضايا العالقة بين الشرق والغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

لقد تراجعت الحرب الباردة تدريجيا أمام الانفراج بين الشرق والغرب. فالمخاوف التي أثارتها أزمة الصواريخ الكوبية كانت من العمق بحيث إنها أعطت زخما قويا ودافعا شديدا لتحقيق الوفاق الدولي. لكن بالإضافة إلى أزمة الصواريخ الكوبية فإن العالم قد شهد أيضا خلال هذه الفترة العديد من المستجدات الدولية التي ساهمت في تعزيز التوجه نحو الوفاق الدولي. ومن أهم هذه المستجدات:

1- حدوث تغيرات داخلية هامة في الاتحاد السوفيتي بعد موت ستالين.

2- تزايد كميات الأسلحة النووية وتزايد مخاطر اندلاع حرب نووية عابرة.

3- تصاعد نفقات سباق التسلح والحاجة المعيشية والاقتصادية لوضع حد لهذا الإنفاق العسكري المرهق.

4- حاجة الاتحاد السوفيتي إلى الحصول على التقنية من الغرب لإنجاز وإكمال التنمية والتحديث الاقتصادي.

5- اكتشاف الولايات المتحدة فشل سياسة الاحتواء،وفشل سياسة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي،ورغبتها في التأثير في السلوك السوفيتي من خلال التعامل معه.

6- بروز الصين كدولة فاعلة ورغبة الاتحاد السوفيتي في وضع حد للتقارب الأمريكي الصيني. لكن رغم أهمية هذه المستجدات إلا أن السبب الأهم من ذلك كله هو اقتناع الولايات المتحدة والغرب عموما بأن الوقت قد

حان للاعتراف بالاتحاد السوفيتي كدولة عظمى لها مصالحها ونفوذها في العالم. لذلك، وكما يقول جوزيف كاميللري: «إنه ما إن قبل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بحدود الآخر وبمجالات نفوذه حتى بدا كأن خطر المجابهة المسلحة بين الشرق والغرب قد زال»[44].

إن مرحلة الوفاق التي طبعت عقد السبعينات من هذا القرن تختلف في سماتها ونتائجها عن مرحلة الحرب الباردة. إن مرحلة الوفاق هي في الأساس مرحلة تتسم بالواقعية في التعامل بين الشرق والغرب. وتتسم بسيادة التعاون والتفاهم على المواجهة، والمنافسة وغلبة الثقة على الحذر والشك، والانفراج على التوتر.كما أن مرحلة الوفاق هي مرحلة اتصفت بتخفيف حدة المواجهة العسكرية وتزايد الحديث عن التوصل إلى اتفاقيات للحد من الأسلحة النووية والعمل من أجل إقامة سلسلة من قنوات الاتصال، وعقد المفاوضات والبحث عن نقاط الاتفاق[45] بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت مرحلة الوفاق وقف الحرب الإعلامية والدعائية بين الشرق والغرب والانسحاب من افتعال الحروب الإقليمية والنظر إلى مشاكل العالم من منظورها المحلي وليس من منظور صراع الدول العظمى. لقد كانت هذه هي السمات التي طبعت أولا العلاقات الأوروبية السوفيتية ومن ثم العلاقات الأمريكية-السوفيتية،وبعد ذلك تعممت على مجمل الصراع بين الشرق والغرب، وتغلغلت إلى كافة الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية والفنية والرياضية بما في ذلك مجالات حقوق الإنسان. لذلك أصبح الوفاق هو شعار عقد السبعينات وتحول إلى تيار دبلوماسي وسياسي مميز لتلك الفترة.

لقد حسم، إذا، الشرق والغرب أمر العلاقات بينهما في عقد السبعينات لصالح التعاون والتفاهم ولصالح المفاوضات والتوصل إلى اتفاقيات لحل القضايا الخلافية العديدة المتعلقة بأوروبا وبالاستقرار الدولي وبالعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وربما كان أبرز مثال على ذلك هو اتفاق كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على إعادة الحياة والحيوية لجلسات الحوار المباشر حول مشكلة برلين.وقد استطاع الشرق والغرب خلال سنتين من المباحثات التوصل إلى صيغة وثيقة نهائية لحل هذه المشكلة التي ظلت من دون حل أكثر من ثلاثين عاما. وقد تم بالفعل

التوقيع على هذه الوثيقة في سنة 1972 من قبل كل من فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. ولقد كان هذا الاتفاق هو الأول الذي يوقع بين الشرق والغرب منذ سنة 1945، كما كان بمثابة نقطة البدء لعقد مؤتمر الحوار والتعاون الأوروبي لإزالة آخر العقبات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية على الساحة الأوروبية. وعقد بالفعل هذا المؤتمر الذي طال انتظاره على عدة مستويات.فقد افتتحت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الحوار والتعاون الأوروبي في مدينة هلسنكي سنة 1972 لإقرار جدول الأعمال، وعقد المؤتمر الثاني على مستوى وزراء الخارجية سنة 1973، ثم عقد المؤتمر الثالث والأخير سنة 1975 على مستوى رؤساء الدول وحضرته 33 دولة وقعت على الوثيقة النهائية التي عرفت بوثيقة هلسنكي. وتضمنت وثيقة هلسنكي عدة مبادئ كانت بمثابة الأسس العامة التي تحكم العلاقات بين الشرق والغرب. ومن أهم المبادئ الواردة في الوثيقة:

1- الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة بين الشرق والغرب، والتعهد بحل المنازعات بينهما بالطرائق السلمية.

2- التعهد بعدم انتهاك الحدود الإقليمية القائمة في أوروبا أو التعديل فيها والاعتراف بشرعية الوضع الجغرافي القائم.

3- التعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة كل دولة.

4- وجوب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

5- توسيع وتعميق التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الشرق والغرب.

6- تعزيز روابط الاتصال بين شعوب الشرق والغرب.

7- التعهد بإزالة أسباب سوء الفهم،والتقليل من أخطار النزاعات المسلحة في القارة الأوروبية،والعمل على تخفيض حجم القوات المسلحة المتواجدة في أوروبا[46].

لقد كان توقيع الشرق والغرب على هذه المبادئ الواردة في وثيقة هلسنكي بمثابة الانتهاء الفعلي لمرحلة الحرب الباردة والبدء عمليا بمرحلة الوفاق الدولي. إن التوقيع على هذه الوثيقة كان يتضمن إقرارا صريحا ورسميا من الشرق والغرب بشرعية الوضع السياسي والجغرافي والإقليمي القائم في أوروبا والناجم عن الحرب العالمية الثانية، والذي كان مصدر كل الخلافات والتوترات بين الشرق والغرب منذ مؤتمر يالطا ومرورا بسنوات الحرب

الباردة. كذلك فإن إقرار هذه الوثيقة يتضمن أيضا اعتراف الغرب رسميا بشرعية سيطرة الاتحاد السوفيتي على أوروبا الشرقية وهو الاعتراف الذي سعى إليه الاتحاد السوفيتي سعيا حثيثا منذ سنة 1945، وحصل عليه رسميا عام 1972. بالإضافة إلى ذلك فإن وثيقة هلسنكي وضعت أيضا نهاية لادعاء ألمانيا الغربية بأنها الممثل الشرعي والوحيد لشعب ألمانيا، لذلك فقد تم في هذه الوثيقة الاعتراف الجماعي بألمانيا الشرقية كدولة أوروبية مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها وشعبها.

إن وثيقة هلسنكي هي ربما أهم الإنجازات السياسية لمرحلة الوفاق، بيد أنها حتما ليست الإنجاز السياسي الوحيد. فقد توالت بعد ذلك تواقيع الشرق والغرب عل سيل من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والجماعية.كما أنه في سنة 1975عقد مؤتمر بين الشرق والغرب في مدينة فينا وتم التوصل إلى أول اتفاقية تحمل مبادئ عامة لخفض حجم القوات العسكرية لكل من حلف الناتو وحلف وارسو في أوروبا .وكان هذا المؤتمر هو بمثابة الشق العسكري لمؤتمر التعاون والأمن الأوروبي، وتكون بذلك قد توصلت الدول الأوروبية إلى حسم معظم خلافاتها السياسية والعسكرية التي ظلت عالقة من دون حل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

من ناحية أخرى وعلى صعيد العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقد تجسد الوفاق في عدة لقاءات ثنائية بين الدولتين وفي توصلهما إلى اتفاقيات عسكرية واقتصادية وعلمية متنوعة.فقد توالت لقاءات القمة بين زعماء الدولتين خلال مرحلة الوفاق وكان أبرزها قمة موسكو 1972، وقمة واشنطن 1973، وقمة موسكو 1974، ثم قمة فلاديفستوك 1974. وكان عام 1972 من أهم أعوام الوفاق على الإطلاق، حيث شهد هذا العام لقاء قمة موسكو بين بريجنيف نيكسون والذي تم خلاله التوقيع على وثيقتين تاريخيتين هما وثيقة إعلان المبادئ ووثيقة الإعلان المشترك. وتضمنت الوثيقة الأولى اثني عشر بندا أهمها:

1- تعهد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بممارسة ضبط النفس في علاقتهما، والتركيز على المفاوضات الدبلوماسية المباشرة لحل خلافاتهما سليما.

2- تعهد الدولتين ببذل كل الجهود لمنع نشوب النزاعات الدولية وتخفيف

حدة التوترات في العالم.

3- التعهد باستمرار لقاءات القمة بين الدولتين.

4- التعهد بتقييد سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الشامل.

5- تدعيم الروابط الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية والثنائية[47].

ولم يقتصر الأمر في قمة موسكو على إقرار هذه الوثيقة، بل شهد عام 1972 التوقيع على أكبر قدر من الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية لإنهاء الديون المترتبة على الاتحاد السوفيتي، واتفاقية لمنع تصادم السفن والطائرات الحربية في المحيط، واتفاقية لإنشاء غرفة التجارة الأمريكية السوفيتية المشتركة، واتفاقية تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية، واتفاقية لاستغلال الموارد الطبيعية وانتاج المواد الأولية، واتفاقية لتنسيق الاتصالات بين الدولتين، والاتفاقية الثقافية الفنية[48]. لكن وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات وقعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على معاهدة الحد من إنتاج الأسلحة النووية والاستراتيجية والمعروفة باسم سالت-1، والتي تضع قيودا كمية على إنتاج الصواريخ العابرة للقارات وتمهد الطريق لاتفاقية شاملة للحد من الأسلحة الهجومية كما ونوعا،وهي الاتفاقية التي وقعها الرئيس جيمي كارتر وليونيد بريجنيف سنة 1979.

لا شك أن اتفاقيات سالت هي ربما أهم وأبرز النتائج السياسية والعسكرية لمرحلة الوفاق،ولا شك أن هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات التي وقعت بين الشرق والغرب خلال عقد السبعينات كانت مصدر ارتياح للعالم ولجميع القوى المحبة للسلام.بيد أن هناك باستمرار قوى أخرى محافظة يمينية ومتطرفة لم تكن تؤمن بالوفاق بين الشرق والغرب،بل كانت ترى أنها قد تضررت ماديا وسياسيا نتيجة تخفيف حدة التوترات في العلاقات بين الشرق والغرب ونتيجة محاولات الحد من سباق التسلح في العالم.لذلك فقد تصاعدت الانتقادات الموجهة ضد سياسة الوفاق في الأوساط السياسية والعسكرية الأمريكية اليمينية والمحافظة. ولقد سعت هذه الأوساط إلى التشكيك بنتائج مرحلة الوفاق وإفشال ما تم تحقيقه،وطالبت بالعودة إلى مرحلة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي. ورغم المحاولات التي قام بها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لإحياء سياسة الوفاق،

ورغم أن أغلبية الشعب الأمريكي ظلت مؤيدة لسياسة الانفتاح على الشرق إلا أن القوى اليمينية والمتطرفة في الولايات المتحدة بالإضافة إلى المستجدات الدولية الأخرى مثل تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان سنة 1979 استطاعت أن توقف الوفاق وتفرض التراجع عنه نهائيا. لذلك لم يستمر عصر الوفاق طويلا، ثم بدأ ينحسر تدريجيا إلى أن قتل نهائيا مع مجيء رونالد ريغان، الذي كان يمثل القوى اليمينية والمحافظة، إلى رئاسة الولايات المتحدة سنة 1980. ولقد قام ريغان بإعادة عقارب التاريخ إلى الوراء أكثر من ثلاثين عاما وبدأ مع توليه الرئاسة مرحلة جديدة من العلاقات المتوترة بين الشرق والغرب عرفت باسم مرحلة الحرب الباردة الثانية[49].

المرحلة الراهنة من صراع الشرق والغرب:

لم يدم الوفاق طويلا، فقد عاد الشرق والغرب مرة أخرى إلى حالة الحرب الباردة قبل انتهاء عقد السبعينات. فمن ناحية لم يكن الاندفاع نحو الوفاق يعني تحت أي ظروف انتهاء أو إنهاء العداء التقليدي القائم بين الشرق والغرب. ولم يتضمن الوفاق زوال الصراع بينهما، بل كان الوفاق في أحسن أحواله مجرد الاتفاق على ضوابط وقوانين لهذا الصراع، أي إقامة علاقات مقننة بين الشرق والغرب. ومن ناحية أخرى فقد أثبتت المستجدات الدولية بما لا يدع مجالا للشك أن الوفاق هو الاستثناء، وأن الحرب الباردة هي القاعدة العامة التي تحكم العلاقات بين الشرق والغرب. فالأصل في العلاقات بين الشرق والغرب هو الصراع وليس الوفاق، بل إن الأصل في هذا الصراع هو التنافس وليس التعاون أو التعايش السلمي. هذا ما أثبته تاريخ الصراع بين الشرق والغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا ما أكده أيضا التوجه العام للسياسة الدولية في الثمانينات.

شهد عقد الثمانينات سنوات صعبة ومتقلبة وتأرجح فيه صراع الشرق والغرب بين أقصى درجات التوتر وأقصى درجات التفاهم، حيث عاش النصف الأول من هذا العقد حالة «حرب باردة ثانية» في حين عاش نصفه الأخير حالة «وفاق جديد». لقد بدأ هذا العقد بإلغاء تام لجميع مظاهر الوفاق، وتم تغليب التناقضات والخلافات الأيديولوجية والعسكرية مما جعل العالم بأسره أقل أمنا مما كان عليه خلال عقد السبعينات. وساعد

على تعميق هذا التوجه نحو تصعيد التوتر بروز حكومات غربية يمينية ومعادية للاتحاد السوفيتي. ففي بريطانيا انتصر حزب المحافظين وتولت مارغريت تاتشر رئاسة الحكومة البريطانية، وفي ألمانيا الغربية انهزم الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي تبنى سياسة الانفتاح على الشرق وفاز الحزب الديمقراطي المسيحي برئاسة هيلموت كول. وكذلك اقتربت فرنسا برئاسة فرنسوا متران من المعسكر الغربي وحلف شمال الأطلسي بشكل لم يسبق له مثيل منذ أكثر من عشرين سنة. أما في اليابان فقد برزت شخصية رئيس الوزراء اليميني ياسوهيرو ناكاسوني الذي ألغى جميع مظاهر التقارب مع الاتحاد السوفيتي، وانحاز كليا إلى الولايات المتحدة، بل قبل أيضا بزيادة ميزانية الدفاع في اليابان بناء على طلب من واشنطن.

لقد اتخذت جميع هذه الحكومات المحافظة سياسات معادية للاتحاد السوفيتي، واتبعت استراتيجية مضادة للوفاق. وكانت هذه التغيرات إيذانا بتدهور العلاقات بين الشرق والغرب والبدء بمرحلة جديدة من الحرب الباردة. ولقد كرس هذا التدهور مجيء رونالد ريغان كرئيس للولايات المتحدة سنة 1980 الذي عاد بعقارب الساعة إلى أسوأ لحظات الحرب الباردة.وتزعم ريغان المد الغربي اليميني المتشدد ضد الاتحاد السوفيتي، وصعد حملته ضد كل الأنظمة الاشتراكية والوطنية المعادية للإمبريالية في العالم.فقد عرف عن ريغان تعصبه الشديد للنمط الأمريكي وعدائه المطلق للأيديولوجية الشيوعية التي يعتبرها مرضا سرطانيا. كذلك استبعد ريغان كليا التفاهم أو التعامل مع الاتحاد السوفيتي، وبدأ رئاسته بعقد مؤتمر صحفي وصف فيه الاتحاد السوفيتي بأنه إمبراطورية الشر، ووصف الزعماء السوفييت بأنهم دون أخلاق، وأنهم مصدر كل الاضطرابات والحروب والأزمات في العالم المعاصر.

هكذا بدأ ريغان عقد الثمانينات وهكذا استمر في تصعيد المواجهة والتوتر وتغليب الصراع على مظاهر التعاون والتفاهم بين الشرق والغرب خلال النصف الأول من هذا العقد. ولقد استغل ريغان والغرب عموما الأوضاع الداخلية الصعبة في الاتحاد السوفيتي، وخصوصا تباطؤ القيادة السوفيتية العجوز في اتخاذ القرارات،لتصعيد هجومهم العسكري والدبلوماسي والأيديولوجي ضد الاتحاد السوفيتي الذي كان يشعر بواقع

الحصار خلال النصف الأول من الثمانينات. ولكن في الوقت الذي بلغ فيه هذا الهجوم الغربي أقص مداه تم أيضا انتخاب ميخائيل غورباتشوف كزعيم جديد للاتحاد السوفيتي.ومع بروز غورباتشوف عادت الحيوية والديناميكية مرة أخرى للسياسة السوفيتية التي كانت تعاني من الشلل في فترة حكم بريجنيف. واستطاع هذا الزعيم السوفيتي الجديد إن يقلب الموازين رأسا على عقب، واستطاع أن يفرض رؤية واقعية جديدة لطبيعة العلاقات بين الشرق والغرب أدت تدريجيا إلى تخفيف حدة التوتر في العالم بأسره. ودعا غورباتشوف إلى عقد لقاء قمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للنظر في وضع العالم ووضع العلاقات بين الدولتين. ولقد تم بالفعل عقد لقاء قمة جنيف في نوفمبر1985 بين رونالد ريغان ميخائيل غورباتشوف، وهو أول لقاء قمة بين واشنطن وموسكو منذ سبع سنوات. وأعتبر هذا اللقاء أبرز حدث دولي خلال عقد الثمانينات،بل إنه اعتبر نقطة فاصلة في تاريخ صراع الشرق والغرب حيث وضع حدا للحرب الباردة الثانية التي أججها رونالد ريغان.وتتالت بعد ذلك لقاءات القمة، حيث تم عقد قمة ريكيافيك في أكتوبر 1986، وقمة واشنطن في ديسمبر1987، وأخيرا قمة موسكو في مايو 1988، واستطاع غورباتشوف أن يعيد الهدوء إلى صراع الشرق والغرب، بل إنه استطاع إقناع ريغان الذي كان لا يثق بزعيم سوفيتي أن يوقع اتفاقية لإزالة الصواريخ متوسطة المدى من أوروبا، وهي ربما أهم اتفاقية في تاريخ سباق التسلح النووي. لذلك يمكن القول إنه إذا كان رونالد ريغان هو الذي أحيا الحرب الباردة في الجزء الأول من عقد الثمانينات فإن ميخائيل غورباتشوف هو الذي أعاد الحياة إلى الوفاق، وأعاد الهدوء إلى العلاقات بين الشرق والغرب، وجعل العالم المعاصر أكثر أمنا-واستقرارا خلال الجزء الأخير من عقد الثمانينات وهو الجزء الذي مازال مستمرا، والذي طبعه غورباتشوف بطابع الوفاق الجديد بين الشرق والغرب.

3 صراع الشرق والغرب وسباق التسلح النووي

إن أخطر بعد في صراع الشرق والغرب هو البعد العسكري والنووي، كما أن أكثر ما يؤرق ويقلق العالم المعاصر الآن هو ذلك المخزون النووي الهائل الذي يمتلكه كل من الشرق والغرب، واستمرار كل منهما في تطوير هذا المخزون من الأسلحة النووية المدمرة.لقد أصبح التسلح النووي جزءا لا يتجزأ من صراع الشرق والغرب وأضفى عليه بعدا تدميريا خطيرا بحيث لم يعد بالإمكان فهم واستيعاب شمولية هذا الصراع دون الإشارة إلى سباق التسلح النووي الجنوني الذي يشهده العالم المعاصر اليوم.

لقد أصبح عالمنا المعاصر هو بحق عالما نوويا وذلك على أثر تصاعد سباق التسلح النووي بين الشرق والغرب واستمرار انتشار السلاح النووي في العالم، وتزايد احتمال اندلاع حرب نووية وتحكم الاعتبارات النووية في مجمل العلاقات الدولية. إن عصرنا الراهن هو الأول من نوعه الذي استطاع تطويع الذرة كقوة حرارية وإشعاعية واستخدامها كسلاح هو بلا شك من أخطر وأشرس الأسلحة التي عرفتها البشرية. ولم يشهد التاريخ في أي

فترة من فتراته السابقة تطوير القنابل الهيدروجينية والنيوترونية،وتطوير أسلحة كالصواريخ العابرة للقارات والغواصات النووية والقاذفات الاستراتيجية التي تحمل جميعها قدرات تدميرية لا يمكن لخيال الإنسان المعاصر أن يستوعب حجم الدمار الذي سيلحق بالعالم لو تم فعلا استخدامها عسكريا. إن الخطر المباشر الذي يتهدد عالم اليوم هو خطر اندلاع حرب نووية شاملة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والذي ربما ينجم عن سؤ تقدير أو سوء فهم أو خطأ فني غير مقصود. إن هذا الخطر مذهل لدرجة عدم التصديق، بل هو مذهل لأن اتخاذ مثل هذا القرار ببدء حرب نووية عالمية هو حكر على هاتين الدولتين اللتين تمتلكان فعليا أمر بقاء أو فناء العالم ومعه الجنس البشري بأسره. هكذا وفي هذا العصر أصبح مصير العالم معتمدا على حسن أو سؤ استخدام الذرة، وهذا هو ربما أخطر وأبشع إفرازات الحضارة العلمية والتكنولوجية السائدة في العالم، والتي خلقت للإنسان المعاصر كابوس الفناء النووي الجماعي.

لقد حولت الأسلحة النووية العالم المعاصر إلى عالم هش، وحولت الإنسان المعاصر إلى كائن يعيش هاجس الفناء الجماعي. كذلك فقد حولت الأسلحة النووية صراع الشرق والغرب إلى صراع معقد وخطير يمس كل فرد في العالم المعاصر مهما كان بعيدا عن مركز اتخاذ القرار. وأصبحت البشرية بأسرها في مأزق وجودي محير، فهي معنية مباشرة بالحرب النووية لأنها ستكون حتما أولى ضحاياها دون أن تكون في المقابل قادرة على التأثير في مجريات هذه الحرب، ودون أن تدرك حتى الآن الأبعاد الحقيقية لاندلاع مثل هذه الحرب وذلك لانشغال وانهماك الأغلبية في الحياة اليومية الروتينية. من ناحية أخرى فقد أصبح الشرق والغرب أيضا في مأزق خطير من جراء استمرار سباق التسلح النووي الذي طور قانونه ومنطقه الخاص به والمستقل حتى عن إرادة الدول النووية. لقد أصبحت الدول النووية الكبرى في مقدمة ضحايا تلك الحلقة الدائرية المفرغة لسباق التسلح النووي. فكلما تم تطوير أسلحة نووية جديدة، وكلما تضاعف عددها وحجمها ازداد أيضا إحساس دول الشرق والغرب بالخطر النووي وبعدم الأمان. بيد أن هذا الشعور المتزايد بالخطر يغذي بدوره سباق التسلح النووي، ويزيد من رغبة وحاجة هذه الدول للمزيد من الأسلحة النووية

الجديدة. يقول جوزيف كاميللري مؤلف كتاب أزمة الحضارة: «جحين تشعر الدول بنسبة أقل وأقل من الأمان فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكديس الأسلحة العسكرية في ترساناتها إلى حد يكفي لإخافة العدو وردعه. لكن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة يزيد فقط من الشعور بعدم الأمن، وبالتالي يؤدي إلى سباق تسلح عنيف لا نهاية له[1]. لقد أصبحت الدول النووية مجبرة على التنافس من أجل المزيد والمزيد من القوة للحصول على الأمن، وأصبح الشرق والغرب والعالم المعاصر بأسره أسرى لسباق التسلح النووي. إن سباق التسلح النووي هو الذي يتحكم الآن في مجريات العلاقات الدولية ويؤثر في صراع الشرق الغرب،وكأنما قد انقلب السحر على الساحر. لذلك يمكن القول إن سباق التسلح النووي هو بحق لعنة هذا العصر حيث لم يعد بإمكان أي دولة بمفردها القدرة على إيقاف هذا السباق أو التحكم فيه، بل بالرغم من جميع تحذيرات العلماء والمفكرين، وبالرغم من جميع ضغوط الرأي العالم، وبالرغم من التكاليف المالية الباهظة، وبالرغم من وضوح عبق مخاطر هذا السباق، وبالرغم من كل ذلك يظل سباق التسلح النووي قائما ومستمرا ومتصاعدا دون أي أمل في إيقافه أو لجمه. يقول جورج كانون: «بعد سنوات طويلة، فإن المنافسة على تطوير الأسلحة النووية مازالت مستمرة ومندفعة بقوة من دون أي اعتبار لجميع التحذيرات. لقد قمنا جميعا بتكديس الأسلحة النووية بعضها فوق بعض، وبرصف الصواريخ بجانب بعضها بعض، وبمضاعفة القدرات التدميرية في العالم، لقد قمنا بكل ذلك من دون وعي ومن دون تردد وكأننا ما زلنا في حلم مزعج. والآن أصبحنا جميعا كمن يركب حصانا هائجا بدون لجام وعنان»[2].

من السلاح التقليدي إلى السلاح النووي:

لقد تزامن بروز سباق التسلح النووي في العالم مع انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة. فلم تكد الحرب تنتهي حتى بدأ العالم المعاصر يشهد سباقا نوويا هائلا بين الشرق والغرب. وازداد تأجج هذا السباق مع تصاعد الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، وتفاقم حدة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبروز التكتلات العسكرية في أوروبا. إن الحرب الباردة هي التي تسببت دون غيرها في إسراع سباق التسلح

النووي، وهي التي أيضا لذلك، وعلى العكس من جميع التوقعات المتفائلة، فإن العالم لم يستفد من الحرب العالمية الثانية، بل إن الدول وخصوصا دول الشرق والغرب تستعد مرة أخرى لخوض حرب جديدة بدت كأنها ستكون أكثر دمارا وفتكا من كافة الحروب التي عرفتها البشرية في تاريخها الطويل.لقد كان الجميع يأملون أن تسود العالم المعاصر أضفت الشرعية عليه وجعلنه مقبولا وضروريا في مراحله الأولى.

لذلك، وعلى العكس من جميع التوقعات المتفائلة، فإن العالم لم يستفد من الحرب العالمية الثانية، بل إن الدول وخصوصا دول الشرق والغرب تستعد مرة أخرى لخوض حرب جديدة بدت كأنها ستكون أكثر دمارا وفتكا من كافة الحروب التي عرفتها البشرية في تاريخها الطويل. لقد كان الجميع يأملون أن تسود العالم المعاصر مرحلة من الهدوء والأمن. وكان الجميع يتوقعون أن ما حدث من دمار بشري ومادي أثناء الحرب العالمية الثانية كان كافيا لدفع العالم بأسره نحو التخلص نهائيا من كل قطعة سلاح على وجه الأرض[3]. بيد أن الذي حدث فعلا هو خلاف هذه التوقعات والتمنيات الطوبائية تماما. فلم يتحقق الأمل في خلق عالم أكثر هدوء وأكثر أمنا وأكثر سلاما، بل ازدادت التوترات في العالم وتفاقمت حدة الصراعات السياسية والأيديولوجية والعسكرية. كذلك انغمس العالم من جديد في الإنفاق العسكري وتطوير الأسلحة، وتم تجاوز جميع الأرقام القياسية بالنسبة لفاعلية الأسلحة التقليدية والمعروفة سابقا. واستحدث العالم الأسلحة الذكية والمبرمجة وبرزت أجيال جديدة من القاذفات والطائرات والسفن والغواصات والقنابل والصواريخ حتى بدا كأن العالم قد جن جنونه عسكريا .لقد ربط العالم المعاصر أمنه ومصيره ووجوده بالسلاح،وبسباق التسلح النووي،وتجاوز إنفاقه على التسلح كل الأرقام المعقولة والمقبولة .ففي الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1985 أنفق العالم ما،مجموعه 14 ألف ألف مليون دولار على الشؤون العسكرية[4].كما إجمالي بلغ الإنفاق العسكري في العالم سنة 1986 وحدها 900 ألف مليون دولار، أي بمعدل مليوني دولار في كل دقيقة من دقائق اليوم الواحد وعلى مدار 365 يوما من أيام السنة. وكانت الحصيلة النهائية والملموسة لمثل هذا الإنفاق هي امتلاك العالم مخزونا من الأسلحة ومن القدرات التدميرية تقدر بحوالي 16ألف مليون

طن من مادة أل ت.ن.ت.، أي ما معدله خمسة آلاف ضعف جميع القدرات التدميرية التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية، والتي راح ضحيتها45 مليون نسمة من سكان العالم.كذلك فقد تضاعف باطراد ملحوظ عدد الجنود في العالم،وتجاوز عددهم 25 مليون جندي في حين بلغ إجمالي عدد العاملين في المؤسسات والصناعات العسكرية 100 مليون شخص. منهم 500 ألف عالم ومهندس ومخترع وفنى مهمتهم (بل ربما سعادتهم) الوحيدة في الحياة هي اختراع وتطوير الأسلحة الجديدة في المعامل والمصانع العسكرية التي تنفق وحدها ميزانية سنوية قدرها 75 ألف مليون دولار(5). لقد تسببت هذه الأسلحة الجديدة التي تم تطويرها بعد الحرب العالمية الثانية في مقتل 15 مليون نسمة حتى الآن في اكثر من 110حروب أهلية وإقليمية اندلعت خلال الفترة منذ 1945 وما زالت مستمرة في أكثر من بقعة في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كأنما هذا التوجه المذهل نحو عسكرة العالم لم يكن كافيا في حد ذاته لإحداث إحباط وقنوط لدى الإنسان المعاصر. فعلاوة على ذلك كله خطا العالم خطوة هائلة في اتجاه الانتقال من عالم الأسلحة التقليدية إلى صناعة الأسلحة النووية. لقد انفق العالم خلال الأربعين سنة الأخيرة ما يزيد على أربعة آلاف مليون دولار لتطوير الأسلحة النووية فقط. وتوصل العالم على أثر هذا الإنفاق إلى تكدس ما مجموعه 50 ألف رأس نووي بعد أن كان لا يمتلك سوى ثلاث قنابل نووية سنة 1945، أي أن العالم أخذ ينتج خلال الأربعين سنة الأخيرة ما معدله ثلاث قنابل ونصف قنبلة نووية في اليوم، وما زال العالم مستمرا في إنتاجه لهذا العدد من القنابل النووية كل يوم من أيام السنة. ويتوقع أن تنتج كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي 50 ألف رأس نووي خلال العشر سنوات القادمة(6).

لقد بدأ العصر النووي في اللحظة التي أعلن فيها وقف الحرب العالمية الثانية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي جرت العالم إلى العصر النووي عندما قامت بإجراء أول تجربة نووية ناجحة في التاريخ البشري بتفجيرها لقنبلة ذرية صغيرة تساوي في قوتها 14 ألف طن من مادة أل ت.ن.ت في صحراء ولاية نيو مكسيكيو في 16 /7/1945. ولم تكتف الولايات المتحدة بمجرد إجراء هذه التجربة بل إنها كانت أيضا أول دولة

تستخدم القنبلة الذرية ضد أهداف مدنية وعسكرية، كما أن الولايات المتحدة هي أيضا الدولة الأولى في العالم التي بادرت 1952 إلى إجراء أول تفجير للقنبلة الهيدروجينية التي تعادل في قدرتها التدميرية مليون ضعف القنبلة الذرية العادية. وكما أن العصر النووي بدأ فجأة فإن سباق التسلح النووي أيضا تسارع فجأة، من دون قيود وضوابط، ووسط ذهول العالم الذي أخذ يشهد ما معدله تجربة نووية واحدة في كل أسبوع منذ سنة 1945 من دون توقف حتى الآن. ولقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي 900 تجربة من أصل 1500 تجربة نووية معلنة في العالم. واستفادت الولايات المتحدة، وفيما بعد الاتحاد السوفيتي، من هذه التجارب النووية الأسبوعية لزيادة فعالية ودقة القنابل النووية بحيث أصبحت لأصغر قنبلة نووية قوة تدميرية تعادل قوة جميع القنابل التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية. كذلك أصبح باستطاعة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تضخيم القدرة التدميرية للقنبلة النووية إلى حدود خيالية تتجاوز الخمسين مليون طن من مادة أل ت.ن.ت للقنبلة النووية الواحدة، وبالإضافة إلى ذلك تم تطوير أحجام وأنواع مختلفة من القنابل النووية التي تتراوح ما بين اللغم النووي الصغير الذي لا يزيد وزنه على70 كيلو غراما إلى القنبلة الاستراتيجية التي تزن أربعة آلاف كيلو غرام للقنبلة الواحدة. ثم تم أخيرا اكتشاف وإنتاج أكثر القنابل لا إنسانية وبشاعة وهي القنبلة النيوترونية التي تقتل الجنود والبشر وتترك المنشآت والآلات والمباني من دون أضرار. ومن المهم الإشارة-ولو بشكل عابر-إلى أن تقرير وزارة الدفاع الأمريكية قد اعتمد مؤخرا إمكانية استعمال هذه القنبلة النيوترونية «كجزء رئيس في تسليح قوات التدخل السريع المعدة للعمل في الشرق الأوسط ومناطق استخراج النفط، نظرا لما توفره من مرونة كبيرة في صد الهجمات المحتملة عليها دون الحاجة إلى تدمير المنشآت والآبار الحيوية القائمة على مسارح القتال وبالقرب منها»[7].

لقد انغمس العالم المعاصر كليا وبجنون ملحوظ في سباق التسلح النووي إلى حد الغرق. واضطر في سياق انجرافه خلف تكديس وتطوير السلاح النووي بإعداد متزايدة إلى إهمال الجوانب الإنسانية والمعيشية والحياتية والاجتماعية التي ازدادتترديا وتدهورا مع تصاعد الإنفاق العسكري في

العالم. ففي الوقت الذي ينفق فيه العالم مبالغ هائلة على سباق التسلح النووي، في هذا الوقت بالذات يعيش العالم المعاصر أيضا أشد أزماته الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، وتظل المجاعة والأمية والآفات تقضي على أرواح الملايين من أطفال العالم سنويا. فمثلا في الوقت الذي ينفق فيه العالم مليوني دولار في كل دقيقة على الأسلحة هناك ألفا مليون نسمة من سكان الأرض مصنفين كفقراء منهم 450 مليون إنسان يعانون من المجاعة المزمنة. كذلك ففي الوقت الذي يعاني فيه 800 مليون شخص من مرض الملاريا فإن النفقات العسكرية لنصف يوم تكفى لعلاجهم جميعا، بل إن 001،٪ من الإنفاق العسكري هو كل ما يطلبه العالم للقضاء كليا على أي أثر لمرض الملاريا في العالم. كلها أن ثمن غواصة نووية واحدة يساوي إجمالي ما يطلبه العالم من أجل توفير التعليم د 120 مليون طفل لا يحصلون على فرصة التعليم، ويتوقع أن يظلوا أميين طوال حياتهم. لقد بدأت تتكشف تناقضات العالم الذي يصرف ببذخ شديد على السلاح في الوقت الذي يعاني نصف سكانه من الفقر والبؤس والتخلف، وفي الوقت الذي يزداد فيه تدهور الأوضاع المعيشية اليومية لمئات الملايين من سكان العالم. إن العالم المعاصر الذي ينفق من دون حدود على السلاح النووي وينخ قنبلتين نوويتين في اليوم الواحد، ويجري تجربة نووية كل أسبوع، ويصنع صاروخا نوويا في كل شهر من شهور السنة هو أيضا عالم فقير بكل مقاييس الفقر الجماعي، وهو أيضا عالم يعيش محنة وجودية ويتألم في كون أحد عشر مليون طفل يموتون مباشرة بعد الولادة بسبب نقص الرعاية الصحية والعناية الطبية المناسبة، وهو أيضا عالم يتألم في كون 600 مليون من سكانه عاطلين كليا عن العمل، و800 مليون من سكانه يعانون من الأمية المطلقة. إن العالم المعاصر هو عالم مصمم على زيادة رؤوسه النووية بمعدل ثلاثة آلاف قنبلة نووية في السنة الواحدة في الوقت الذي لا يجد وسيلة ناجحة لوقف زيادة عدد الأميين فيه بمعدل خمسة ملايين أمي في السنة الواحدة[8].

والسؤال الآن هو لماذا هذا الإنفاق العسكري الهائل في العالم؟ ولماذا يستمر سباق التسلح النووي وهل حان وقت إيقافه؟ ثم ما هو السلاح النووي وما هو جم القدرات النووية لدى كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة؟ وهل سيتمكن العالم في يوم ما من التخلص من الأسلحة النووية

أم أنه سياق اليوم الذي يتم فيه استخدام هذه الأسلحة لإفناء الجنس البشري من على الأرض؟.

السلاح النووي:

يتكون السلاح النووي من ثلاثة أجزاء هي الرأس النووي ووسيلة النقل والمنصة. ويحتوي الرأس النووي على مواد إشعاعية متفجرة، ويأخذ شكل القنبلة أو الصاروخ النووي أو القذيفة النووية أو اللغم النووي. وينقل الرأس النووي إلى هدفه بعد إطلاقه من منصته التي عادة ما تكون منصة بحرية كالغواصة والسفن، أو منصة جوية كالطائرة والقاذفات الاستراتيجية، أو منصة أرضية ثابتة كالصوامع الخرسانية أو المركبات والآليات المتحركة. وتتداخل هذه الأجزاء الثلاثة مع بعضها البعض لتكون ما يعرف بالسلاح النووي. ولمجتغرق تصميم وتطوير وتصنيع وإنتاج وإعداد السلاح للاستخدام الميداني أكثر من عشر سنوات. وتتراوح تكلفة كل سلاح ما بين 20 ألف مليون دولار و100 ألف مليون دولار. لذلك فالسلاح النووي هو سلاح باهظ التكاليف حتى بالنسبة للدول الصناعية الفنية، كلها انه يتطلب كفاءات علمية وتقنية عالية ومتخصصة غي متوفرة لمعظم دول العالم[9].

لقد كان السلاح النووي في المراحل الأولى من تطوره بسيطا بحيث يتكون من قنبلة ذرية تحمل إلى هدفها على متن طائرة ضخمة تلقيها فوق الهدف مباشرة اعتمادا على عامل الجاذبية الأرضية كما حدث بالنسبة للطائرة التي حملت قنبلتي هيروشيما وناكازاكى. لكن نتيجة التطور السريع في تقنية السلاح النووي فقد تم تدريجيا استبدال القنبلة الذرية صغيرة الحجم نسبيا بالقنبلة النووية، كما تم استبدال الطائرات الضخمة بنظم استراتيجية جديدة ومتنوعة وأكثر فاعلية. وتتراوح النظم الجديدة من القاذفات الاستراتيجية والصورايخ العابرة للقارات؛ إلى الغواصات النووية التي أصبحت حاليا أهم نظم السلاح النووي. إن القاذفات الاستراتيجية الجديدة هي قاذفات عابرة للقارات تمتاز بمرونتها ودقة تصويبها، وتستطيع قطع مسافة بعيدة تتجاوز الخمسة آلاف ميل في أقل من سبع ساعات دون الحاجة إلى وقود إضافي أثناء التحليق. لقد كانت هذه القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى هي الوسيلة الوحيدة لنقل الرؤوس النووية، بيد

أنها بدأت تفقد دورها المحوري، وقل الاعتماد عليها على أثر تطوير وإنتاج الصواريخ العابرة للقارات. إن الاتحاد السوفيتي هو الذي فاجأ العالم بإدخال الصواريخ العابرة للقارات إلى نظام السلاح النووي سنة 1957. ويمتاز الصاروخ العابر للقارات بأنه في الأساس سلاح نووي مثبت في جوف صومعة خرسانية، وهو سلاح يتصف بسرعته الفائقة وبقدرته على اختراق الدفاعات بحيث لا يوجد عمليا دفاع فعال لصد هجوم نووي بواسطة الصواريخ العابرة للقارات. إن الأجيال الجديدة من هذه الصواريخ أصبحت قادرة على حمل أكثر من رأس نووي، بل أصبح بعضها قادرا على حمل من عشرة إلى ثلاثة عشر رأسا نوويا للصاروخ الواحد الذي يمكنه إيصالها جميعا إلى هدفها على بعد ستة آلاف ميل بدقة متناهية وفي زمن لا يتجاوز 25 دقيقة. بيد أن الصاروخ العابر للقارات يعاني من مشكلة رئيسة تتمثل في كونه سلاحا نوويا ثابتا في صوامع أرضية واضحة ومكشوفة مما يسهل أمر تدميرها. لذلك فقد برزت في الآونة الأخيرة أهمية الغواصات النووية التي تحمل والصورايخ العابرة للقارات والني أدخلت إلى السلاح النووي بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960.

لقد أصبحت هذه الأسلحة الثلاثة (القاذفات والصواريخ والغواصات) مترابطة مع بعضها ومكملة لبعضها البعض، وأصبحت تشكل ما يسمى بالنظام الاستراتيجي الثلاثي، أو الأرجل الثلاث للقوات الاستراتيجية للدول النووية الكبرى. يقول كل من كريستوفر شانت واين هوف: «إن النظام الاستراتيجي الثلاثي هو نظام نووي رائع يعتمد في الأساس على تكامل وترابط أجزائه الثلاثة، حيث إن لكل سلاح مميزاته وقدراته الخاصة والفريدة والتي تكمل ميزات وقدرات الأجزاء الأخرى، وتعطيها مشتركة أقصى درجات الحماية والفعالية والكفاءة والقدرة الهجومية المدمرة»[10]. إن أي خلل في أي جزء من أجزاء النظام الاستراتيجي الثلاثي يؤثر سلبا على فعالية نظام السلاح النووي بأكمله، ذلك أن لكل منها وظيفته الدفاعية والهجومية المحددة. وتنقسم هذه الأسلحة الاستراتيجية الثلاثة حسب وظيفتها إلى قوات الضربة الأولى (الهجومية) وقوات الضربة الثانية (الهجوم المضاد).كما تنقسم هذه الأسلحة من حيث أهدافها إلى أسلحة تستهدف القوة العسكرية وخصوصا المنشآت والتجهيزات العسكرية والنووية وتسمى

القوات «المضادة للقوة»، وإلى أسلحة أخرى تستهدف التجمعات السكنية والمدنية والمراكز الصناعية والقيادات السياسية وتسمى القوات (المضادة للقيمة). ومن المفترض أنه في حال قيام أي طرف بهجوم نووي «إن كان مضادا للقوة أو للقيمة، أن يتم استيعاب الضربة الأولى والقيام بالهجوم المضاد بقدر كاف من العنف والقوة التدميرية مما يضمن ردع العدو عن الإقدام على توجيه الضربة الأولى أساسا،ومنع أي قيادة واقعية وعقلانية من المبادرة إلى الحرب النووية. وهذا بدوره يفترض حماية قوات الضربة الثانية بشكل يمنحها مناعة شبه مطلقة ضد أي ضربة استباقية مفاجئة.ويتم هذا إما عن طريق منح القوات الاستراتيجية قدرة على التنقل والحركة بحيث يصبح من الصعب استهدافها وتدميرها من قبل العدو، وهذا ما ينطبق على القاذفات بعيدة المدى والغواصات النووية،وإما عن طريق تحصين صوامعها إذا كانت ثابتة بحيث يمكن حمايتها من تأثيرات الانفجارات النووية، وهذا ما ينطبق على الصواريخ العابرة للقارات التي تطلق من الأرض»[11].

إن القاذفات والصواريخ والغواصات النووية هي مجرد منصات أو وسائل لنقل الرأس النووي. ورغم محورية هذه الأسلحة الثلاثة في بنية السلاح النووي إلا أن الجزء الأهم منها جميعا هر الرأس النووي. إن الرأس النووي (أو القنبلة النووية) هو الجزء من السلاح النووي الذي يختزن القدرات التفجيرية، وهو الجزء الذي يحدث التدمير المعروف عن السلاح النووي ويجعله بالتالي سلاحا فتاكا ومخيفا. ويعتمد الرأس النووي على خاصية مهمة لمادة اليورانيوم وهي أن ذرة اليورانيوم هي بطبيعتها أثقل ذرة موجودة في الطبيعة. ولكونها أثقل ذرة فهي أيضا ذرة متوترة وغير مستقرة وتولد عند انشطارها طاقة حرارية هائلة.إن قطعة من اليورانيوم تحتوي على عشرات البلايين من الذرات التي يمكن استغلالها لتوليد طاقة حرارية وإشعاعية. ويتم بواسطة تقنيات عالية تنقية وإغناء اليورانيوم الطبيعي (يورانيوم 238) وتحويله إلى يورانيوم من نوع 235 القابل للانشطار، والذي يقطع إلى كريات صغيرة صالحة للاستعمال كوقود نووي. وتبلغ القوة التدميرية للرأس النووي متوسط الحجم حوالي 500 ألف طن من مادة أل ت.ن.ت في حين أن أضخم رأس نووي تم تفجيره بلغت قوته التدميرية 58

مليون طن من مادة أل ت.ن.ت، أي أنه عند مقارنة هذه القنبلة النووية الضخمة بقنبلة هيروشيما فإن قنبلة هيروشيما تبدو مجرد لعبة صغيرة من لعب الأطفال[12] برغم أنها تسببت في قتل 78 ألف نسمة وأحدثت دمارا كليا في نطاق مساحة قدرها ثلاثة أميال مربعة.

إن كل رأس نووي من الرؤوس النووية الموجودة في العالم والتي يبلغ عددها خمسين ألف رأس نووي قادرة على قتل 250 ألف نسمة،أي أنه لو استخدمت جميع هذه الرؤوس النووية معا في حرب نووية فإنها ستقتل اثني عشر ألف مليون نسمة، أي ثلاثة أضعاف عدد سكان الأرض حاليا، وتتوقع التقديرات المعتدلة أنه في حالة استخدام ما لدى العالم من قنابل نووية فإن عدد الأفراد الذين سيقتلون مباشرة في الجزء الشمالي فقط من الكرة الأرضية يبلغ ألف مليون نسمة، وسيصاب ألف مليون آخرين بجروح خطيرة تؤدي لاحقا إلى الوفاة، أي أن نصف البشرية سيلاقى حتفه في الدقائق الأولى المباشرة لاندلاع حرب نووية شاملة[13]. ويؤكد الدكتور كارل ساغان أن الدمار الاجتماعي والاقتصادي لمثل هذه الحرب النووية الشاملة سيتضمن انقطاعا كليا للكهرباء،وانقطاع الوقود، وتعطيلا شاملا لجميع وسائل الاتصالات،وتلوث الأغذية والماء،وانتشار الأمراض،وحدوث اضطرابات نفسية وعقلية بالغة لمن سيبقى على قيد الحياة في المناطق الأخرى من العالم.وكذلك فإن أي انفجار نووي شامل سيعقبه احتجاب كلي لضوء الشمس وحلول ظلام دامس، ثم هبوط شديد في درجات الحرارة، وتقلص حاد في حجم الأكسجين في الجو بالإضافة إلى تآكل في الغلاف الجوي الذي سيسمح بدخول كميات من الأشعة الضوئية الخطرة التي ستجعل الحياة على الأرض مستحيلة[14].ويقول الدكتور أندره ساخاروف، العالم الفيزيائي السوفيتي المشهور: «إن الحرب النووية الشاملة هي بمثابة كارثة وفاجعة لا يمكن وصفها واستيعابها أو تخيل نتائجها،فمهما كانت التوقعات سيئة ومبالغا فيها فإن النتائج الفعلية هي أسوأ كثيرا .إن الحرب النووية الشاملة ستعني تدميرا شاملا وكليا للحضارة المعاصرة، وسترجع الإنسان قرونا عديدة إلى الوراء، وستتسبب في مقتل آلاف الملايين من البشرية.إن الاحتمال العلمي المؤكد هو أن مثل هذه الحرب النووية إن اندلعت فإنها ستضع نهاية للإنسان ككائن بيولوجي»[15].

إن اندلاع حرب نووية شاملة هو بمثابة وقوع نكبة فاصلة ونهائية للحضارة الإنسانية المعاصرة وللجنس البشري بأسره.إن مثل هذه الحرب تعني تحويل الكرة الأرضية إلى مكان غير صالح للحياة إطلاقا.والسؤال هو هل توجد ضوابط وضمانات مؤكدة تمنع حدوث هذه النكبة والفاجعة النووية؟ إن الضابط والرادع الوحيد على ما يبدو هو أنه لا يمكن لأي طرف عاقل أن يرتكب تحت أي ظرف من الظروف حماقة كبرى كحماقة البدء بحرب نووية شاملة حيث سيكون هذا الطرف أول ضحاياها.هذا هو ربما الضمان الوحيد، وهذا هو ما يعرف بالردع النووي الذي يعتقد أنه كفيل بمنع اندلاع الحرب النووية الشاملة. فما هو الردع النووي الذي يعتقد أنه كفيل بمنع اندلاع الحرب النووية الشاملة؟ وكيف تطور وهل يستطيع حقا أن يمنع حدوث مواجهة نووية شاملة بين الدول النووية العظمى في العالم المعاصر؟

الردع النووي:

إن الحرب النووية هي بطبيعتها حرب سريعة وخاطفة، ولن تدوم أكثر من ساعاتي قليلة. والحرب النووية متى ما بدأت خرجت عن حكم الإنسان بما في ذلك الخروج على إرادة من افتعلها أصلا.كذلك فإن الحرب النووية هي نوع من الحرب المدمرة تدميرا شاملا لا يمكن لأي طرف (المعتدي والمعتدى عليه) أن ينتصر في مثل هذه الحرب الخاطفة. ونتيجة عمق الكارثة المتوقعة فإن الهدف الاستراتيجي في عصر السلاح النووي هو كيف يمكن تفادي وقوع مثل هذه الحرب، وكيف يمكن إيجاد أفضل السبل لعدم استعمال السلاح النووي قتاليا؟

لذلك فقد أحدث ظهور السلاح في العالم تغييرات مهمة في التفكير الاستراتيجي تؤكد على أنه لم يعد بالإمكان في عصر السلاح النووي خوض حرب نووية، وأنه لم يعد بالإمكان التخطيط لتحقيق نصر عسكري حاسم من خلال مواجهة نووية. إن المفارقة الشديدة هي أن السلاح النووي الذي يمتلك قدرات تدميرية مرعبة هو أيضا سلاح وهمي يستخدم ضمن لعبة وهمية، وهي الحرب النووية الشاملة، والتي هي مجرد حرب ترسم على الأوراق وتخطط في عقول العسكريين والاستراتيجيين [16]. فالسلاح النووي المخيف هو سلاح غير قابل للاستخدام العسكري، ذلك أن استخدامه

عسكريا سيبطل قيمته الرادعة الحقيقية.يقول دانيال كولار: «إن السلاح النووي يقوم، مثل الأسلحة الأخرى، بدورين سياسي وعسكري، بيد أن دوره الأساسي يكمن (وهنا تبرز حدته واختلافه مع الأسلحة التقليدية) في مجرد وجوده وليس في استخدامه. وبالرغم من عدم احتمال استعماله فإن إمكانية استخدامه فقط تمارس تأثيرا كبيرا في سياسة الدولة.ويمكن تناقض السلاح النووي فيما يلي:وصول القنبلة الهيدروجينية إلى أعلى درجة من الفعالية في التهديد وليس في الاستخدام»[17]. وهذا هو جوهر استراتيجية الردع النووي.

إن منطق الردع النووي يقوم على أساس فكرة محورية مفادها أن كل ما يمكن فعله بالسلاح النووي هو مجرد التهديد باستخدامه حيث إن التهديد باستخدام هذا السلاح هو أكثر فعالية سياسيا ودبلوماسيا من استخدامه استخداما حربيا فعليا. لذلك، وكما يقول منطق الردع، فإن السلاح النووي هو في الأساس سلاح سيكولوجي وسياسي ورادع تكمن أهميته في وجوده وليس في استخدامه. فالهدف من السلاح النووي ليس كسب حرب نووية وإنما ردع أي تفكير في خوض مثل هذه الحرب،وردع أي تفكير في إمكانية الخروج منها منتصرا.

إن الردع بمفهومه العام يعني «توفر القدرة التي تتيح إرغام الخصم على التراجع عن تصرف معين..تحت التهديد بإلحاق خسارة جسيمة به تفوق المزايا التي يتوقعها من وراء الإقدام على مثل هذه التصرفات»[18]. أما الردع النووي فإنه «من طينة أخرى»[19] ويتكون من ثلاثة عناصر متداخلة هي:

1- توافر القدرة على الثأر.

2- التصميم على استعمال هذه المقدرة الثأرية في ظروف معينة، بعيدا عن أي استعداد للمساومة أو التخاذل أو التراجع.

3- أن تكون المقدرة الثأرية من القوة بحيث يكون في استطاعتها أن تلحق بالخصم من الضرر ما يفوق كثيرا من المزايا والمكاسب التي يتوقعها من مبادلته بالضربة الأولى[20]. فالردع النووي يتضمن أولا: امتلاك القدرة على القيام بهجوم نووي ساحق،ثانيا:عدم القدرة على صد هجوم نووي مضاد، ثالثا: الإقرار بمبدأ الدمار المتبادل والشامل، والقبول الطوعي

بالتعرض لخطر الفناء بالرغبة نفسها في إفناء الآخرين. وعندما يسود مثل هذا المنطق فإن أي دولة لا يمكنها أن تفكر بشن هجوم نووي شامل لأنها هي نفسها مهددة بضربة انتقامية عكسية تؤدي إلى تدميرها تدميرا شاملا ومؤكدا . لذلك فان الطرف الذي يقرر أن يبدأ بالهجوم النووي يدرك مسبقا أنه قد قرر أيضا الانتحار، ولا أحد بكامل قواه العقلية يقدم على الانتحار. يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد : «يعتمد التوازن النووي في بقائه واستمراره على ما يعرف بالردع النووي المتبادل، أي قدرة كل من الطرفين الأمريكي والسوفيتي على تدمير بعضهما تدميرا كاملا ونهائيا في حالة وقوع الحرب النووية بينهما تحت أي ظرف من ظروف المبادلة. ويعتمد الردع النووي المتبادل فعاليته من حقيقة استراتيجية هامة تتمثل في نجاح القوتين العظميين في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول إلى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية، أي أنه إذا ما تعرضت الولايات المتحدة مثلا لهجوم نووي سوفيتي، أيا كان عنفه أو شموله، فسيظل في مقدورها أن تستوعب صدمات الضربة الأولى إلى وجهت إليها، وتوجه ضربة انتقامية ساحقة ضد الاتحاد السوفيتي في مختلف مراكزه الصناعية والسكانية والاستراتيجية .وهذه الحقيقة الهامة هي التي تجعل من الحروب النووية حروب انتحار متبادل بين أطرافها»[21] . إن الردع النووي يستمد فاعليته من الالتزام الصارم بالرد الانتقامي المدمر والمؤكد، أو ما يعرف بمبدأ «التدمير المؤكد والمتبادل»،والذي يعني أن كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تدرك تماما أن لدى كل منهما إمكانات لتدمير بعضهما تدميرا كليا، وأن كل دولة قد أصبحت طوعا رهينة لدى الدولة الأخرى. وتزداد فعالية الردع النووي كلما كان التهديد بالدمار المتبادل حقيقيا وشاملا . عند ذلك فقط يكون الردع النووي قد حقق هدفه بمنع وقوع الكارثة النووية، ويكون قد ساهم في تثبيت السلام والاستقرار الدوليين. لذلك يعتقد البعض أنه بفضل الردع النووي لم يشهد العالم حربا عالمية ثالثة، ولم تندلع حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

فالردع النووي هو، باختصار، نوع من الاستعداد العسكري الدائم لمنع حرب نووية في العالم. ويتطلب الردع النووي الاستمرار في تطوير الأسلحة

النووية وتحديثها، كما يتطلب الاستمرار في زيادة الإنفاق العسكري والتأهب النووي المستمر، كل ذلك بدافع ملح لمنع وقوع الحرب النووية الشاملة. إن منطق الردع النووي هو منطق غريب وجنوني بكل المعايير ولا يمكن تصديقه، بيد أنه رغم ذلك استطاع أن يفرض نفسه بقوة على العالم، ويصبح الركيزة الاستراتيجية الأولى في عصر السلاح النووي. لقد تحول الردع النووي إلى «نبؤه تحقق ذاتها وظاهرة تخلد ذاتها»[22]، وتدفع الدول النووية الكبرى إلى السير على حافة الهاوية، والاستمرار في حالة الشك والعداء والتورط في حالة حرب نووية دائمة، والبقاء أزليا في أسر الأسلحة النووية وفي أسر سباق التسلح النووي. ولربما نجح الردع النووي حتى الآن في منع اندلاع الحرب النووية الشاملة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بيد أن هذا النجاح تم على حساب إنفاق عسكري منهك وقاتل، وربما لم يتمكن العالم تحمله طويلا بعد الآن،خصوصا وأن الدول النووية العظمى توصلت إلى تحقيق التوازن النووي الكامل فيما بينها.

التوازن النووي:

يرتبط الردع النووي ارتباطا وثيقا بالتوازن النووي والاستراتيجي القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ويعتبر التوازن النووي، كما هو الحال بالنسبة للردع النووي، حقيقة جديدة من الحقائق الاستراتيجية المعاصرة، وتطورا بالغ الأهمية في العلاقات الدولية في عصر السلاح النووي. فلقد توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبعد مرور أربعين عاما على سباق التسلح النووي إلى تحقيق نوع من التوازن النووي الكمي والنوعي بحيث لم يعد يتمتع أي منهما الآن بأي تفوق نووي حاسم على الآخر، ولم يعد بإمكان أي منهما الإخلال بهذا التوازن النووي الدقيق. فالتوازن النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هو الآن توازن شامل في كمية الأسلحة النووية والاستراتيجية، وفي دقتها وقدرتها التدميرية. كما أن التوازن بين هاتين الدولتين قد بلغ مستوى التدمير المضاعف، وتخطى أقصر درجات التشبع النووي وهو ما يعرف في القاموس الاستراتيجي بتوازن«الرعب النووي»[23]. لقد أصبح وجود مثل هذا ا لتوازن في الرعب النووي، وفي القتل المضاعف شرطا رئيسا من شروط استقرار

النظام السياسي العالمي. لذلك فإن أي محاولة للإخلال بالتوازن النووي القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هي بمثابة الإحلال بقواعد ومسلمات السياسة الدولية ويتضمن مخاطر عميقة بما في ذلك تصدع الردع النووي وربما أيضا التسبب في اندلاع حرب نووية مدمرة. بيد أن محاولة للإخلال بالتوازن النووي الراهن هي محاولة محكوم عليها سلفا بالفشل، وذلك لكون تقنيات السلاح النووي قد بلغت درجة من التطور بحيث إنها تلغي أي إمكانية لأي طرف من أن يحقق التفوق النووي المطلق. إن القاعدة الأساسية التي أصبحت تتحكم في سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هي قاعدة الفعل ورد الفعل. فالولايات المتحدة هي التي تقوم عادة بالفعل أي أنها هي التي تبادر إلى استحداث النظم النووية الجديدة في حين أن الاتحاد السوفيتي هو الذي يقوم برد الفعل، أي أنه هو الذي يرد بنجاح على المبادرات الأمريكية. فمثلا،عندما بادرت الولايات المتحدة بإجراء أول تجربة نووية في 16 يوليو1945، رد الاتحاد السوفيتي على هذه المبادرة بعد أربع سنوات بإجراء تجربته النووية الخاصة سنة 1949. وعندما قامت الولايات المتحدة في سنة 1952 بإجراء أول تجربة على القنبلة الهيدروجينية «والتي تعرف بالقنبلة القذرة» استطاع الاتحاد السوفيتي أن يرد بتجربته المستقلة على القنبلة الهيدروجينية في أقل من أربعة أشهر. كذلك تمكن الاتحاد السوفيتي من تطوير قاذفاته الاستراتيجية مباشرة عقب تطوير الولايات المتحدة لهذه القاذفات بعيدة المدى سنة 1948. ويتكرر نمط الفعل ورد الفعل في معظم مجالات سباق التسلح النووي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال عقدي الستينات والسبعينات.ففي سنة1961 قامت الولايات المتحدة بتطوير أول غواصة نووية تحمل صاروخا عابرا للقارات، وفي سنة 1966 جهزت الولايات المتحدة أول صاروخ عابر للقارات يحمل رؤوسا نووية متعددة. وجاء رد الاتحاد السوفيتي سريعا على هذه المبادرات،بل إنه استطاع أيضا أن يحقق تفوقا استراتيجيا خاصا عندما قام بتطوير وانتاج أول صاروخ مضاد للصواريخ العابرة للقارات سنة1968 وهو الإنجاز الذي لم تتمكن الولايات المتحدة من مجاراته إلا بعد مرور أربع سنوات[24]. انظر الجدول رقم 3.

لقد أصبح قانون «الفعل ورد الفعل» هو القانون المتحكم في تطور سباق

التسلح النووي بحيث أصبح من غير الممكن لأي دولة من الدول النووية

جدول رقم (3)

الفعل ورد الفعل في سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

المبادرات النووية	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي
استخدام أول قنبلة ذرية .	1945	–
إجراء أول تفجير نووي .	1945	1949
تطوير أول قاذفة بعيدة المدى .	1948	1955
إجراء أول تفجير للقنبلة الهيدروجينية .	1952	1953
تطوير أول صاروخ عابر للقارات .	1958	1957
تجهيز أول مركبة فضائية .	1958	1957
تجهيز أول غواصة نووية تحمل صاروخاً عابراً للقارات .	1960	1968
تطوير أول صاروخ يحمل عدة رؤوس نووية .	1966	1968
تطوير أول صاروخ مضاد للصواريخ .	1972	1968
إنتاج أول صاروخ يحمل رؤوساً نووية متعددة ومستقلة .	1970	1975
إنتاج أول صاروخ من نوع كروز .	1982	قيد التطوير
إنتاج أول قنبلة نيوترونية .	1983	غير معروف
أول مشروع لحرب النجوم .	1983	غير معروف

الكبرى الحصول على تفوق نووي ساحق،بل إنه أضحى الحصول على مثل هذا التفوق مستحيلا منذ سنة 1975، وربما تحول إلى تفوق عديم الفعالية عسكريا بعد أن بلغ سباق التسلح النووي إلى نقطة ما بعد التشبع وإلى مرحلة القتل المضاعف. رغم ذلك فإن رغبة الحصول على التفوق

النووي تظل رغبة قائمة وتراود كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بين الحين والآخر. بل إن هاتين الدولتين النوويتين تواصلان باستمرار سعيهما لتحقيق مثل هذا التفوق الاستراتيجي، ذلك أن هذا التفوق إن لم يكن يخدم أغراضا عسكرية واضحة فإنه يمكن تحويله إلى مكسب سياسي ودبلوماسي وسيكولوجي مهم. يقول فريد هوليداي في كتابه الحرب الباردة الثانية: إن للتفوق النووي، إن أمكن تحقيقه، عدة فوائد رمزية وتفاوضية وعسكرية. فالتفوق النووي يمكن تحويله إلى قيمة رمزية ذات دلالات عظيمة. ذلك أن التفوق النووي يرمز إلى قوة الدولة المتفوقة، ويعطيها حق المطالبة بالهيمنة والاعتراف بزعامتها العسكرية والسياسية على العالم. كذلك فإن للتفوق النووي قيمة تفاوضية هائلة. فالتفوق النووي يمكن استخدامه كورقة رابحة وضاغطة في المفاوضات الدولية وفي وقت الأزمات الحرجة، ويمكن مقايضته مقابل تنازلات سياسية وعسكرية لصالح الدولة المتفوقة نوويا، كما يمكن استغلال التفوق النووي لإنهاك وإضعاف الطرف الآخر اقتصاديا وماليا وإرهاقه بأعباء والتزامات تؤدي إلى تفكك جبهته الاجتماعية والاقتصادية الداخلية وبالتالي انهياره تدريجيا والتغلب عليه بطريقة غير عسكرية وغير مباشرة. وأخيرا، يقول فريد هوليداي: إن البعض أيضا ينظر إلى التفوق النووي كفرصة ذهبية لكسب الحرب النووية إن اندلعت في أي وقت من الأوقات ولأي سبب من الأسباب[25].

هذه الاعتبارات والدلالات العسكرية والتفاوضية والرمزية هي التي تدفع باستمرار كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى المحافظة على صيغة التوازن النووي فيما بينهما. إن التوازن النووي بين هاتين الدولتين قد تحقق نتيجة تضحيات اجتماعية واقتصادية وعلمية مضنية. وليس من السهل الآن التفريط بهذا التوازن النووي خصوصا بعد أن أصبح توازنا شاملا في الكم والكيف وذلك منذ سنة 1975. فتاريخ سباق التسلح النووي قبل سنة 1975 كان يميل كما وكيفا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كانت الولايات المتحدة تمتاز باحتكار مطلق للسلاح النووي والاستراتيجي في الفترة «1945-1955». ثم استطاع الاتحاد السوفيتي أن يلغي هذا الاحتكار النووي المطلق وذلك بإنتاجه القنبلة الهيدروجينية وتطويره للقاذفات الاستراتيجية البعيدة، وبإطلاقه أخيرا أول صاروخ عابر للقارات سنة 1957.

وظلت الولايات المتحدة، بالرغم من هذا الإنجاز النووي السوفيتي، محتفظة بتفوق عددي ونوعي ملحوظ في الرؤوس النووية وفي القاذفات الاستراتيجية وفي حجم الانتشار العسكري على الصعيد العالمي. بيد أنه منذ سنة 1975 توصل الاتحاد السوفيتي إلى تحقيق التعادل والتكافؤ النووي مع الولايات المتحدة. وأصبحت الولايات المتحدة منذ هذا التاريخ تخشى القدرات التدميرية للاتحاد السوفيتي بنفس قدر خشية الاتحاد السوفيتي من القدرات التدميرية للولايات المتحدة.ولقد ظل هذا الرعب النووي المتبادل قائما بين هاتين الدولتين إلى الآن.

وتظهر الإحصائيات التالية مراحل تطور التوازن النووي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة منذ بدء سباق التسلح النووي بينهما. ففي سنة1945 كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك ثلاث قنابل ذرية للاستعمال. ثم بعد عشر سنوات ازداد عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها الولايات المتحدة إلى 2000 قنبلة نووية مختلفة الأحجام والألوان، وفي سنة 11965 رتفع هذا العدد إلى 5000 رأس نووي في حين لم يكن لدى الاتحاد السوفيتي حتى ذلك التاريخ سوى 600 رأس نووي، أي حوالي 12٪ فقط من إجمالي الترسانة النووية للولايات المتحدة [26]. أما في سنة 1975 فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تزيد عدد رؤوسها النووية إلى 8500 رأس مقابل 2500 رأس نووي للاتحاد السوفيتي. لكن منذ ذلك الحين ضاعف الاتحاد السوفيتي بشكل مذهل إنتاجه من الرؤس النووية فبلغ 7400 رأس نووي سنة 83، أي بزيادة قدرها 300٪. وفي سنة 1988 أصبح عدد الرؤوس النووية لدى هاتين الدولتين متساويا عدديا، في الوقت الذي يتوقع أنه بحلول عام 1990 سيتمكن الاتحاد السوفيتي من أن يمتلك عددا أكبر من القنابل النووية مما لدى الولايات المتحدة «كما هو واضح في الجدول رقم 4»[27].

أما في مجال تطور التوازن النووي بالنسبة للأسلحة الاستراتيجية لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فإن الإحصائيات تظهر ما يلي: في سنة 1964 كانت الولايات المتحدة تمتلك 834 صاروخا عابرا للقارات، و416 غواصة نووية بالإضافة إلى 630 قاذفة استراتيجية بعيدة المدى. وفي سنة 1974 بلغ ما لدى الولايات المتحدة من الصواريخ العابرة للقارات 1054

جدول رقم (4)

تطور عدد الرؤوس النووية لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

الدولة	1945	1955	1965	1975	1985	1995
الولايات المتحدة	3	2000	5000	8500	9400	13700
الاتحاد السوفيتي	-	-	600	2500	9100	14100

صاروخا، كما بلغ عدد الغواصات النووية 656غواصة في حين بلغ عدد القاذفات الاستراتيجية437 قاذفة.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد كان يملك في سنة 1964 مائتي صاروخ عابرا للقارات، و120 غواصة نووية، و190 قاذفة استراتيجية بعيدة المدى. وفي سنة 1974 زاد عدد الأسلحة الاستراتيجية السوفيتية إلى1575 صاروخا عابر للقارات، و720 غواصة نووية، و140 قاذفة استراتيجية.

وبحلول عام 1986 بلغ عدد الصواريخ الأمريكية 1010 صواريخ. و640 غواصة نووية، و 260 قاذفة استراتيجية في حين بلغ عدد الصواريخ العابرة للقارات لدى الاتحاد السوفيتي 1398 صاروخا، و944 غواصة نووية و160 قاذفة استراتيجية،كما هو موضح بالجدول رقم(5)[28].

ويتضح من الأرقام والبيانات السابقة أن تاريخ سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد مر بثلاث مراحل تاريخية مختلفة منذ عام 1945 حتى 1985

فالمرحلة الأولى هي مرحلة احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي احتكارا مطلقا وأحاديا، ولقد امتدت هذه المرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام 1957، والمرحلة الثانية هي مرحلة بروز الاتحاد السوفيتي كمنافس مهم للولايات المتحدة في مجال تطوير وانتاج السلاح النووي، ومن ثم تحويل الاحتكار النووي إلى احتكار ثنائي مع استمرار احتفاظ الولايات المتحدة بتفوق كمي ونوعي خلال هذه المرحلة الثانية التي انتهت عام 1975.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي المرحلة التي صعد وعزز فيها الاتحاد السوفيتي قدراته وإمكاناته النووية، واستطاع في فترة قياسية أن يحقق

جدول رقم (5)

تطور الأسلحة الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي

الدولة	السلاح الاستراتيجي	1964	1974	1986
الولايات المتحدة	الصواريخ العابرة للقارات	834	1054	1010
	الغواصات النووية	416	656	640
	القاذفات الاستراتيجية	630	437	260
الاتحاد السوفيتي	الصواريخ العابرة للقارات	200	1575	1398
	الغواصات النووية	120	720	944
	القاذفات الاستراتيجية	190	140	160

التوازن والتعادل النووي الشامل مع الولايات المتحدة. إن هذه المرحلة مازالت مستمرة بالرغم من إصرار الولايات المتحدة المتجدد على تحديث ترسانتها النووية وإعلانها عن مبادرة حرب النجوم، وهي المبادرة التي ربما ستدخل العالم من جديد في مرحلة متطورة وغير واضحة المعالم في سباق التسلح النووي.

التوازن النووي في الثمانينات:

يأخذ التوازن النووي القائم حاليا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أشكالا عديدة.ويتراوح ما بين التوازن في عدد الرؤوس والأسلحة النووية والتوازن في مدى فاعلية ودقة وكفاءة أداء السلاح النووي.ومع التطور المستمر في تقنية السلاح النووي وزيادة نطاق السرية المفروض على التطورات الجديدة في الإضافات الإلكترونية للسلاح النووي ازدادت أيضا صعوبة مقارنة الأسلحة النووية المختلفة، وأصبح من العسير الآن التوصل إلى معرفة دقيقة عن واقع التوازن النووي بين هاتين الدولتين.

بيد أن هذه الصعوبة لا تمنع من اللجؤ إلى تقديرات علمية وموضوعيه عادة ما تكون قريبة جدا «إن لم تكن مطابقة بالفعل» من التوازن النووي الحقيقي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وربما تعتبر التقديرات السنوية والدورية للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن من أكثر التقديرات دقة حول التوازن النووي وسباق التسلح في العالم بشكل عام.واستنادا إلى آخر تقارير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية حول «التوازن العسكري في العالم 1987-1988»[29] فإن جدول التوازن النووي «أنظر جدول رقم 6» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يوضح أنه في سنة 1988 كان إجمالي ما لدى الولايات المتحدة من أسلحة نووية هو 13873 رأسا نوويا، و1957 سلاحا إستراتيجيا مختلفة الأنواع والأحجام وموزعة تفصيليا كالآتي:

أولا: سلاح الصواريخ حيث يوجد لدى الولايات المتحدة 1000 صاروخ عابر للقارات، تحمل معا 2261 قنبلة نووية، منها 450 صاروخا من نوع مينيتمان 2 , و527 صاروخا من نوع مينيتمان 3 وثلاثة صواريخ من نوع أم.اكس.

ثانيا: سلاح الغواصات حيث لدى الولايات المتحدة 640 غواصة نووية تحمل ما مجموعه 6656 قنبلة نووية.منها 256غواصة من نوع بوسيدون،و384 غواصة من نوع ترايدنت.

ثالثا: سلاح القاذفات ويعتقد أن لدى الولايات المتحدة 317 قاذفة استراتيجية بعيدة المدى تحمل 4956 قنبلة نووية، منها 119 قاذفة من طراز ب52 جي.اتش، و144 قاذفة من طراز ب52 جي.اتش كروز، و54 قاذفة من طراز ب-1. أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فإن تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية يظهر أنه في سنة 1988 كان إجمالي ما لدى الاتحاد السوفيتي من الأسلحة النووية هو 11044 رأسا نوويا، و2511 سلاحا استراتيجيا موزعة تفصيليا على النحو التالي: أولا: سلاح الصواريخ.ويبلغ إجمالي عدد الصواريخ العابرة للقارات لدى الاتحاد السوفيتي 1418 صاروخا تحمل 6440 قنبلة نووية، منها 440 صاروخا من طراز أس. أس، و60 صاروخا من طراز أس. أس 13 , و150 صاروخا من طراز أس.اس17 , و308 صواريخ من طراز أس.اس18 , و360 صاروخا من طراز أس.اس19 , و100 صاروخ من

طراز أس.اس25. ثانيا :سلاح الغواصات حيث إن لدى الاتحاد السوفيتي 928 غواصة نووية تحمل معا ما مجموعه 3344 قنبلة نووية. منها 272 غواصة من طراز أس. أس.أن 6 , و292 غواصة من طراز أس. أس.أن 8 , و12 غواصة من طراز أس. أس.آن17 , و224 غواصة من طراز أس. أس.إن18 , و 8. غواصة من طراز أس. أس.إن20 , و48 غواصة من طراز أس. أس.أن 23. ثالثا : سلاح القاذفات ويوجد لدى الاتحاد السوفيتي 165 قاذفة استراتيجية تحمل 1260 قنبلة نووية.منها 50 قاذفة من طراز بيراتش كروز، و100 قاذفة من طراز بير، و15 قاذفة من طراز بينسون.[30].

ويلاحظ من خلال قراءة الجدول التفصيلي للتوازن النووي القائم بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أن هذا التوازن هو في جوهره توازن تقريبي متنوع بتنوع الأسلحة النووية في ترسانة كل من هاتين الدولتين. ففي الوقت الذي يتمتع فيه الاتحاد السوفيتي بتفوق ملحوظ في إجمالي الأسلحة الاستراتيجية (2511 للاتحاد السوفيتي مقابل 1957 للولايات المتحدة) فإن الولايات المتحدة تمتلك تفوقا في عدد الرؤوس النووية (13873 للولايات المتحدة مقابل 11044 للاتحاد السوفيتي). كذلك فإن الاتحاد السوفيتي يملك عددا أكبر من الصواريخ العابرة للقارات (1418 صاروخا للاتحاد السوفيتي مقابل 1000 صاروخ للولايات المتحدة)، ويملك عددا أكبر من الغواصات النووية (928 غواصة للاتحاد السوفيتي مقابل 640 غواصة فقط للولايات المتحدة) في حين تمتلك الولايات المتحدة عددا أكبر من القاذفات الاستراتيجية (317 قاذفة للولايات المتحدة و165 قاذفة فقط للاتحاد السوفيتي). أما من حيث عدد الرؤوس النووية فإن الجدول التفصيلي يظهر أن الاتحاد السوفيتي يتمتع أيضا بتفوق كبير في عدد الرؤوس النووية المحمولة بواسطة الصواريخ العابرة للقارات (6440 رأسا نوويا للاتحاد السوفيتي مقابل2261 للولايات المتحدة) في حين أن الولايات المتحدة تتمتع بتفوق كبير من حيث عدد الرؤوس النووية المحمولة بواسطة الغواصات النووية (6656 للولايات المتحدة مقابل 3344 للإتحاد السوفيتي)،وكذلك بالنسبة لعدد الرؤوس النووية المحمولة بواسطة القاذفات الاستراتيجية(4956 للولايات المتحدة مقابل 1260 للاتحاد السوفيتي فقط)[31].

ومهما يكن أمر التوازن النووي التفصيلي الراهن فإن المستقبل القريب

التوازن النووي التفصيلي بين

1988-1987

الولايات المتحدة			
النظام	العدد	عدد الرؤوس النووية لكل سلاح	اجمالي عدد الرؤوس النووية
الصاروخ العابر للقارات			
مينيتمان (2)	450	1	450
مينيتمان (3)	527	3	1581
أم اكس	23	10	230
مجموع الصواريخ العابرة للقارات	1000		2261
الغواصات النووية			
بوسيدون	256	14	3584
ترايدنت	384	8	3072
مجموع الغواصات النووية	640		6656
القاذفات الاستراتيجية			
بي-52	119	12	1428
بي-52 كروز	144	20	2800
بي-1	54	12	648
مجموع القاذفات الاستراتيجية	317		4956
المجموع الكلي	1957		13873

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

–جدول رقم (6)

الاتحاد السوفيتي			
النظام	العدد	عدد الرؤوس النووية لكل سلاح	اجمالي عدد الرؤوس النووية
الصاروخ العابر للقارات			
اس. اس. 11	440	1	440
اس. اس. 13	60	1	60
اس. اس. 17	150	4	600
اس. اس. 18	308	10	3080
اس. اس. 19	360	6	2160
اس. اس. 25	100	1	100
مجموع الصواريخ العابرة للقارات	1418		6440
الغواصات النووية			
اس. اس. اف 6	272	1	272
اس. اس. اف 8	292	1	292
اس. اس. اف 17	12	1	12
اس. اس. اف 18	224	7	1568
اس. اس. اف 20	80	9	720
اس. اس. اف 23	48	10	480
مجموع الغواصات النووية	928		4433
القاذفات الاستراتيجية			
بير–اتش–كروز	50	20	1000
بير	100	2	200
بيسون	15	4	60
مجموع القاذفات الاستراتيجية	165		1260
المجموع الكلي	2511		11044

سيشهد تحولات مهمة على صعيد هذا التوازن النووي، بل على صعيد مجمل سباق التسلح النووي بين الشرق والغرب.فالعالم أخذ يشهد إنتاج

جيل جديد من الأسلحة النووية والاستراتيجية المتطورة. فقد بادرت الولايات المتحدة (كما كانت تبادر وتفعل دائما)،وبحجة وجود خلل في التوازن النووي الراهن،وانطلاقا من رغبة متجددة لدى إدارة الرئيس رونالد ريغان في تحقيق التفوق النووي إلى اتخاذ خطوات عملية لتحديث نظمها النووية والاستراتيجية وزيادة فاعلية الترسانة العسكرية الغربية بشكل عام.وقامت الولايات المتحدة بالفعل منذ سنة 198 عسكرية جديدة. ونتيجة هذا الإنفاق العسكري الذي ليس له مثيل في التاريخ تم تطوير وان2 برصد ميزانية عسكرية خيالية تقدر بحوالي7 ,1 ألف ألف مليون دولار لتمويل خطة خمسية تاج وإعداد جيل من الأسلحة النووية الدقيقة في زمن قياسي.ومن أهم هذه الأسلحة النووية الجديدة على الإطلاق هو إنتاج 100 صاروخ عابر للقارات من طراز أم.اكس بتكلفة إجمالية قدرها 40 ألف مليون دولار.[32] ويعتبر هذا الصاروخ الذي في استطاعته حمل 14 قنبلة نووية أعجوبة تقنية من حيث دقته وكفاءته،حيث يستطيع أن يصل إلى هدفه على بعد 6000 ميل في 25 دقيقة، ولا يزيد مقدار انحرافه عن هدفه بأي حال من الأحوال على 300 قدم فقط.يقول تقرير لسلسلة الدراسات الاستراتيجية:«إن مشروع أم.إكس من أضخم المشاريع العسكرية التي شهدها العالم حتى اليوم. وسيتطلب المشروع قبل أن يستكمل كليا عام 1986 بناء 10 آلاف ميل من الطرقات المعبدة، وما يقرب من 2000 كيلو متر من السكك الحديدية، وسيتم استعمال مالا يقل عن 2700 مليون طن من الأسمنت في بناء التجهيزات والصوامع، وسيستهلك المشروع كذلك 121 ألف مليون غالون من المياه.. وقد ازدادت تقديرات تكاليف المشروع من 33 ألف مليون دولار إلى 56ألف مليون دولار حسب آخر تقديرات ديوان المحاسبة التابع للكونغرس»[33].

لكن بالإضافة إلى إنتاج هذا الصاروخ فإن الخطة العسكرية الجديدة للولايات المتحدة تتضمن أيضا تطوير وانتاج 100 قاذفة استراتيجية جديدة من نوع ب-1 بتكلفة إجمالية قدرها 30 ألف مليون دولار. وتمتاز هذه القاذفة بقدرتها على حمل 22 قنبلة نووية والطيران بها مسافة ثمانية آلاف ميل دون الحاجة إلى الوقود أثناء التحليق،كما أن قاذفات ب-1 قادرة على الطيران على ارتفاعات منخفضة جدا تصل إلى 200 قدم عن سطح الأرض، وذلك لتفادى أجهزة الرادارات[34]. كما تتضمن خطة التحديث الخمسية الأمريكية

تطويرا جديدا من الصواريخ العابرة للقارات صغيرة الحجم والتي يمكن إطلاقها من الجو والبحر والأرض،وهي قادرة على تعيين هدفها بدقة تضاهي دقة البصر. ويفترض أن هذا الصاروخ الصغير سوف «يغير وجه الحرب وسوف يعادل التفوق العددي لقوات الاتحاد السوفيتي»[35]. وتتضمن خطة التحديث أيضا إنتاجا من الغواصات النووية من طراز ترايدنت تحمل 24 صاروخا عابرا للقارات بالإضافة إلى تطوير وإنتاج شبكة من القاذفات الاستراتيجية المستقبلية التي تعرف باسم «ستيلث» المصنوعة من مواد معدنية قادرة على امتصاص الذبذبات الرادارية لكي تتمكن هذه القاذفات من تخطى الدفاعات دون كشفها .وسيتم إدخال هذه القاذفات الاستراتيجية إلى الخدمة العسكرية الفعلية سنة 1990[36].

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فإنه لم يكن غائبا عن هذه المستجدات،وقد قام، كما كان يقوم دائما،بالرد على المبادرات الأمريكية بإنتاج عدة نظم نووية جديدة وذلك للحد من أي تفوق نووي أمريكي مستقبلي محتمل. ومن بين أعم الإضافات في الأسلحة النووية السوفيتية استبدال الصواريخ من نوع أس.اس18 واس.اس19 بصواريخ جديدة عابرة للقارات من طراز أس. اس22واس. اس24، وإضافة صاروخ جديد من طراز أس.اس16 والذي سيكون أول صاروخ من نوعه يمتاز بخاصية التحرك والتنقل في العالم. وقام الاتحاد السوفيتي أيضا بتطوير جيل من الغواصات النووية من طراز تايفون القادرة على حمل 20 رأسا نوويا. كما يتوقع أن يضيف الاتحاد السوفيتي إلى أسلحته النووية قاذفات استراتيجية جديدة تعرف باسم «بلاك جاك» وهي أضخم قاذفة استراتيجية في العالم تصل سرعتها إلى ضعفي سرعة الصوت في حين يبلغ مداها القتالي 8 آلاف ميل دون الحاجة إلى التزود بالوقود أثناء التحليق[37].

ولا شك أن جميع المبادرات النووية الجديدة قد جعلت من عقد الثمانينات وكأنه يبدو مجرد استمرار للنمط التاريخي السابق في تصاعد سباق التسلح النووي منذ بدأ عصر السلاح النووي سنة 1945. لكن الواقع هو أن عقد الثمانينات وخلافا للفترات التاريخية الأخرى قد شهد تطورا نوعيا ربما كان أكثر خطورة من جميع التطورات السابقة في مجال سباق التسلح النووي. ويكمن هذا التطور النووي الجديد في ما يعرف بمبادرة حرب

النجوم التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في مارس 1983. لذلك فإنه لابد من توضيح مختصر وسريع لمشروع حرب النجوم.

مبادرة حرب النجوم:

إن مبادرة حرب النجوم هي بمثابة قفزة جبارة إلى عالم نووي جديد لا يمكن التكهن بمتطلباته وتعقيداته ومخاطره. فالتحولات التي ربما ستطرأ على العالم من جراء حرب النجوم ستفوق بكل تأكيد كل التحولات التي صاحبت أول استخدام للذرة كسلاح نووي «وربما غيرت بنتائجها مجرى التاريخ»[38]. فالتوازن النووي الراهن سيصبح مجرد ذكرى، وسيتم نسف استراتيجية الردع النووي لإلغاء كافة الاتفاقات والمعاهدات الاستراتيجية التي أبرمت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

ويستهدف مشروع حرب النجوم في الأساس تجاوز التفكير الاستراتيجي الراهن والقائل إنه من غير الممكن التصدي لهجوم نووي بالصواريخ العابرة للقارات. فمبادرة حرب النجوم تقوم على فكرة أنه بالإمكان تطوير أسلحة يمكنها بفعالية بالغة التصدي لأي هجوم نووي بالصواريخ العابرة للقارات وتدميرها قبل وصولها إلى هدفها النهائي. ولضمان نجاح مثل هذا الدفاع الأسطوري فإنه سيتطلب تطوير أسلحة كيماوية وإشعاعية وحرارية، كما سيتطلب تطوير أسلحة الطاقة الموجهة وأسلحة الليزر وأسلحة الإشعاع الجزئي[39]. وستعمل هذه الأسلحة مشتركة من الأرض وفي الجو وفي الفضاء الخارجي، وستسير جميعها، دون تدخل بشري، بواسطة جهاز آلي (كمبيوتر) ضخم قادر على إجراء عدة بلايين من العمليات الدقيقة والمتلاحقة في الثانية الواحدة. ولكي تؤدي أسلحة حرب النجوم مهامها بفعالية كاملة فإن ذلك يتطلب إنشاء 20 ألف صاروخ مثبتة على 1000 سفينة فضائية تستخدم في الثانية الواحدة 20 ألف مليون واط من الشحنات الكهربائية،أي ما يوازي 200 مرة إجمالي القدرة الكهربائية للولايات المتحدة. وتقدر التكلفة النهائية لمشروع حرب النجوم بألفي ألف مليون دولار، ولن يكتمل إلا في أوائل القرن القادم.ونتيجة أن التقنية المطلوبة لإنجاح مشروع حرب النجوم مازالت تقنية غير مكتملة فإن الخبراء والعلماء منقسمون إلى فريقين:فريق يعتقد أنه بالإمكان تطوير مثل هذا المشروع النووي الخيالي، وفريق آخر

يشكك في إمكانية اكتماله في المستقبل المنظور[40]. بيد أن الولايات المتحدة مصممة على الاستمرار في تطوير هذا المشروع وتحويله إلى واقع، ورصدت لذلك إمكانات مالية وعلمية كبيرة،بل إنها شكلت قيادة عسكرية جديدة داخل سلاح الجو الأمريكي سميت «قيادة الفضاء»[41]. لذلك فإنه مع كل دولار تنفقه الولايات المتحدة على إنتاج أسلحة حرب النجوم سيصبح من الصعب التراجع عن هذا المشروع،وربما يكون قد أصبح واقعا من وقائع الحياة المعاصرة وتجاوز منذ الآن نقطة اللاعودة.

ومن الطبيعي ألا يقف الاتحاد السوفيتي موقف المتفرج من مبادرة حرب النجوم،وان ينظر إليها «كتهديد لا يمكن قبوله»[42]، وكمحاولة أمريكية متجددة لتحقيق التفوق النووي وامتلاك خيار الضربة الأولى الذي كانت الولايات المتحدة تسعى للحصول عليه منذ بداية سباق التسلح النووي. ولقد واجه الاتحاد السوفيتي مبادرة حرب النجوم مواجهة دبلوماسية وعسكرية مزدوجة. فعلى الصعيد الدبلوماسي رفض الاتحاد السوفيتي الدخول في مثل هذا السباق النووي المكتف ودعا الولايات المتحدة للتخلي عن هذه المبادرة. أما على صعيد الردع النووي فإنه يعتقد أن بإمكان الاتحاد السوفيتي مجاراة مبادرة حرب النجوم، بل إن البعض يعتقد بأن لدى الاتحاد السوفيتي برنامجه الخاص بحرب النجوم، وأنه على وشك إقامة نظام دفاعي متطور في الفضاء الخارجي. ويتضمن الرد السوفيتي العملي على مبادرة حرب النجوم عدة خيارات منها :زيادة عدد الصواريخ العابرة للقارات إلى أضعاف العدد الراهن، وتزويد هذه الصواريخ بقوة دفع أكثر سرعة مما يقلل من فرص إصابتها في مرحلة انطلاقها، وكذلك زيادة عدد المنصات الوهمية وزيادة عدد الصواريخ التضليلية. كما أن باستطاعة الاتحاد السوفيتي زرع ألغام فضائية لتدمير السفن الفضائية ضمن شبكة أسلحة حرب النجوم، ويعتقد أن الاتحاد السوفيتي قد قطع شوطا مهما في سباق تطوير هذه الألغام. ويؤكد الخبراء «أن هذه الإجراءات السوفيتية المضادة من شأنها استغلال الأسلحة والتقنية المتوفرة حاليا ،على النقيض من التكنولوجيا التي لم يتم اختبارها أويتم التأكد من توفرها، والتي ستعتمد في مبادرة حرب النجوم.ومن هنا فإن رد الاتحاد السوفيتي سوف يكون أرخص ثمنا، ويمكن الاعتماد عليه أكثر كثيرا من مشروع حرب النجوم،

وسيكون موفورا في الوقت الذي سيكون فيه مشروع حرب النجوم في طور التكوين»[43].

إن مبادرة حرب النجوم هي بحق من أهم التطورات في سياق تاريخ سباق التسلح النووي، وهي بلا شك محطة جديدة (وليست الأخيرة) من محطات هذا السباق النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وتؤكد هذه المبادرة مجددا القاعدة العامة لسباق التسلح النووي وهي أن الولايات المتحدة هي التي تبادر دائما إلى تطوير لإنتاج الأسلحة النووية (أي أنها هي التي تقوم بالفعل) في حين يظل الاتحاد السوفيتي يحاول باستمرار الرد ويثبت نجاحه في الرد على هذه المبادرات مهما بلغت التكاليف والنفقات. ورغم أن مبادرة حرب النجوم هي مجرد محطة جديدة بيد أنها تختلف عن المحطات الأخرى في أنها تغرى الإنسان الأحمق بشن حرب نووية شاملة.والحقيقة المؤسفة، كما يقول الزعيم السوفيتي خروتشوف، هي أن هناك (أناس حمقى عديدين في كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية». لذلك فإنه إن لم يتم منذ الآن وقف مبادرة حرب النجوم ووضع حد لسباق التسلح النووي بشكل عام فإن العالم مقبل على فترة مستقبلية عصيبة ومظلمة جدا[44].

والسؤال الآن هو إذا كانت الأسلحة النووية بمثل هذه الخطورة، وإذا كانت الحرب النووية حربا انتحارية، وإذا كان العالم مهددا بالفناء، فلماذا لا يتم الاتفاق على وضع حد لسباق التسلح النووي؟ ولماذا لا يتم نزع السلاح بكافة أشكاله من العالم المعاصر؟.

نزع السلاح النووي:

منذ اليوم الأول لتفجير أول قنبلة نووية في العالم وجدت دعوات صادقة لنزع السلاح ووضع حد لسباق التسلح النووي في العالم. بيد أن جميع هذه الدعوات لم تحقق أي نتيجة ملموسة.وظل سباق التسلح النووي منذ ولادته سنة 1945 مندفعا دون تراجع أو توقف رغم جميع الجهود الدولية، ورغم جميع التحذيرات بما في ذلك تلك التحذيرات الصادقة والصادرة عن علماء الذرة أنفسهم. لذلك وبعد أكثر من 40 عاما من المباحثات المضنية والمحاولات الدءوبة أصبح الوضع النووي في العالم المعاصر أكثر تعقيدا،

وأصبحت القضايا النووية البديهية أكثر خلافية من أي وقت مضى. فباستمرار يتم تأجيل القضايا القديمة من دون حسم في الوقت الذي تبرز فيه قضايا جديدة وتزداد كمية هذه الأسلحة، وكلها أمور تزيد من تعقيد المباحثات وتزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاقية شاملة لنزع السلاح النووي.يقول جون ستنجر: «لقد تحولت قضية نزع السلاح إلى أهم قضية تشغل اهتمام السياسيين والخبراء والفنيين في كل مكان.فالجمعية العمومية للأمم المتحدة تواصل تناولها لهذه القضية في كل جلسة من جلساتها السنوية، ولا شك أنها ستستمر في تناولها لهذه القضية في كل جلسة من جلساتها القادمة أيضا.كما أن الدولتين اللتين تقودان صراع الشرق والغرب متفقتان على أن قضية نزع السلاح هي أهم قضية على جدول مباحثاتهما الدورية.لكن بالرغم من هذا الاهتمام وباستثناء اتفاقية سالت سنة 1972 لم يتم حتى الآن إلغاء أو تخفيض كميات الأسلحة النووية المتراكمة في العالم. بل على العكس من ذلك فإن العالم يعايش اليوم أخطر مراحل سباق التسلح النووي»[45].

بيد أن هذا التصعيد الأخير في سباق التسلح النووي ربما ولد أكثر من غيره، من التطورات السابقة،إحساسا عميقا بضرورة البحث بجدية عن اتفاقية مناسبة للحد من بعض المظاهر الخطيرة لسباق التسلح النووي بين الشرق والغرب. وتعزز هذا الإحساس نتيجة تزايد حالات المواجهة النووية الطارئة، ونتيجة قناعة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بأنهما ربما قد فقدتا السيطرة نهائيا على سباق التسلح النووي، وأصبحتا مجهدتين وربما أيضا أسيرتين لهذا السباق [46]. لذلك وانطلاقا من هذا الإدراك اتفق كل من الشرق والغرب معا أن من مصلحتهما التقليل من احتمالات نشوب حرب نووية في العالم، والعمل على التوصل إلى صيغة لاتفاقية للحد من سباق التسلح النووي.

إن أكثر ما يميز تاريخ مباحثات الحد من سباق التسلح النووي هو ذلك السيل المتدفق من الاقتراحات والاقتراحات المضادة التي تقدمت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دون أن يتم فعليا تحويلها إلى اتفاقيات واقعية لنزع السلاح النووي. ولقد تدفق هذا السيل من الاقتراحات مع تفجير أول قنبلة نووية في العالم. ففي سنة 1946 تقدمت الولايات المتحدة من خلال

مندوبها الدائم في الأمم المتحدة، برنارد باروخ، باقتراح يتضمن أولا منع استخدام الذرة لأي غرض عدا الاستخدام السلمي، وثانيا تدويل الطاقة النووية في العالم من خلال وضع جميع المفاعلات والمنشآت والمواد الذرية تحت إشراف هيئة دولية تمتلك وحدها حق الإشراف والرقابة على إنتاج الطاقة النووية. ورغم ما يحمله هذا الاقتراح الأمريكي (الذي عرف بمشروع باروخ) من نقاط إيجابية لنزع السلاح النووي ووضعه تحت الإشراف الدولي المحايد إلا أنه رفض من الاتحاد السوفيتي الذي برر رفضه بأن هذا الاقتراح سيرسخ احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي، وأنها ستكون قادرة على التحكم في قرارات الهيئة الدولية للطاقة النووية المقترح تأسيسها. وتقدم الاتحاد السوفيتي باقتراح مضاد تضمن الدعوة لحظر إنتاج واستخدام الأسلحة النووية، وتدمير المخزون القائم من الأسلحة النووية (أي تدمير ما تملكه الولايات المتحدة من سلاح نووي)[47]. وكان من الطبيعي أن ترفض الولايات المتحدة بدورها هذا الاقتراح المقدم من الاتحاد السوفيتي رغبة منها في الإبقاء على أسلحتها النووية.ثم توالت بعد ذلك عشرات الاقتراحات والاقتراحات المضادة بدءا باقتراح الأجواء المفتوحة الذي قدمه الرئيس الأمريكي ايزنهاور، والاقتراح المضاد الذي تقدم به الزعيم السوفيتي خرتشوف والذي عرف بمشروع النزع الشامل للسلاح النووي،وانتهاء بالاقتراحات الأخرى التفصيلية المتعلقة بإجراء تخفيض متبادل في حجم القوات المسلحة التابعة للدولتين وتحديد مناطق في العالم خالية من الأسلحة النووية[48].

لقد كان كل اقتراح تقدمه الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي يحمل في أحشائه ضمنيا ما يدعو إلى رفضه. فقد امتازت جميع الاقتراحات المقدمة إما إن تكون جملي درجة عالية من الشمول التي تجعلها غير قابلة للتطبيق العملي، وإما أن تكون اقتراحات تعزز تفوق طرف وتجرد الطرف الآخر من أسلحته النووية الفعالة. وهكذا فقد كانت الاقتراحات المقدمة من الاتحاد السوفيتي هي في العموم اقتراحات شمولية تدعو إلى إلغاء كلي ونهائي وسريع لجميع الأسلحة النووية، في حين أن الاقتراحات التي قدمتها الولايات المتحدة كانت تتضمن باستمرار بنودا تبقي على التفوق النووي للولايات المتحدة، وتطالب بإجراء الرقابة والتفتيش لضمان التزام

الاتحاد السوفيتي، وذلك انطلاقا من عدم ثقة الولايات المتحدة بالالتزامات السوفيتية.بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتراحات المقدمة من هاتين الدولتين للحد من سباق التسلح النووي كانت، ومازالت، تتأثر بأوضاع العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الشرق والغرب التي كانت تحدد نوع وحجم التنازلات التي يمكن للدولتين تقديمها. فعندما تكون العلاقات السياسية بين الشرق والغرب متوترة فإنه يتوقع رفض أي اقتراح مهما كان عمليا لا وواقعيا. وعندما تكون هذه العلاقات مستقرة وسلسة فإنه يتوقع أيضا أن تتحول الاقتراحات، وحتى أكثرها غموضا، إلى اتفاقيات. ويلاحظ، بالتالي إن تلك الاقتراحات التي قدمت خلال فترة الخمسينات جوبهت بالرفض القاطع لتأثرها بأوضاع الحرب الباردة. أما تلك الاقتراحات التي تم تقديمها خلال الستينات والسبعينات، أي خلال مرحلة الوفاق الأولى، فقد لاقت القبول السريع والمتبادل وربما كان أبرز مثال على ذلك هو التوصل إلى توقيع معاهدة سالت 1، وسالت 2.

تعتبر اتفاقيات سالت (محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية) أعظم نجاح سجل خلال الأربعين عاما من تاريخ مباحثات نزع السلاح في العالم.ولقد استغرق التوصل إلى بنود هذه المعاهدة أكثر من سبع سنوات مضنية من المباحثات والاجتماعات،وتم بعد ذلك التوقيع على الجزء الأول منها في موسكو سنة 1972. وتشتمل معاهدة سالت1 على عدة بنود أهمها تقييد سباق التسلح في مجال الصواريخ المضادة للصواريخ العابرة للقارات، وكذلك تقييد إنتاج أسلحة استراتيجية هجومية جديدة. أما معاهدة سالت 2 التي وقعت في صيغتها النهائية سنة 1979 فإنها تضع سقفا عدديا لما يمكن إنتاجه من الصواريخ العابرة للقارات،ومن القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي(49). ويمكن أيضا القول الآن إنه تم تحقيق انحاز مذهل آخر في مجال نزع السلاح النووي عندما تم في سنة1987 التوصل إلى اتفاقية لإزالة كافة الصواريخ متوسطة المدى (أي تلك التي يتراوح مداها من300 الى3200 ميل) التي تشكل4٪ من إجمالي عدد الأسلحة النووية لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وبموجب هذه الاتفاقية سيتعين على هاتين الدولتين تدمير ما مجموعه 861 صاروخا من الصواريخ متوسطة المدى بواقع 420 صاروخا

للولايات المتحدة و441 صاروخا للاتحاد السوفيتي[50].

إن معاهدات سالت واتفاقية إزالة الصواريخ متوسطة المدى هي بلا شك أبرز إنجازات محادثات الحد من سباق التسلح النووي، بيد أنها حتما ليست الوحيدة.

ففي الفترة منذ 1962 وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على سبع اتفاقيات ثنائية مختلفة بالإضافة إلى خمس اتفاقيات جماعية أخرى تتناول جميعها مجالات محددة من سباق التسلح النووي (انظر الجدول رقم 7).

وتأتي في مقدمة هذه الاتفاقيات اتفاقية إنشاء الخط الأحمر«الساخن» بين موسكو وواشنطن عام 1963، واتفاقية حظر التجارب النووية في الفضاء وتحت الماء وفوق سطح الأرض عام1963، واتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في العالم عام 1967، واتفاقية حظر إقامة قواعد للأسلحة النووية في قاع البحار والمحيطات سنة1971، واتفاقية للحيلولة دون اندلاع حرب نووية عارضة سنة 1973، واتفاقية حظر تجاوز الحد الأقصى للتفجير النووي عام 1974[51].

- ويلاحظ أن جميع هذه الاتفاقيات هي مجرد اتفاقيات محدودة، وتهدف في الأساس إلى تقنين بعض مظاهر سباق التسلح النووي فقط. لذلك فإن هذه الاتفاقيات رغم كثرة عددها لم تضع حدا لهذا السباق، ولم تجر أي منها «باستثناء اتفاقية إزالة الصواريخ متوسطة المدى» تخفيضا فعليا في كمية الأسلحة النووية في العالم. كما أن جميع هذه الاتفاقيات الثنائية والجماعية لم تحرم أي دولة من حقها في تطوير وإنتاج أسلحة نووية جديدة.

رغم ذلك فإن المهم هو استمرار الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في مباحثات الحد من سباق التسلح النووي.كما أن الأهم من ذلك هو استعداد هاتين الدولتين «تحت ضغط الرأي العام أو بدافع الخوف من الكارثة النووية» تقديم تنازلات بين الحين والآخر. إن هذا الاستعداد هو في حد ذاته بادرة مشجعة وإيجابية في ظل تصاعد سباق التسلح النوويوفي ظل وجود دوافع فنية وسياسية واقتصادية للاستمرار في تطوير وإنتاج الأسلحة النووية في العالم.

جدول رقم (7)

اتفاقيات الحد من سباق التسلح النووي في العالم

التاريخ	الاتفاقية	نوع الاتفاقية
يناير 1959	اتفاقية حظر استعمال القطب الجنوبي للأغراض العسكرية والتجارب النووية.	جماعية (30 دولة).
أغسطس 1963	اتفاقية حظر إجراء التجارب النووية في الفضاء وتحت الماء وفوق سطح الأرض.	جماعية (112 دولة).
نوفمبر 1963	اتفاقية إنشاء الخط الأحمر (الساخن) بين واشنطن وموسكو).	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).
يناير 1967	اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية في الفضاء الخارجي.	جماعية (82 دولة).
مارس 1967	اتفاقية الإعلان عن أمريكا اللاتينية كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.	جماعية (24 دولة).
يونيو 1968	اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في العالم .	جماعية (132 دولة).
فبراير 1972	اتفاقية حظر إقامة قواعد عسكرية للأسلحة النووية في قاع البحار والمحيطات.	جماعية (74 دولة).
يونيو 1972	معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت 1).	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).
يناير 1973	اتفاقية للحيلولة دون اندلاع حرب نووية عارضة.	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).
ديسمبر 1974	اتفاقية حظر تجاوز الحد الأقصى للتفجير النووي.	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).
ديسمبر 1974	اتفاقية إجراء التفجيرات النووية السلمية.	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).
يناير 1979	معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت 2) .	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).
مارس 1985	اتفاقية الإعلان عن منطقة جنوب المحيط الهادي كمنطقة خالية من الاسلحة النووية.	جماعية (3 دول) .
يونيو 1988	اتفاقية إزالة الصواريخ متوسطة المدى .	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).

دوافع استمرار سباق التسلح النووي:

من الطبيعي والبديهي التوقع بأن العالم المعاصر يتضمن قوى ومؤسسات وفئات اجتماعية لها مصالح حيوية راسخة، وتستفيد فائدة عظمى من تصاعد سباق التسلح النووي في العالم. لذلك فإن تحويل رغبة بعض الدول في وقف هذا السباق إلى اتفاقيات ملزمة هو أمر في غاية الصعوبة وربما يصل إلى حد الاستحالة .فهذه الرغبة تصطدم أولا بإرادة مجموعات سياسية وإيديولوجية ذات نفوذ وتأثر، وتقف موقف العداء المطلق تجاه أي اتفاقية عسكرية بين الشرق والغرب. كما أن على هذه الرغبة في الحد من سباق التسلح النووي أن تتجاوز جملة من العوامل الفنية والسياسية التي تعيق الجهود المخلصة والمبذولة للتوصل إلى مشروع لنزع السلاح النووي في العالم.

فعلى الصعيد السياسي يلاحظ أن رغبة البعض في نزع السلاح هي في الأساس رغبة مثالية ومخالفة لحقائق الحياة السياسية الدولية المعاصرة .فالدول في ظل النظام السياسي الدولي الراهن تسعى باستمرار إلى زيادة قدراتها الدفاعية، وإلى حماية مصالحها القومية وتسعى، بحكم تكوينها، لتصبح دولا ذات نفوذ وتأثير يتمان بواسطة زيادة القدرات والإمكانات العسكرية والنووية. إن الرغبة الطبيعية للدول هي في زيادة إمكاناتها العسكرية والاقتصادية، ولا توجد دولة في عالمنا المعاصر ترغب طوعا في تخفيض قوتها ،أي أن تصبح أضعف مما هي عليه، وخصوصا الدول الكبرى التي تخشى التفريط في أسلحتها النووية .يقول جوزيف كاميللري: «إن فشل مبادرات نزع السلاح قد يكمن،جزئيا على الأقل،في الطبيعة ذاتها للنظام الدولي الممزق والذي يتوجب على الدول أن تعمل ضمنه. ففي العصر النووي، وربما أكثر من العصور التي سبقته، تكره الدول أن تتخلى عن قدراتها العسكرية التي تعتبرها بمثابة عنصر الحماية الأخير لمصالحها وقبل كل شيء لأمنها[52]. لذلك يبدو أن نزع السلاح هو مطلب مثالي لا يمكن تحقيقه في ظل الظروف السياسية الدولية الراهنة .وإن كان لابد من نزع شامل للسلاح فإن الحل يكمن أولا في إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في النظام السياسي الدولي السائد ،وهو أمر بالغ الصعوبة الآن وفي المستقبل المنظور.

فرغبة نزع السلاح النووي هي، إذا، في الأساس رغبة تتعارض مع مسلمات بديهيات الواقع السياسي الدولي خصوصا وأن صفة عدم الثقة والشك المتبادلين هي صفة سائدة بين الدول ومتأصلة في النظام السياسي الدولي. يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد: «إنه لو كانت العلاقات بين الدول مبنية في أساسها على الثقة الكاملة في نوايا بعضها بعض لما كان ثمة داع للتسلح في الأصل، ولما وجدت بالتالي مشكلة نزع السلاح بالصورة التي نعرفها»[53]. إن الشك المتبادل ربما يكون أكبر عائق يقف في سبيل التوصل إلى اتفاقية لنزع السلاح النووي حيث يؤدي عدم الثقة إلى المبالغة في طلب الرقابة والتفتيش وتحويلها إلى قضية فنية بالغة التعقيد .ويوضح جون ستتجر أن طلب الرقابة والتفتيش قد تحول بالفعل إلى «حلقة مفرغة». فكل طرف يؤكد على حقه في مراقبة وتفتيش الطرف الآخر بحجة أنه يشك في التزاماته ولا يثق في تعهداته .لكن قبول أي طرف بالرقابة والتفتيش يتطلب في حد ذاته درجة ما من الثقة المتبادلة، وهي صفة مفقودة بين الدول وخصوصا الدول الكبرى. وهكذا يؤدي عدم الثقة إلى طلب الرقابة والتفتيش في حين تتطلب الرقابة وجود الثقة التي لا يمكن خلقها في ظل الأوضاع الدولية الراهنة، بل لا يمكن خلقها بين الشرق والغرب لاختلاف منطلقاتهما وقناعاتهما الإيديولوجية والسياسية والحياتية[54]. إن هذا المأزق السياسي/الفني لم تستطع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تجاوزه حتى الآن، ولا يبدو أن بالإمكان تجاوزه في المستقبل أيضا.

ويبقى القول إن هذه العوامل الفنية والسياسية ليست الوحيدة، فهناك جملة من الأسباب الإيديولوجية والسيكولوجية والأسباب الأخرى المتعلقة بنوع الأسلحة النووية،وبعامل الوقت، وبدور المؤسسات العسكرية والبيروقراطية، وبالتوجهات الشخصية للقيادات السياسية والإدارية في كل من الشرق والغرب[55]. بل إن السبب الأهم في كل ذلك هو وجود شبكة معقدة من المؤسسات والصناعات العسكرية المعنية مباشرة بتطوير وإنتاج الأسلحة النووية، والتي تتدخل باستمرار لإحباط أي مشروع لنزع السلاح في العالم.وتعرف هذه الشبكة بالمجمع الصناعي/العسكري الذي يتألف من الدوائر العسكرية الرسمية،ووزارات الدفاع والصناعات الحربية الخاصة،والوكلاء الذين يروجون الأسلحة ويعتقدون الصفقات المربحة بين

الدول والمصانع.

إن هذا المجمع الصناعي/لأفكار نزع السلاح النووي في العالم.ويوظف هذا المجمع الصناعي/العسكري قدرات لإمكانات العسكري يقف بطبعه ضد أي تخفيض في الإنفاق العسكري ويحارب من يروج مالية ودعائية هائلة لتهدئة التوترات الدولية والتأثير في صنع القرارات وإضفاء الشرعية على إنتاج الأسلحة النووية وتهيئة الرأي العام لدعم الخطط والبرامج العسكرية الجديدة. إن أضخم المجمعات الصناعية/العسكرية في العالم هي تلك الموجودة في الولايات المتحدة.ويوجد في الولايات المتحدة حوالي عشرين ألف شركة رئيسة للصناعات الحربية بالإضافة إلى مائة وخمسين ألف شركة فرعية أخرى تتعامل جميعها مع وزارة الدفاع الأمريكية ودوائرها المختلفة، وتزودها بكل متطلباتها بدءا من أحذية الجنود إلى الصواريخ العابرة للقارات.وتبلغ المبيعات السنوية لهذه الشركات الحربية مائتي ألف مليون دولار. وتحتكر ثلاث عشرة شركة ضخمة من هذه الشركات حوالي. 06٪ من إجمالي مبيعات الأسلحة في الولايات المتحدة. وتعتبر شركة جنرال الكتريك،ويونايتد تكنولوجي، وبوينغ ومكدونالد دوغلاس، ولوكهيد، وجنرال ديناميكس، وروكريل انترناشيونال أضخم الشركات الحربية على الإطلاق. إن هذه الشركات العملاقة هي التي تنتج، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية المعروفة، الصواريخ والقاذفات والغواصات والقنابل النووية. كما أن هذه الشركات هي التي تتولى وضع تصاميم النظم النووية الجديدة وتشرف على تطويرها في معاملها ومختبراتها الخاصة ثم تقوم بإنتاجها وتسويقها. لقد ارتبطت هذه الشركات ارتباطا شديدا بالدوائر العسكرية الرسمية وبمؤسسات صنع القرار السياسي وبكل ماله علاقة بالأمن القومي، وتحولت إلى مركز الثقل الاقتصادي والصناعي في المجتمع الأمريكي لدرجة «أن رفاهية أمريكا الاقتصادية أصبحت تعتمد، إلى أبعد حد،على استمرار، بل تضاعف الإنفاق العسكري. ومن دون هذا الإنفاق، فمن المحقق أن يختنق الاقتصاد الأمريكي بفضل أزمات البطالة الحادة وتدهور الإنتاج. وباختصار فإن الاقتصاد الأمريكي تحول من اقتصاد الرفاهية إلى اقتصاد صناعة الموت، وبدلا من رأسمالية المشروع الخاص أصبح يوجد ما يمكن أن يسمى رأسمالية البنتاجون بكل طغيانها وجبروتها»[56].

إن القوة الاجتماعية الوحيدة المضادة لمصالح هذا المجتمع العسكري/الصناعي الأخطبوطي هو القوة الشعبية الضاغطة والمتمثلة بالرأي العام والتجمعات المتفرقة الأخرى المعارضة لسباق التسلح النووي في العالم، لذلك فأنه لابد من تنشيط الرأي العام في الشرق والغرب لكي يتصدى لنفوذ المجمع العسكري/الصناعي في المجتمعات الغربية.ومن دون تحول الرأي العام العالمي إلى قوة ضاغطة ومؤثرة فإن رغبة الحد من سباق التسلح النووي ستظل رغبة طوبائية وهلامية في الوقت الذي تزداد فيه باضطراد كميات الأسلحة النووية في العالم. من ناحية أخرى فإن لشعوب الدول الفقيرة في الجنوب مصلحة مباشرة في وقف سباق التسلح النووي في العالم، وتخفيض حدة التوترات بين الشرق والغرب «حيث سيساهم ذلك في إعادة الاهتمام العالمي بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة السائدة في الجنوب، وسيركز أيضا عل الجهود الدولية لإيجاد حلول عاجلة لمشكلات التنمية وخصوصا مشكلة تلك الفجوة الحياتية والمعيشية والحضارية القائمة الآن بين الدول الصناعية والفنية في الشمال والدول التي تعاني من التخلف التقني والاقتصادي في الجنوب. وهذا ما سيتم توضيحه في الفصلين القادمين.

4 صراع الشمال والجنوب

ينقسم العالم المعاصر إلى دول قوية وأخرى ضعيفة، وإلى شعوب غنية وأخرى فقيرة، وإلى مجتمعات متقدمة صناعيا وتقنيا وأخرى تعاني من التخلفين الاقتصادي والعلمي. وتؤكد كافة الوقائع والحقائق أن العالم المعاصر لا ينقسم إلى شرق وغرب فحسب،وإنما أيضا إلى شمال وجنوب. بل إنه في الوقت الذي يزداد فيه تقارب الشرق والغرب وتتلاشى فيه تدريجيا خلافاتهما، في هذا الوقت بالذات تزداد الفجوة بين دول الشمال الغنية والمتقدمة والقوية ودول الجنوب الضعيفة والفقيرة والمتخلفة وتزداد فيه حدة الصراع بينهما.

إن العالم المعاصر الذي ينقسم أيديولوجيا إلى شرق اشتراكي وغرب رأسمالي هو عالم منقسم اقتصاديا إلى شمال متقدم ومهيمن وجنوب متخلف وتابع[1]. ورغم أن صراع الشرق والغرب هو الصراع المركزي والأكثر خطورة، بيد أنه حتما ليس بالصراع الوحيد في عالمنا المعاصر الذي يشهد أيضا صراعا اقتصاديا وسياسيا ووجوديا بين الشمال والجنوب، وهو صراع تزداد خطورته يوما بعد يوم على الأمن والاستقرار الدوليين.وكما أن تقسيم العالم المعاصر إلى شرق وغرب ليس تقسيما جغرافيا فإن تقسيمه

إلى شمال وجنوب هو أيضا بعيد كل البعد عن التقسيم الجغرافي الساذج الذي يتبادر إلى الذهن في الوهلة الأولى.إن تقسيم العالم إلى شمال وجنوب هو في الأساس تقسيم اقتصادي، يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الاقتصادي العالمي الذي يتكون من دول المركز «الرأسمالية والصناعية»، والتي تحقق تقدمها ورفاهيتها على حساب استغلال وإفقار وتخلف دول الأطراف في هذا النظام. لذلك فإن صراع الشمال والجنوب يختلف عن صراع الشرق والغرب في كونه صراعا بين أطراف غير متساوية في القدرات والإمكانات.ففي حين أن صراع الشرق والغرب هو صراع القوى النووية العظمى فيما بينها فإن صراع الشمال والجنوب هو صراع الضعفاء والفقراء ضد الأقوياء والأغنياء في هذا العالم، أي أن صراع الشمال والجنوب يجسد نضال الشعوب المضطهدة والمستغلة والتابعة «والمستعمرة سابقا» ضد الدول الاستعمارية والإمبريالية التي كانت وما زالت تنهب وتستغل ثروات وخيرات الشعوب وتحاول فرض إرادتها وهيمنتها على العالم من خلال الإبقاء على النظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يقول عنه نيجيل هارس: «إنه العدو الأول والمباشر للشعوب الفقيرة والتابعة في الجنوب»[2].

إن إحدى السمات البارزة لهذا العالم المعاصر هي أنه يضم شعوبا غنية ومتخمة بالغنى وشعوبا أخرى فقيرة أشد الفقر وبائسة أشد البؤس. ويشكل أغنياء العالم 25٪ فقط من سكانه لكنهم يتمتعون بـ 80٪ من ثرواته.أما فقراء العالم فإنهم يشكلون 75٪ من إجمالي سكان الأرض، ولا يملكون سوى 20٪ فقط من ثرواتها. لذلك فإن ثمانية من أصل كل عشرة من سكان الأرض لا يشاركون حقيقة، ولا يتمتعون مطلقا بما حدث من تقدم مادي ومن رفاهية اجتماعية وحياتية في عالم اليوم[3]. وتتضمن هذه الأرقام وجود ألف مليون نسمة من بينهم ثلاثمائة مليون طفل يعيشون في حالة نقص تغذية ومجاعة مزمنة.وقد تحولت حياتهم إلى بؤس يومي قاتل، وهم يعيشون فقط لأنهم غير قادرين على الموت طوعا. إن ثمانمائة مليون فرد من هؤلاء فقراء بكل معايير الفقر التي تشمل انعدام المأوى، والرعاية الصحية، والخدمات الأولية الضرورية،والتعليم بالإضافة إلى انعدام الملكية وانعدام الدخل. لذلك فإن فقر فقراء الجنوب هو فقر مطلق. ولقد تزايد عدد هؤلاء الفقراء من حوالي مائتي مليون نسمة سنة 1960 ؛ إلى أربعمائة

وخمسين مليون سنة 1970،ثم تضاعف إلى ثمانمائة مليون سنة 1980 . ويتوقع أن يتجاوز عددهم ألف مليون نسمة سنة 1990[4] . ولاشك أن العالم لم يكن غافلا كليا عن أزمة هؤلاء الفقراء إلا أن إدراكه وفهمه لها ازداد عمقا مؤخرا، وذلك نتيجة اتساع وازدياد عمق الفجوة بين الدول الغنية في الشمال والدول الفقيرة في الجنوب، ووصولها إلى مستويات حرجة تهدد استقرار العالم المعاصر.

إن الفجوة بين الدول المتقدمة في الشمال والدول المتخلفة في الجنوب وبين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة هي على رأس قائمة الأزمات الحرجة التي تواجه العالم المعاصر، والتي تشكل تحديا للعقل والخيال البشري كما تشكل تحديا لضميره وأخلاقه علاوة على أنها تهدد مستقبل هذه الفجوة الاقتصادية والحضارية الآخذة في الاتساع هي سور الصراع القائم الآن بين الشمال والجنوب، والذي يرتبط مباشرة بوضع مئات الملايين من البشر المحددين بالموت جوعا وآلاف الملايين الآخرين الذين يعيشون واقع الفقر والجهل والمرض في مدن وقرى وأرياف دول الجنوب. وإذا لم يطرأ تحول عميق وسريع في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وإذا لم يتم إصلاح الخلل البنيوي الذي يعاني منه هذا النظام فإن من المؤكد أن يزداد غنى الأغنياء ويزداد معه فقر الفقراء في العالم.

«ففي عالمنا هذا أصبحت أقوى مظاهر الاستقطاب بين من يملكون ومن لا يملكون، بين الشعوب التي عاشت على حساب غيرها وتلك التي راحت ضحية استغلال غيرها،هي وجود أقلية متخمة يصاب الكثير من أفرادها بالعلل المترتبة على الإفراط في الغذاء، وأكثرية جائعة يتعرض أطفالها، فضلا عن كبارها، لأبشع أمراض سوء التغذية ونقص النمو، وفي أحيان كثيرة للمجاعة التي تفضي إلى الموت»[5] . ويقول جان سان جور: «إن التباين في الثروات بين النصف الشمالي والنصف الجنوب من الأرض يتناقض مع الوحدة الجوهرية لعالمنا المعاصر»، ويضيف أن «الفجوة بين سكان الشمال وسكان الجنوب هي فضيحة العالم المعاصر، وهي إدانة صارخة للضمير وللأخلاق كما أنها تمثل خطرا جسيما وتهديدا فعليا للحضارة الإنسانية[6] . لذلك فإن العالم المعاصر يقف اليوم أمام تحد وجودي يمس جوهر كيانه، فإما أن يتم التغلب على المجاعة الجماعية والبؤس

اليومي المتفاقم للملايين من الجنس البشري، ويتم التغلب على الفوارق المعيشية والحضارية الفاقعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ويتم إيجاد وسيلة لقيام تعاون دولي حاسم، وإلا فإن المستقبل يبشر بكارثة تهدد الجنس البشري في شمال الأرض وجنوبها. وهذا ما يؤكده تقرير الجنة الدولية المستقلة لدراسة قضايا التنمية في العالم، والذي يوضح بأنه«لا يمكن للشمال والجنوب الاستمرار على ما هما عليه الآن... فالأزمة التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية آخذة في التفاقم وهي تمر الآن بمرحلة حرجة... كذلك فإن الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة... والتي هي من العمق بحيث يبدو الأغنياء والفقراء كأنهم ينتمون إلى عصور مختلفة، أو أنهم لا ينتمون إلى عالم واحد... لم تسترع هذه الفجوة العناية الكافية، و لم يتم التعامل معها كأزمة رئيسة في الأزمات التي تجتاح العالم. إن هذه هي أحد أبرز تناقضات عصرنا تبرز في وقت يشعر فيه المجتمع الإنساني بعمق ترابطه، بل بعمق ارتباط شماله بجنوبه في اقتصاد عالمي موحد»[7].

أما الحل المقترح لتضييق هذه الفجوة الحياتية وإنهاء حالة التخلف، وتحقيق التنمية في الجنوب فهو تعميق الحوار الصريح والجاد بين الشمال والجنوب من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .فالنظام الاقتصادي العالمي الراهن، باعتراف الهيئات والمؤسسات الدولية المتخصص ة،هو الذي خلق هذه الفجوة، وهو المسؤول عن استمرارها واستمرار حالة الفقر الجماعي وحالة التخلف الاقتصادي والتقني في الجنوب. لذلك فإن العالم مطالب الآن بإحداث تحولات بنيوية في مجمل قواعد وشروط العلاقات الاقتصادية الدولية، وإيجاد نظام اقتصادي عالمي يكون أكثر عدلا وإنصافا، وأكثر ملاءمة للتطورات والمستجدات السياسية والاقتصادية في العالم المعاصر. يقول الأمين العام للأمم المتحدة: «إن النظام الدولي للعلاقات الاقتصادية والتجارية الذي وضع منذ ثلاثين عاما هو الآن وبوضوح غير موات لاحتياجات المجتمع الدولي ككل. وقد كان الاتهام الموجه لهذا النظام في الماضي هو أنه يعمل لصالح الأغنياء وضد فقراء العالم، لكن يمكن القول الآن إن هذا النظام لم يعد يعمل حتى لصالح الأغنياء»[8].

لكن كيف يمكن إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا؟ وهل يمكن إقامته من خلال الحوار؟ وما هي طبيعة الحوار بين الشمال والجنوب؟ وما

هو عمق الفجوة الاقتصادية والمعيشية والحضارية بين الشمال والجنوب؟ وما هو الخلل في العلاقات بين الشمال والجنوب؟ وقبل هذا وذاك من هو الجنوب وممّ يتكون، وما هي أزماته وما هو حجم معاناته وهمومه؟

الجنوب وخصائص دول الجنوب:

يتكون الجنوب من مجموعة كبيرة ومتنوعة من الدول تقدر بحوالي 130 دولة تضم معظم قارة آسيا، وقارة أمريكا اللاتينية، وكافة القارة الأفريقية. وتبلغ مساحة الجنوب 78 مليون ميل مربع، أي حوالي 60٪ من إجمالي مساحة الكرة الأرضية.ويبلغ عدد سكانه أربعة آلاف مليون نسمة، أي 75٪ من سكان الأرض يعيش 70٪ منهم كمزارعين وفلاحين في الأرياف والقرى النائية. أما إجمالي الناتج القومي لجميع دول الجنوب فهو5 , 2 ألف ألف مليون دولار، وهو يساوي 20٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي و. 5٪ من إجمالي الناتج القومي لدولة واحدة من دول الشمال ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية. ويبلغ متوسط دخل الفرد السنوي في الجنوب 400 دولار، ومازال 60٪ من إجمالي سكان الجنوب يعانون من الأمية. وفي بعض مناطق الجنوب تصل نسبة الأمية إلى 90٪ بالإضافة إلى ذلك فإن 90٪ من سكان الجنوب لا يحصلون على العناية الصحية الكافية حيث يوجد في المعدل طبيب واحد لكل 700 نسمة، وفي أشد المناطق فقرا هناك طبيب واحد لكل 59ألف نسمة. ونتيجة ذلك فإن متوسط عمر الفرد في الجنوب لا يزيد عن 59 سنة، وفي بعض المناطق يبلغ متوسط عمر الفرد 39 سنة فقط.ويعيش 250 مليون نسمة من سكان الجنوب في الأكواخ وفي بيوت من الصفيح، ويتضاعف عدد سكان بيوت الصفيح والتنك في الجنوب بمعدل خمسة عشر مليون نسمة سنويا، ويتضاعف عددهم كل خمس سنوات، أي أنه بحلول سنة 1990 سيصبح عدد سكان بيوت الصفيح 500 مليون نسمة. وكما هو متوقع يتركز سكان الجنوب في الأساس في الأرياف وفي القرى.ولا تتجاوز نسبة سكان المدن 30٪ من إجمالي سكان الجنوب، وفي بعض المناطق لا يزيد عدد سكان المدن على 9٪ فقط من إجمالي السكان.ومما يزيد الوضع سؤا في الجنوب هو أن أربعة أشخاص من كل خمسة من سكان الجنوب لا يحصلون حتى على ماء نقي صالح للشرب.وفي بعض المناطق

في قارة أفريقيا تبلغ نسبة من لا يحصلون على الماء النقي أكثر 90٪ من إجمالي عدد السكان[9].

فالجنوب، إذا، يمتاز بظروفه المعيشية والاقتصادية والاجتماعية القاهرة. فدخل الفرد فيه منخفض والنمو شبه منعدم، ونصيبه من الإنتاج والاستهلاك العالمي لا يتناسب مطلقا مع اتساع مساحته وكثافة سكانه. لكن، رغم ذلك، لا يمكن تعميم هذا الوضع الحياتي المتدهور على جميع دول الجنوب التي تمتاز باختلاف طور نموها الاقتصادي وتباين نظمها السياسية والاجتماعية والعقائدية. يقول جان سان جور في كتابه ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب: إنه لمن الخطأ الجسيم الاعتقاد بأن الجنوب هو عبارة عن مجموع متجانس ومكون من بلدان متشابهة الثقافة والظروف الاقتصادية.فرغم البؤس المخيف والمشاكل الحياتية العضالية الناجمة عن التضخم في المناطق السكانية الكبرى وعدم المساواة في ظروف المعيشة المؤذنة بالانفجار يلاحظ،على الأقل، بعض التحسن الملموس لجزء مهم من السكان وتوفر طاقة كامنة في المعتقد أن يؤدى استغلالها،الحاصل بالفعل حاليا، إلى تحقيق التقدم في المستقبل[10].

إن دول الجنوب هي بالفعل دول غير متجانسة تجانسا كليا،حيث تمتاز بالتنوع الشديد وتنقسم إلى عدة مجموعات من حيث تطورها الاقتصادي والاجتماعي العام. فمثلا تشكل كل من البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة المجموعة الصناعية ضمن دول الجنوب. إن هذه الدول هي أكبر الدول الصناعية في الجنوب والتي حققت نموا صناعيا مذهلا خلال العقود الثلاثة الماضية، لذلك فقد سميت هذه الدول دول«المعجزة الصناعية».وتأتي البرازيل على رأس قائمة هذه المجموعة من الدول.بل إن البرازيل هي اليوم عاشر أكبر قوة صناعية في العالم،ويبلغ إجمالي الناتج القومي للبرازيل 210 آلاف مليون دولار، أي 20 ضعف إجمالي الناتج القومي لبنغلادش، كما يبلغ متوسط دخل الفرد في البرازيل 2032 دولارا والذي يعادل 35 ضعف متوسط دخل الفرد في قارة أفريقيا. لكن بالإضافة إلى هذه المجموعة الصناعية فإن هناك أيضا مجموعة متميزة أخرى من دول الجنوب هي الدول المصدرة للنفط. لقد استطاعت دول الجنوب النفطية أن تجني ثروات هائلة من مواردها النفطية خلال الفترة من 1983 إلى 1985

تقدر بحوالي ألف مليون دولار، وتأتي المملكة العربية السعودية والعراق وليبيا والكويت وإيران وفنزويلا والإمارات العربية المتحدة في مقدمة دول الجنوب النفطية والتي تعتبر في مصاف أغنى دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد، فقد بلغ متوسط دخل الفرد في الإمارات العربية المتحدة 22300 دولار مقابل 16185 دولارا .للفرد في الولايات المتحدة، و 9114 دولارا للفرد في فرنسا وذلك عام 1986.

ولاشك أن دول الجنوب ليست جميعها دولا نفطية غنية، كما أنها ليست دولا صناعية متقدمة. فهذه الدول هي الأقلية بين دول الجنوب. إن الجنوب يتشكل في الأساس من مجموعة من الدول الزراعية والفقيرة نسبيا تقدر بحوالي 70 دولة تضم ألف مليون نسمة يتراوح متوسط دخل الفرد فيها،ما بين 200 و700 دولار سنويا. هذه الدول يطلق عليها مصطلح الدول النامية أو دول العالم الثالث. وهي الدول التي تعاني من صعوبات تنموية وحياتية مرهقة، بيد أنها قادرة رغم ذلك على تحقيق قدر من النمو المتواصل يبعدها عن شبح المجاعة والبؤس والفقر المطلق، وهو ما تتميز به المجموعة الأخيرة من دول الجنوب التي تعرف باسم دول «حزام البؤس». ويبلغ عدد دول حزام البؤس حوالي 30 دولة تنتمي إلى منطقة جغرافية ومناخية محددة تمتد من جنوب شرق آسيا مرورا بوسط أفريقيا وانتهاء بجزر الكاريبي وأمريكا الوسطى.وتأتي دول مثل مالي وموزمبيق وأوغندا وتشاد والصومال وأثيوبيا وغانا والنيجر وبنغلادش وكمبوديا ولاوس بالإضافة إلى هاييتي وغانا وهندوراس والسلفادور في مقدمة هذه المجموعة من دول الجنوب التي يطلق عليها، مجازا، اسم «دول العالم الرابع». إن هذه الدول هي أشد دول العالم فقرا، وهي أكثر فقرا حتى بمعايير فقر الجنوب، أي أن فقرها فقر مطلق. ولم تحقق أي دولة من هذه الدول أي نمو حقيقي خلال العقدين الماضيين، بل إن معظمها قد سجل نموا سالبا .لذلك فإن متوسط دخل الفرد فيها يعادل الصفر،وأحيانا يزداد تراجعا، كما يتراجع فيها معدل جميع المؤشرات الحياتية والاجتماعية الأخرى كنصيب الفرد في وحدات السعر الحراري ونصيب الفرد من الاستهلاك، ونصيبه من التعليم، ونصيبه من الرعاية الصحية. إن هذه الدول تعاني من الحد الأقصى من المعاناة الإنسانية اليومية في الوقت الذي يتوقع أن يتزايد باضطراد عدد سكان

دول حزام البؤس وربما تجاوز ثلاثة آلاف مليون نسمة سنة 2000[11].

أن هذا التزايد المضطرد في عدد سكان دول حزام البؤس سيزيد، بلا شك، كل تدهور الأوضاع المعيشية المتدهورة أصلا، كما أنه سيؤدي إلى تزايد حالات المجاعة وتزايد عدد الفقراء والأميين والوفيات بين الأطفال.ويتوقع أن يؤدي الازدياد السكاني إلى انخفاض حاد في متوسط دخل الفرد الذي أصبح لا يتجاوز 50 دولارا بالنسبة لعدد كبير من سكان هذه الدول.يقول الدكتور الزنابيلي: إن حوالي 900 مليون نسمة يعيشون من دخل سنوي يقل عن 75 دولارا منهم حوالي 650 مليون نسمة يعيشون في حالة الفقر المدقع وبدخل سنوي يقل عن 50 دولارا ... في حين أن ما يعادل 700 مليون نسمة يعيشون في يأس قاتل وفي حالة من سؤ التغذية الدائمة[12] وكأنما لا يكفي ما تتحمله هذه الدول من المعاناة الراهنة.فقد تدخلت الطبيعة مؤخرا بعواملها البيئية والمناخية لكي تضاعف من بؤس هذه الدول.فقد أدى الجفاف من ناحية والفيضانات من ناحية أخرى وأسراب الجراد من ناحية ثالثة إلى انخفاض في إنتاج الأغذية بمعدل قدره 4 , 0٪، وانخفض انخفاضا حادا بلغ 10٪ في دول حزام البؤس الواقعة في قارة أفريقيا[13]. لقد حدث هذا التدهور في الإنتاج الزراعي في الوقت الذي ازداد فيه استهلاك الأغذية بسرعة كبيرة تبلغ 5 , 3٪ سنويا في المتوسط. لذلك اضطرت دول حزام البؤس إلى زيادة وارداتها من الأغذية من الخارج. فقد نتج منه تدهور في ميزانها التجاري،وضاعف من اعتمادها على الدول الرأسمالية المصدرة للجنوب معرضة نفسها لمخاطر سياسية بالغة بما في ذلك التلاعب بمصائرها على أيدي المتحكمين بمخازن الغلال في العالم. يقول الدكتور فؤاد ذكريا: «لقد أصبح الغذاء في عالمنا سلاحا سياسيا يستخدم ببراعة وبلا ضمير في تذويب مقاومة الشعوب الفقيرة، وإخضاعها لسياسات الدول التي تمسك بمفاتيح الغلال في العالم»[14]. إن هذا الجوع أو التجويع الجماعي الذي يتعرض له سكان الدول الفقيرة في الجنوب يحدث في الحقيقة في عالم الوفرة، وفي عالم ينتج فعليا أكثر من حاجة سكانه. لذلك فإنه «ليس هناك أساس لفكرة أنه لا يوجد من الغذاء ما يكفي الجميع على مستوى العالم»[15]. فالعالم ينتج كمية من المواد الغذائية كافية لإطعام سكان الأرض كافة، بل إن الإنتاج الغذائي العالمي الآن يمكن

أن يزود كل فرد في العالم بأكثر من حاجاته من الغذاء اليومي، ويفوق كثيرا مستويات توصيات منظمة التغذية والصحة العالمية. ورغم أن ما ينتج عالميا هو وفير وأكثر من المطلوب لإطعام سكان الأرض، رغم ذلك فإن هناك ألف مليون يعانون من المجاعة وسوء التغذية في العالم. ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى انعدام المساواة وانعدام العدالة، وإلى الفرو قات الهائلة في مستوى المعيشة بين دول العالم، وإلى سؤ التوزيع بالإضافة إلى استغلال الغذاء تجاريا لأغراض الربح. لذلك فإنه «لن يكون هناك أمن غذائي حقيقي مهما بلغ الإنتاج ما دامت موارد إنتاج الغذاء تسيطر عليها أقلية ضئيلة وتستخدم فقط لإثرائها»(16).

لقد تراكمت الصعوبات على سكان دول حزام البؤس،وأصبحت الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية كابوسا يوميا متواصلا، حيث يعيش الفرد منهم فقط لأنه غير قادر على الموت. وأصبح هدف الفرد من هؤلاء هو مجرد البقاء بعد أن أصبحت الأغلبية في وضع صحي لا يسمح لها بأن تعيش حياة منتجة، بل أصبح البعض الآخر محروما حتى من تحقيق قدراته الوراثية، ذلك الحق الطبيعي الذي يعطيه ظهور الإنسان على الأرض(17).

إن مئات الملايين من سكان دول حزام البؤس هم من دون عمل.وعندما يكون هناك عمل فإن الأجر منخفض وظروف العمل عادة ما تكون قاسية وغير محتملة إنسانيا. ويضطر مائة مليون، طفل دون سن الخامسة عشرة القيام بأعمال مرهقة لقاء دريهمات تافهة، وفي ظل ظروف سيئة رغم وجود قرار دولي بتحريم استخدام العمال من صغار السن والأطفال. إن هؤلاء الأطفال يشكلون أرخص قوة عمل في العالم وهم مضطرون للعمل كي لا يموتوا جوعا ولكي يوفروا الغذاء لعائلاتهم. لكن رغم ما يعانيه ويكابده هؤلاء الأطفال من مشقة العمل فإنهم نسبيا أحسن حظا ربما مقارنة بأوضاع الأطفال الآخرين. ففي دول حزام البؤس يموت طفل واحد من بين كل طفلين قبل أن يصل الخامسة من العمر، بل إن سبعة وعشرين طفلا أفريقيا من كل مائة طفل يموتون من الجوع ونقص التغذية قبل بلوغهم عاما واحدا من العمر. إن الأطفال والنساء هم أكثر الفئات الاجتماعية تضررا ومعاناة من واقع الفقر والجهل والمرض السائد في دول حزام البؤس،حيث تشكل المرأة وحدها 70٪ من إجمالي عدد الفقراء في

الجنوب في حين أن 60٪ من نساء هذه الدول يعانين من سؤ التغذية ونقص الحديد وخصوصا الحوامل منهن.فالفقر المدقع والأسطوري هو، إلى درجات كبيرة، ظاهرة نسائية. وبالإضافة إلى ذلك فإن المرأة في هذه الدول هي أيضا أكثر تعرضا للأمراض من الرجل مما يؤدى إلى انخفاض مذهل في متوسط عمر الإنسان عموما، حيث إن متوسط عمر المرأة هو أقل من متوسط عمر الرجل في الجنوب (وهذا هو عكس واقع الحال بالنسبة للمرأة في الشمال)[18]. يقول تقرير اللجنة الدولية للتنمية: إن المرأة في الجنوب لا تستطيع أن تطور أوضاعها ما دامت السلطة والقرار بيد الرجل بما في ذلك أمر تحديد النسل. فلقد أظهرت جميع الدراسات استعداد المرأة الطبيعي لتحديد النسل، لكن الرجل هو الذي يظل المعارض الأكبر لهذا القرار.والسبب الوحيد في ذلك يرجع إلى أن الرجل في الجنوب ينظر إلى الإنجاب والأطفال نظرة اقتصادية بحتة في حين أن المرأة تنظر إلى الإنجاب من خلال الأعباء الجمة المصاحبة له ولرعاية الأطفال، وهي أعباء تتحملها المرأة وحدها»[19].

لقد أصبحت معاناة النساء والأطفال والمسنين وجميع الفئات الاجتماعية الأخرى في دول حزام البؤس هي معاناة أسطورية لم يعد يجدي معها العلاج الإشفاقي السريع. إن هذه المجموعة من الدول تظهر عمق الفقر والمأساة والبؤس السائد في الجنوب، بيد أنه ينبغي ألا تخفى حقيقة وجود دول أخرى في الجنوب أقل معاناة، وأن هناك دولا جنوبية بلغت درجات عالية من التصنيع والتقدم والغنى. فالجنوب لا يتكون فقط من دول حزام البؤس، بل يتكون من دول، غنية ودول نفطية ودول صناعية ودول، نامية ودول فقيرة ودول شديدة الفقر وأخرى تشبعت بالبؤس وبلغت الحد الأقصى من المعاناة الإنسانية. فالتنوع الاقتصادي والتنموي هو أحد أهم مميزات الجنوب الذي يتصف أيضا بتباعد دوله جغرافيا وتقنيا ولغويا وثقافيا. إن دول الجنوب المتنوعة ماديا هي أيضا دول تنتمي !إلى حضارات وأيديولوجيات شتى، ولها تجارب حياتية ومواقف سياسية متباينة بل أحيانا متضاربة[20]. ويبدو أن دول الجنوب تختلف فيما بينها أكثر كثيرا من الاختلافات القائمة بين دول الشمال التي تمتاز بقدر من التجانس الجغرافي والعقائدي والحضاري والاقتصادي الذي لا يتوفر لدول الجنوب.

ولكن رغم هذا التباعد والتنوع بين دول الجنوب إلا أن هناك أيضا العديد من الخصائص المشتركة التي تميز هذه المجموعة من الدول دون غيرها، وتبرزها كوحدة واحدة متميزة من وحدات عالمنا المعاصر. إن هذه الوحدة تتميز اكثر ما تتميز باختلافها العلمي والتقني والحضاري عن الشمال. إن الجنوب يختلف اختلافا شديدا في كل جانب من جوانب الحياة عن الشمال، وهذا الاختلاف هو من العمق ومن الوضوح، بل هو من الأهمية بحيث يمكن تصنيف المائة والثلاثين دولة من دول الجنوب المختلفة تحت إطار واحد والإشارة إليها جميعا كعالم قائم بذاته هو عالم الجنوب. إن عالم الجنوب يختلف تاريخيا واقتصاديا وسياسيا، بل يختلف أيضا نفسيا وسيكولوجيا عن الشمال. وهذه الاختلافات التاريخية والاقتصادية والسياسية والنفسية هي التي تقرب دول الجنوب إلى بعضها البعض، وتضفي عليها ميزات خاصة لا بد من توضيحها توضيحا سريعا الآن. يمتاز الجنوب عن الشمال تاريخيا بتجربة الاستعمار وبتجربة الإرث الاستعماري. فجميع دول الجنوب عانت طويلا من الاستغلال والاحتلال والنهب الاستعماري الذي امتد في بعض الحالات أكثر من أربعمائة سنة. لقد تعرض الجنوب خلال هذه الفترة الاستعمارية الطويلة إلى أكبر عملية نهب في التاريخ أدت إلى تعطيل نموه وإجهاض تطوره الطبيعي. إن هذا النهب الاستعماري التاريخي هو الذي تسبب في خلق تخلف الجنوب في الوقت الذي ساعد الشمال على تحقيق التقدم والازدهار والانتعاش والتطور، أي أن تقدم الشمال الراهن قد تحقق على حساب تخلف الجنوب. ورغم أن معظم دول الجنوب قد حصلت على استقلالها السياسي والقانوني في أعقاب انحسار المد الاستعماري الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، بيد أنه، وكما يقول جوزيف كاميللري،لأمر مشكوك فيه كثيرا ما إذا كان تحرر هذه الدول من وضعها الاستعماري السابق قد أدى إلى استقلال اقتصادي صحيح أو حتى استقلال سياسي. إن تجربة أمريكا اللاتينية منذ أوائل القرن التاسع عشر، وأكثر الدول الأفريقية والآسيوية التي ظهرت حديثا تدل كلها على أن انتقال السلطة الشرعية كان يلازمه إطار من العلاقات الاقتصادية شبه استعمارية أو استعمارية جديدة. إن استمرار العناصر الإقطاعية والتركة المتبقية التى خلقتها السلطات الاستعمارية

أفضت إلى إنتاج أنظمة اجتماعية مصطنعة مبتورة الأوصال، عاجزة عن حشد الطاقات والثروات لدى رعاياها، وغير قادرة على تحرير اقتصادياتها الوطنية من القيود المفروضة من قبل النظام العالمي الذي استمرت الدول الصناعية المتقدمة في السيطرة عليه طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[21]. فالتركة الاستعمارية مازالت قائمة في أحشاء مجتمعات الجنوب، كما أن الهيمنة الاقتصادية الخارجية ما زالت فاعلة ومؤثرة وتعمل على إبقاء دول الجنوب في حالة التخلف والفقر والتبعية وتنتج تلك الفجوة الهائلة بين الدول الفقيرة في الجنوب والدول الغنية في الشمال[22].

وإذا كانت التجربة الاستعمارية هي الميزة التاريخية الأولى التي توحد دول الجنوب، رغم تباينها الشديد، فإن النتائج الاقتصادية والسياسية والنفسية التي أفرزتها هذه التجربة التاريخية هي أيضا سمات وخصائص إضافية مهمة تميز الجنوب من الشمال وتفسر بعضا من جوانب تخلف الجنوب وفقره التنموي والتحديث الراهن. فاقتصاديا يعاني الجنوب (دون الشمال) من التبعية الاقتصادية والتقنية والمالية. كما تعاني معظم دول الجنوب من تغلغل الاحتكارات الدولية وتحكمها في اقتصادياتها وقراراتها وخططها التنموية ومؤسساتها الأمنية والحيوية. إن جميع اقتصاديات الجنوب هي اقتصاديات خاضعة لهيمنة الدول الرأسمالية، ومرتبطة عضويا بالنظام الرأسمالي العالمي الذي يفرض عليها القيام بوظيفة اقتصادية هامشية وطرفية ومتخصصة في إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى الدول الصناعية واستيراد السلع المصنعة والاستهلاكية منها. هذه هي الوظيفة الاقتصادية التقليدية التي يؤديها جميع دول الجنوب. إن هذه الوظيفة، كما يقول عنها كولن ليز، قد «فرضت تاريخيا بالقوة من قبل التجار الأوروبيين الرأسماليين»[23] وهي قائمة على أسس من العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب تؤدي إلى تشوهات اقتصادية وبنيوية داخلية تولد بدورها نظاما اجتماعيا وسياسيا وثقافيا مشوها ومتخلفا وغير مستقر. فلا عجب أن دول الجنوب هي التي تعاني باستمرار من عدم التقدم السياسي والاجتماعي، وهي التي تتعرض للثورات والانقلابات والاضطرابات المتكررة، وتكون فريسة للحروب الأهلية والإقليمية المدمرة التي تستنزف طاقات الجنوب الإنتاجية والبشرية. لذلك فإن أهم سمة

سياسية تميز الجنوب من الشمال هي سمة عدم الاستقرار والتفكك السياسي حيث نجح الاستعمار (والإرث الاستعماري) في تعطيل النمو السياسي والاجتماعي، وحال دون استكماله لنضوجه، ورسخ تشرذم شعوب الجنوب إلى قبائل وطوائف متناحرة تفتقد إلى الانتماء والولاء الوطني والقومي. لقد ظلت معظم دول الجنوب تقليدية وتابعة تتحكم بها صفوة أوليغاركية وتقليدية محافظة ومتعاونة مع الاحتكارات الدولية والقوى الإمبريالية التي تساهم في ديمومة تبعية الجنوب للنظام الرأسمالي العالمي. إن هذا الواقع السلطوي يختلف عن واقع الاستقرار والديمقراطية والعقلانية السائد في الشمال. ولقد أدى هذا الواقع السياسي المضطرب غير المستقر إلى تعزيز شعور شعوب الجنوب بالضعف والدونية تجاه الشمال. إن شعوب الجنوب تحس عموما بثقل التحدي العلمي والتقني الذي يمثله الشمال. كما تشترك شعوب الجنوب في الإحساس بعدم المساواة مع الشمال،وبعمق الفارق الحضاري بينهما، وعدم القدرة على مجاراة إنجازاته. إن هذا العامل النفسي الذي ينتشر بين شعوب الجنوب يدفعها في الوقت نفسه إلى الإحساس المشترك بأهمية التخلص من هيمنة الشمال، والتخلص من التبعية له والانبهار الشديد بنموذجه الحياتي والفكري. لذلك فإنه بالرغم من جميع التباينات الأيديولوجية والثقافية الواضحة بين دول الجنوب إلا أنها جميعا تتمتع باستعداد نفسي مشترك لتجاوز «حالة الجنوب»، أي حالة التخلف وحالة التفكك وحالة التبعية وحالة الشعور بالدونية والضعف والانهيار الساذج تجاه الشمال.

إن الذي يعزز وحدة الجنوب هو وجود وعي جماعي لدى سائر شعوبه بأنها جميعا أمام تحد حضاري ووجودي مشترك،وأن عليهم مهمة مركزية واحدة هي مهمة تحقيق التنمية وترسيخ الاستقلال وبناء الدولة الحديثة وإنهاء هيمنة الشمال السياسية والاقتصادية والفكرية على الجنوب. إن هذا الوعي المشترك بالمعاناة وبالأهداف هو الذي أخذ يقرب دول الجنوب بعضها إلى بعض وهو الذي أخذ يؤكد على شخصيتها الدبلوماسية الموحدة في الهيئات والمنظمات الدولية وخصوصا في حوار الجنوب وصراعه مع الشمال[24]. إن أبرز تجسيد لهذا التوحد هو مطالبة كافة دول الجنوب من دون استثناء، بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، وإعادة ترتيب مجمل

العلاقات والارتباطات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية الراهنة والتي تتسبب في خلق وتعميق الفجوة الحياتية القائمة بين الشمال والجنوب.

الفجوة بين الشمال والجنوب:

إن الشمال متفوق على الجنوب في كافة مجالات الحياة تفوقا مطلقا. فدول الشمال هي الدول الصناعية والمتقدمة، وهي الدول الغنية والحديثة، وهي الدول النووية العظمى التي تتصدر تطور العالم وتحدد شكل مستقبل البشرية جمعاء. وتحتل دول الشمال 33٪ من مساحة الأرض ويقطنها 1100 مليون نسمة، أي 25٪ من سكان العالم ويسكن معظمهم المدن. ويبلغ إجمالي الناتج القومي للشمال عشرة آلاف ألف مليون دولار، ينفق منه 600 ألف مليون دولار لأغراض سباق التسلح ولتجهيز قوات مسلحة قوامها أحد عشر مليون جندي[25]. ويوجد في الشمال أيضا أحد عشر مليون مدرس وثلاثة ملايين طبيب، أي ضعف عدد الأطباء في الجنوب بالرغم من أن عدد سكان الجنوب يساوي أربعة أ ضعاف عدد سكان الشمال[36]. ويمتاز الشمال بتجانسه الحضاري وباستقراره السياسي وبتمتعه بالديمقراطية وباحترامه الشديد لحقوق الإنسان المدنية والسياسية. ولقد حقق الشمال العديد من الإنجازات العلمية والتقنية وبلغ مستويات عالية من الرفاهية الاجتماعية، ويمكن اعتبار سكان الشمال بأنهم المحظوظون والمرفهون في هذا العالم مقارنة بسكان الجنوب عموما، بل حتى مقارنة بأغنى أغنياء الجنوب. لذلك فإنه عند مقارنة نوع الحياة في الشمال بنوع الحياة في الجنوب تبدو بكل وضوح تلك الفجوة الحياتية الصارخة والمجافية للعقل والمنطق والتي تفصل الشمال عن الجنوب وتميز شعوب الشمال من شعوب الجنوب،وتجعل من الشمال عالما قائما بذاته يختلف اختلافا نوعيا عن عالم الجنوب كأنهما عالمان منفصلان ينتميان إلى زمانين وعالمين متباعدين كل التباعد.

إن الفجوة بين الشمال والجنوب هي «فجوة مطلقة ونسبية»[27] في الوقت ذاته. كما أن الفجوة بين الشمال والجنوب هي فجوة قديمة تعود إلى بداية عصر الثورة الصناعية في أوروبا وانتشار الاستعمار الأوروبي على الصعيد العالمي. وبالرغم من قدم هذه الفجوة إلا إنها تضاعفت وبشكل

مقلق في الآونة الأخيرة. وازدادت الفجوة المطلقة بين الشمال والجنوب أكثر من الضعف خلال العقد الماضي فقط، وأصبحت بالتالي أكثر وضوحا وشمولية وأكثر خطورة من أي وقت مضى. لذلك فإن ما يقلق العالم اليوم هو أن الفجوة بين الشمال والجنوب آخذة في التزايد والاتساع بشكل مضطر يهدد استقرار العالم، ويخلق شرخا وخللا عميقا في بنية النظام الدولي.لقد كانت الفجوة المطلقة في الدخل بين الشمال والجنوب تقدر بحوالي 2:1 لصالح الشمال في بداية هذا القرن، ثم تضاعفت هذه الفجوة تدريجيا عشرين ضعفا وأصبحت 20:1 سنة 1960، وقفزت خلال عشرين سنة إلى 40:1 سنة 1980، وهي الآن تساوي 46:1، لصالح الشمال «وفضلا عن ذلك فإنه لم يكن في استطاعة بلد نام تقليص فجوته المطلقة مع البلدان المتقدمة خلال هذه الفترة»[28].كذلك فقد كانت الفجوة في معدل دخل الفرد في الشمال إلى معدل دخل الفرد في الجنوب تساوي 7:1 سنة 1960، وبدلا من أن يتحسن هذا المعدل فإنه في الواقع ازداد تراجعا خلال العقود الثلاثة الأخيرة وأصبح يساوي، 10:1 سنة 1987[29]. ويقدر البعض حجم الفجوة المطلقة بين الشمال والجنوب بحوالي 60 سنة حضارية في حين يؤكد البعض أن هذه الفجوة الحضارية هي من العمق بحيث إنه حتى لو قدر للجنوب أن يحقق معدلات هائلة وسريعة من النمو، وأصيب في المقابل الشمال بركود تنموي وحضاري شامل، فإن الجنوب،بما في ذلك دوله الصناعية والنفطية والغنية،لن يستطيع خلال مائة سنة قادمة من تضييق الفجوة المطلقة الراهنة بين الشمال والجنوب [30]. ويعود جزء من السبب في ذلك إلى أن العالم المعاصر ككل سيقبل على فترة من الركود ومن الأزمات الحادة. يقول جاك لوب، مؤلف كتاب «العالم الثالث وتحديات البقاء»، «إنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فإن العالم في العام 2000 سيكون أكثر اكتظاظا بالسكان، وأكثر تلوثا وأقل استقرارا من الناحية البيئية، وأكثر تعرضا للاضطراب من العالم الذي نعيش فيه الآن... وعلى الرغم من أن الناتج المادي سيزداد إلا أن سكان العالم سيكونون من نراح كثيرة أشد فقرا مما هم عليه اليوم.وبالنسبة لمئات الملايين من البشر الفقراء إلى حد اليأس لن تكون آفاق الأغذية وضرورات الحياة الأخرى أفضل مما هي عليه اليوم، بل إنها بالنسبة للكثيرين ستكون اكثر سؤ... إن الحياة بالنسبة لغالبية الناس على

وجه الأرض ستكون أقل استقرارا في العام 2000 مما هي عليه الآن،ما لم تعكف أمم العالم على عمل حاسم لتغيير الاتجاهات الحالية»[31].

إن أبرز مؤشر اقتصادي للفجوة بين الشمال والجنوب هو مؤشر عدم المساواة والاختلال الكبير في حجم ما يمتلكه كل من الشمال والجنوب من ثروات العالم المعاصر. فالشمال يحتكر ما مجموعه 80٪ من ثروات الأرض في حين أن الجنوب، حيث أغلبية سكان الأرض،لا يحصل إلا على 20٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي. إن هذا الاختلال الكبير في توزيع الثروة العالمية بين الشمال والجنوب هو محصلة لاحتكار وتحكم الشمال في مجمل الإنتاج والنشاط الصناعي والتجاري والمالي في العالم.فصناعيا يتحكم الشمال في 90٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي في الوقت الذي يبلغ فيه نصيب الجنوب، بكل طاقاته وموارده وثقله السكاني، 10٪ من القيمة الصناعية المضافة في العالم. ويلاحظ أيضا أن هذا الإسهام الضئيل أصلا هو في حقيقته مقتصر على عشر دول فقط من دول الجنوب الصناعية البارزة. وهذا يعني أن أغلبية دول وشعوب الجنوب ليست لها علاقة،من قريب أو بعيد، بالإنتاج الصناعي العالمي،حيث لا تزيد مساهمتهم بأي حال من الأحوال على7 ,0 ٪ فقط. أما في مجالات التجارة في العالم، ورغم أن حجم التجارة الدولية قد تضاعف ثلاث عشرة مرة منذ سنة 1950، فإن هذه الزيادة لم يستفد منها سوى الشمال الذي استطاع من خلال هيمنته على شروط وقواعد التجارة الدولية الاحتفاظ ب 83٪ من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين تراجع نصيب الجنوب إلى 17٪ فقط سنة 1987 بعد أن كان نصيبه 20٪ سنة 1970 و30٪ سنة 1950[32]. وتظهر البيانات عن التجارة الدولية أن حصة الجنوب من الصادرات الدولية قد تراجعت إلى مجرد 12٪ بعد أن كانت 17٪، و30٪ عامي 1970 و1950على التوالي. وبالرغم من أن الجنوب هو الذي ينتج ويصدر أكثر من 40٪ من المعادن، و35٪ من النفط، و93٪ من القصدير، و65٪ من الخشب، و 42٪ من إنتاج القطن العالمي، إلا أنه يخسر سنويا عشرة آلاف مليون دولار في تجارته مع الشمال، وذلك بسبب تقلب الأسعار، وتحكم الشمال في شروط النظام التجاري الدولي الراهن الذي شيد منذ عهد الاستعمار وظل قائما رغم انحسار و انهيار الاستعمار الأوروبي. يقول جوزيف كاميللري: «إن النظام العالمي للتبادل

غير المتكافئ يتجلى بصورة فاقعة في أساليب التجارة التي توطدت إبان فترة الاستعمار والتي بقيت منذ ذلك الوقت معمولا بها على الرغم من انحسار الاستعمار واسع النطاق. إن التركة الاستعمارية من تبعية وتصدير المواد الخام والمنتجات الصناعية ظلت مصونة طوال الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية»[33]. هذا على الصعيدين الصناعي والتجاري، أما حاليا فإن الشمال يحتكر85٪ من إجمالي الأرصدة والأوراق النقدية، و90٪ من إجمالي العملات الأنجبية، و85٪ من احتياطات الذهب في العالم، مما يعني أن حصة الجنوب من الأرصدة النقدية والعملات الأجنبية واحتياطات الذهب هي 20٪ و10٪ و15٪ على التوالي. من ناحية أخرى فقد استطاع الشمال أن يعزز هيمنته المالية على الجنوب من خلال ربطه بشبكة معقدة من الديون الخارجية. فقد تزايد حجم ديون الجنوب بصورة مذهلة خلال العقدين الماضيين وتجاوز حاجز الألف ألف مليون دولار في سنة 1986 بعد أن كان 430 ألف مليون دولار سنة 0 198 , و260 ألف مليون دولار سنة 1977 , و68 ألف مليون دولار سنة 1971، أي أن ديون الجنوب الخارجية قد تزايدت بنسبة 1400 ٪ خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة.لذلك فإن ما تدفعه دول الجنوب من فوائد على ديونها الخارجية المتراكمة قد بلغ مائة وعشرة آلاف مليون دولار سنويا،أي بمعدل عشرة آلاف مليون كل شهر، دون أن يؤدي ذلك إلى تخفيض حقيقي في ديون الجنوب، بل إنه بالرغم من هذا الاستنزاف الخطير لرأسمال الجنوب فإن مديونية الجنوب تزداد بنسبة تتراوح ما بين 10- 15٪ كل سنة. لذلك بلغت دول الجنوب مرحلة العجز الكلي عن دفع هذه الديون الضخمة جدا وأصبحت الآن عاجزة حتى عن دفع فوائد هذه الديون[34].

لكن تفوق الشمال لا يقتصر على النواحي التجارية والصناعية والمالية وإنما يتضمن أيضا تفوقا في الإنتاج والاستهلاك العالميين.فالشمال هو الذي ينتج وهو الذي يستهلك 90٪ من إجمالي الإنتاج والاستهلاك العالمي في حين يكتفي الجنوب بكل كثافته السكانية الكبيرة، بـ 10٪ فقط من إجمالي الإنتاج والاستهلاك في العالم. يقول جان سان جور: «إنه إذا استمرت الأمور على ما هي عليه فمن المرجح أن أوضاع الجنوب تأكيدا لن تتحسن، وبالتالي فأنه لن يحصل حتى على الـ 10٪ من الإنتاج العالمي الراهن»[35].

إن الشمال يستهلك سنويا أثني عشر ضعف ما يستهلكه الجنوب ويبلغ استهلاك الشمال من الطاقة مائة ضعف استهلاك الجنوب، كما يستهلك الشمال 85٪ من الإنتاج النفطي العالمي، بل إن ما تستهلكه السيارات الخاصة في الشمال من الوقود يساوي استهلاك جميع دول الجنوب من الطاقة بجميع أشكالها. وبقدر أن الفرد الواحد في الولايات المتحدة يستهلك من الطاقة ما يستهلكه 450 فردا في مالي، و1072 فردا في نيبال [36]. بيد أن الشمال لا يستهلك فقط وإنما هو أيضا مصدر كل الإنتاج في العالم،حيث تنتج اقتصاديات الشمال كل سنتين أو ثلاث سنوات ثروة إضافية تعادل أو تفوق إجمالي ثروة اقتصاديات الجنوب مجتمعة[37]. ويقدر أن إنتاجية الفرد في الشمال تساوي سبعة عشر ضعف إنتاجية الفرد في الجنوب، لذلك يتقدم الشمال على الجنوب بنسبة 180 دولارا لكل نسمة في السنة الواحدة في حين أن الجنوب يتقدم بنسبة دولار واحد لكل نسمة في كل عام [38]. إن لهذه الفجوة الهائلة في إنتاجية الفرد في الشمال والجنوب مرتبات على صيد الفارق في متوسط دخل الفرد السنوي في كل من الشمال والجنوب. فقد ارتفع الفارق في متوسط دخل الفرد السنوي في الشمال إلى متوسط الفرد السنوي في الجنوب من 1 :11 لصالح الشمال سنة 1950 إلى 1 :15 سنة 1980، وأصبح 1 :18 لصالح الشمال سنة 1987. إن هذا الفارق الكبير في متوسط دخل الفرد هو مؤشر حيوي ويعرف عموما «بالهوة العالمية بين المداخيل».

هذه الهوة العالمية بين المداخيل هي في حقيقتها هوة مركبة من عدة مؤشرات حياتية اجتماعية مثل مستوى الرفاهية، ومستوى السعادة والبؤس، ومستوى إشباع الاحتياجات الرئيسة للإنسان،ومستوى حصول الفرد على السعرات الحرارية، ومستوى الحصول على البروتين اليومي، ومستوى الوفيات بين الرضع، ومستوى الأمية، ومتوسط عمر الفرد، وعدد السكان لكل طبيب، ونسبة الحاصلين على ماء صالح للشرب. وعند استعراض بعض من هذه المؤشرات في كل من الشمال والجنوب تتجلى بشكل واضح الأبعاد الحقيقية للفجوة بين الشمال والجنوب «انظر الجدول رقم 7». فمثلا يبلغ متوسط نصيب الفرد في الشمال من الإنفاق الصحي السنوي 454 دولارا في حين لا يتجاوز نصيب الفرد في الجنوب أحد عشر دولارا

فقط، أي بنسبة 41: 1 لصالح الفرد في الشمال، أما متوسط نصيب الفرد في الشمال من الإنفاق على التعليم فهو 490 دولارا للفرد في حين أنه في الجنوب 28 دولارا للفرد،أي بنسبة18 :1 لصالح الشمال. وتبلغ نسبة المتعلمين في الشمال 99٪ في حين أنها في الجنوب 60٪. كما يوجد في الشمال طبيب واحد لكل 380 نسمة في المتوسط أما في الجنوب فهناك طبيب لكل 2140 نسمة من السكان.أما عمر الفرد في الشمال فإنه يبلغ في المتوسط 73 عاما،ويبلغ هذا المتوسط في الجنوب 59 عاما،أي أن الفرد في الشمال يتوقع أن يعيش في الحياة أربع عشرة سنة أكثر من الفرد في الجنوب.من ناحية أخرى فإنه في الوقت الذي يحصل فيه 97٪ من سكان الشمال على ماء نقي صالح للشرب فإن 50٪ من إجمالي سكان الجنوب،أي ألفي مليون نسمة، يظلون إلى الآن محرومين من نعمة الحصول على ماء صالح للشرب[39]. لذلك وأمام ضخامة هذه المأساة فقد قررت الأمم المتحدة تخصيص عقد الثمانينات كعقد «الماء الصالح للشرب»، وذلك كمحاولة أخيرة لتحقيق هدف ثم العمل من أجله منذ عام 1960. ويتلخص في مجرد توفير ماء صالح للشرب لجميع سكان الأرض بحلول عام 1990، بيد أن الاستثمارات الراهنة لن تسمح بتحقيق هذا الهدف وسيظل نصف سكان الجنوب إما من دون ماء نقي وإما أن يستمروا في شرب مياه ملوثة. ونتيجة التلوث الشديد للمياه في بعض مناطق دول الجنوب فإن خمسة وعشرين مليون طفل من أطفال الجنوب يموتون سنويا من الأمراض المائية. كما تتسبب المياه الملوثة في إصابة 750 مليون شخص من سكان أفريقيا وآسيا بمرض البراغيث، كما يصاب 300 مليون آخرين بمرض البلهارسيا،وخمسون مليونا بالعمى النهري في حين أن هناك 800 مليون نسمة مهددين بمرض الملاريا[40]. إن جميع هذه الأمراض المائية والمرتبطة بالحالة الصحية المتدهورة في الجنوب، والتي تعطل إنتاجه الفرد فيه، قد تم القضاء عليها بنجاح في الشمال،بل إنها أصبحت غير معروفة ومنسية تماما من ذاكرة الشمال. بيد أن القضاء التام أو حتى الاحتواء الجزئي لهذه الأمراض هو فوق القدرات والإمكانات الحالية والتقنية الراهنة لدول الجنوب التي تتطلع منذ أمد بعيد إلى جهد دولي مخلص يساعدها على القضاء على هذه الأمراض وتجاوز الأوضاع المعيشية البائسة السائدة في الجنوب عموما.

جدول رقم (7)

الفجوة بين الشمال والجنوب

مؤشرات مختارة	الشمال	الجنوب
عدد السكان	1.116 مليون نسمة	4.274 مليون نسمة
نسبة سكان المدن .	%73	%34
المساحة .	54.461.000 ك م2	78.329.000 ك م2
عدد المزارعين والفلاحين .	35 مليون مزارع	1500 مليون مزارع
اجمالي الناتج القومي .	11.518.183.000.000 دولارا	2.560.796.000.000 دولارا
النسبة المئوية من إجمالي الناتج القومي العالمي .	%78	%22
النسبة المئوية من إجمالي الناتج القومي الصناعي العالمي .	%91	%9
متوسط دخل الفرد السنوي .	9417 دولارا	524 دولارا
إجمالي الإنفاق العسكري السنوي .	700.000.000.000 دولارا	150.000.000.000 دولارا
الإنفاق السنوي على التعليم .	546.743.000.000 دولارا	97.754.000.000 دولارا
الإنفاق السنوي على الصحة .	550.711.000.000 دولارا	38.191.000.000 دولارا
متوسط نصيب الفرد من الانفاق الصحي السنوي .	454 دولارا	11 دولارا
متوسط نصيب الفرد من الانفاق التعليمي السنوي .	490 دولارا	28 دولارا
نصيب الفرد من السعر الحراري اليومي .	3395 سعرا حراريا	2492 سعرا حراريا
نسبة الحاصلين على ماء صالح للشرب من السكان .	%97	%51
متوسط عمر الفرد .	73 سنة	59 سنة
معدل الوفيات بين الرضّع .	17 وفاة	90 وفاة
عدد السكان لكل طبيب .	380 نسمة	2140 نسمة
نسبة المتعلمين .	%99	%60

لكن بالرغم من هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية والتي تظهر عمق الفجوة المطلقة والنسبية بين الشمال والجنوب، وتدلل على صعوبة الأوضاع المعيشية اليومية لسكان الجنوب، بالرغم من ذلك فإن هناك حقيقتين إضافيتين لابد من ذكرهما. الحقيقية الأولى هي أن معاناة أشد الدول فقرا في الجنوب تزداد وضوحا عند مقارنتها بالمستوين الاجتماعي والاقتصادي لأغنى دول الشمال. فمثلا عند مقارنة الولايات المتحدة، أغنى دول الشمال، بدولة كدوله مالي والتي هي ربما أفقر دول الجنوب على الإطلاق يتضح أنه في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط دخل الفرد السنوي في الولايات المتحدة 16185 دولارا فإن متوسط دخل الفرد السنوي في مالي لا يتجاوز 150 دولارا، أي أن متوسط دخل الفرد في أغنى دول الشمال يساوي 108 أضعاف متوسط دخل الفرد في أفقر دول الجنوب. إن هذا الفارق في الدخول بين أغنى دول الشمال وأفقر دول الجنوب يتضمن أيضا فوارق يصعب للعقل تخيلها أو استيعابها في مستويات المعيشة الاجتماعية والاقتصادية بين هاتين الدولتين. وتكفي الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة المتعلمين في الولايات المتحدة 95٪ من إجمالي عدد السكان فإن نسبة الأمية تصل إلى95٪ من إجمالي عدد سكان مالي، كما أنه في الوقت الذي يحصل فيه 100٪ من سكان الولايات المتحدة على ماء نقي وصالح للشرب فإن 90٪ من سكان مالي لا يتمتعون بمثل هذه النعمة في الحصول على ماء نقي.

وفي حين يبلغ متوسط عمر الفرد في الولايات المتحدة 75 سنة فإن متوسط عمر الفرد في مالي يبلغ 40 سنة، أي أن الفرد في الولايات المتحدة يعيش في المتوسط 35 سنة أكثر من الفرد في مالي. وعليه فإن الفرد في الولايات المتحدة الذي يبلغ من العمر65 سنة لديه حظ أكبر في البقاء على قيد الحياة من حظ طفل عمره خمس سنوات في مالي. كذلك فإن إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة يساوي 3000 ضعف أجمالي الناتج القومي لمالي، وتنفق الولايات المتحدة 3400 ضعف ما تنفقه مالي سنويا على التعليم، و7000 ضعف ما تنفقه سنويا على الصحة العامة[(42)]. «انظر جدول رقم 8».

أما الحقيقة الثانية المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية التي تظهر الفجوة بين الشمال والجنوب فهي أن هذه المؤشرات تخفي في

جدول رقم (8)

الفجوة بين أغنى دول الشمال وأفقر دول الجنوب

مؤشرات مختارة	الولايات المتحدة	مالي
اجمالي الناتج القومي .	3.839.000.000.000 دولارا	1.128.000.000 دولارا
متوسط دخل الفرد السنوي .	16185 دولارا	152 دولارا
إجمالي الإنفاق السنوي على التعليم .	169.970.000.000 دولارا	50.000.000 دولارا
إجمالي الإنفاق السنوي على الصحة	138.510.000.000 دولارا	20.000.000 دولارا
إجمالي عدد المدرسين .	2.462.000 مدرس	12.000 مدرس
إجمالي عدد الأطباء .	481.400 طبيب	300 طبيب
المؤشر النوعي للحياة .	95	14
متوسط عمر الفرد .	73 سنة	39 سنة
معدل الوفيات لكل ألف نسمة .	15 حالة	188 حالة
نسبة المتعلمين .	%95	%5

ثناياها البعد الإنساني الحقيقي لهذه المعاناة الجماعية والتي لا يمكن للأرقام مهما كانت هائلة وواضحة أن تبرزها أو تعبر عنها أو تقدرها.

فالأزمة الحياتية والمعيشية في الجنوب، وخصوصا في أشد دول الجنوب فقرا هي ليست مجرد أرقام ضخمة، تبدو من الوهلة الأولى كأرقام صماء فجة، بل إن أزمة المعاناة هي أزمة إنسان وطفل وامرأة،وأزمة عجوز واحد فشل في تحقيق غاياته الإنسانية، وفشل في الحصول على لحظة راحة وسعادة وهناء، وشلت قدراته لأنه قد حكم عليه سلفا بالجوع والمرض والجهل. ويكفي أن يدرك العالم أن هناك فردا واحدا، وليس 800 مليون نسمة، في هذا العالم يتمنى الموت لأنه غير قادر على الحياة، ويكفي أن يدرك العالم أن هناك إنسانا واحدا، وليس 250 مليون نسمة، يعيش في بيت من الصفيح والتنك غير مزود بالماء والكهرباء وفي ظل ظروف مناخية وبيئية قاهرة. ويكفي أن يدرك العالم أن هناك إنسانا واحدا، وليس 500 مليون نسمة، لا يجد عملا أو أنه غير قادر على العمل والإنتاج. كما يكفي

أن يدرك العالم أن هناك طفلا واحدا، وليس 300 مليون طفل، محروم من التعليم، وحكم عليه بالبقاء في الجهل والأمية مدى الحياة. إن معاناة وبؤس هؤلاء لا يمكن قياسهما بالأرقام والمؤشرات لأنهما بكل بساطة يجسدان الفرق بين الحياة والموت[42].

والسؤال الآن هو إلى متى سيقف العالم موقف اللامبالاة تجاه معاناة هؤلاء الذين يعيشون في حالة الموت البطيء، وفي حالة أمية مزمنة وفي حالة الضعف الجسدي الذي يحرمهم من الإنتاج والعمل والعطاء. ويبدو أن العالم لم يجد حتى الآن أسلوبا حاسما وعمليا للتعامل مع أزمة البؤس الإنساني الجماعي، بل إن الدراسات الأكاديمية الرصينة تتوقع استمرار معاناة هؤلاء، وتتوقع استمرار اتساع الفجرة القائمة بين عالم الأغنياء في الشمال وعالم البؤساء في الجنوب. إن هذه الدراسات تؤكد استحالة تجسيد هذه الفجوة واستحالة أن يلحق الجنوب اقتصاديا وحضاريا بالشمال. ويدلل موريس غورينيه على هذه الاستحالة بمعادلة حسابية بسيطة حيث يقول: «لنفترض أن معدل دخل الفرد في الجنوب هو 500 دولار وفي الشمال 6980 دولارا حسب أسعار1977. فالهوة بين الشمال والجنوب هي، إذا، 6480 دولارا. لنفترض أن الجنوب سينمو وفق الوتيرة بالغة التفاؤل بنسبة7٪ في المتوسط،أي إذا أخذنا بعين الاعتبار التكاثر السكاني البالغ 6 ,2٪ تكون السرعة الحقيقية للنمو4 ,4٪ لكل نسمة .ولنفترض أن الشمال سيبطئ نموه إلى الرقم المتشائم البالغ 5 ,3٪،أي إذا أخذنا بالاعتبار التكاثر السكاني،البالغ 8٪، تكون السرعة الحقيقية للنمو7 ,4٪ لكل نسمة .فسيبلغ دخل الجنوب خلال مائة سنة 32000 دولار لكل نسمة في حين سيبلغ دخل الشمال 111680 دولارا لكل نسمة. فتكون الهوة بالتالي قد اتسعت خلال مائة سنة بالرغم من فرضيات النمو الخيالية لصالح الجنوب،بل إن هذه الهوة تكون قد ارتفعت من 6480 دولارا في الوقت الراهن إلى 79680 دولارا بعد مائة سنة من الآن. إن هذه المعادلة الحسابية النظرية تؤكد حقيقة أساسية هي: أن لحاق الجنوب بالشمال هو عمليا مستحيل، ويجب بالتالي أن نختط طريقنا نحو عالم مختلف»[43].

إن تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب هو بلا شك صعب وربما يكون مستحيلا إذا استمر العالم على ما هو عليه من اللامبالاة، وإذا استمر

النظام الاقتصادي الدولي الراهن من دون تغييرات جوهرية في بنيته ومؤسساته. إن استمرار هذا النظام من دون تعديلات يعني أن مستقبل الجنوب لن يكون صعبا، بل يكون ميؤوسا منه أيضا، ولن يتحقق سلام دائم على الأرض، وسيظل ضمير المجتمع الدولي قلقا ومعذبا .لذلك وربما انطلاقا من هذا الإحساس بخطورة الفجوة بين الشمال والجنوب برزت الدعوة لعقد حوار الشمال والجنوب للنظر في الأسباب الحقيقية لهذه الفجوة واستطلاع إن كان بالإمكان إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر إنصافا وعدلا ،وأكثر استجابة لمطالب واحتياجات التنمية في الجنوب.

حوار الشمال والجنوب:

إن للحوار بين الشمال والجنوب أهدافا عديدة ومتداخلة. فالحوار يهدف أولا إلى إيجاد حلول عملية لتضييق الفجوة الحياتية والحضارية بين الدول الغنية والدول الفقيرة في العالم. ويهدف الحوار أيضا إلى إيجاد سبل سريعة لرفع الجور والظلم النازلين بأشد الفقراء في الجنوب، والحد من تفاقم أزمة المجاعة وتفادي حدوث كارثة بالجنس البشري إذا ما استمر الوضع المأساوي الذي يعيشه نصف سكان العالم في الجنوب.كذلك فإن الحوار بين الجنوب والشمال يحاول بناء أسس لتعاون دولي لحل أزمة التخلف،وتحقيق المساواة في المبادلات الدولية، وإعادة توزيع الموارد والاستثمارات العالمية بما يتناسب مع احتياجات التنمية في الجنوب. بالإضافة إلى ذلك فإن أهم أهداف الحوار بين الشمال والجنوب هو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يضمن للجنوب سيطرته على موارده وثرواته الطبيعية، وتجاوزه بالتالي حالة الفقر وتضييق الفجوة مع الشمال.

لكن رغم الإقرار العالمي بأهمية وضع أسس جديدة للعلاقات بين الشمال والجنوب ولمجمل العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال حوار جماعي تشارك فيه كافة دول الشمال والجنوب، إلا أن هذا الإقرار العالمي واجه،وكما كان قوقعا، العديد من الصعوبات والعقبات الفنية والسياسية .وتحول الحوار بين الشمال والجنوب مع مرور الوقت الحالي إلى مجرد معارك كلامية ومناورات دبلوماسية وبيروقراطية عقيمة. وأصيب هذا الحوار في فترة لاحقة بالجمود وبلغ الآن مرحلة العقم النهائي .لقد ذهبت هدرا تلك الساعات

الطويلة من المفاوضات المضنية والمؤتمرات والندوات والتي شملت أربعة لقاءات على مستوى القمة واثني عشر مؤتمرا وزاريا ومثلها من المؤتمرات التمهيدية والتحضيرية، وأكثر من 1020 اجتماعا تضمنت أربعة عشر ألف جلسة عمل شارك فيها اثنان وخمسون ألف خبير ومفكر بالإضافة إلى عمل يومي يقوم به عشرون ألف موظف تابعون ل 110 منظمة وهيئة دولية (حكومية وغير حكومية) معنية بقضايا التنمية وقضايا النجدة الدولية[44].

لقد تحطمت الآمال التي عقدت على حوار الشمال والجنوب، ولم يؤد هذا الحوار، بالرغم من أهميته التاريخية، إلى تحقيق أي مطلب (أساسي أو ثانوي) من مطالب الجنوب العديدة. كما لم يتوصل الحوار إلى أي اتفاق عملي يتصدى لقضايا المجاعة والفقر في الجنوب، ولم يساهم في تقديم أي مساعدة دولية لدول الجنوب،وأعلن عن فشله الذريع في إقرار أي صيغة لتجاوز الاختلال البنيوي الذي يعاني منه النظام الاقتصادي العالمي الراهن. فالحوار، الذي اعتبر أكبر إنجاز سياسي في عصرنا الراهن، بدا أنه قد انتهى، في حين أن مشاكل الجنوب ظلت قائمة، والفجوة بين الشمال والجنوب ظلت قائمة، بل إن وضع الفقراء ازداد سؤ منذ بدء الحوار بين الشمال والجنوب. يقول جان سان جور: «إن إقامة نظام عالمي جديد كان حتى هذا الوقت موضع كثير من الخطب والمحاضرات وقليل من التنفيذ الفعلي.فمن ناحية بلدان الجنوب تجمعت المطالبات حول مفهوم النظام العالمي الجديد، ومع أن تلك المطالبات من حيث المبدأ شرعية إلا أنها لم تقم وزنا للحقائق الحالية ولمتطلبات العصر وللمشاكل التي تعترض الدول الصناعية، ولا أيضا للمسؤوليات الملقاة على عاتق الدول النامية نفسها .كما أن الدول الصناعية من ناحيتها وإن كانت قد قدمت بعض التنازلات وبعض التصريحات التي تدل على حسن النية فإن الدول الرئيسة والأكثر حيوية مثل الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان قد رفضت أي تساهل في المبادئ وفي الخطوط الأساسية للنظام الاقتصادي. وهكذا فإن الأغلبية العظمى من الدول الصناعية لم تدرك أن عليها أن تساهم، قبل الدول النامية، في التغييرات الحتمية الكبرى للعبة الاقتصادية، وأن الحوار الطوعي الواضح والواقعي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وليست المعارك الجانبية، هو وحده الكفيل بتحقيق تطور أفضل للجميع»[45].

لم يكن الحوار بين دول الشمال ودول الجنوب وليد الصدفة ولم يأت من فراغ. ففكرة حوار الشمال والجنوب هي في الأساس فكرة قديمة يرجع تاريخها إلى سنة 1950 عندما حصلت معظم دول الجنوب على استقلالها السياسي، وانضمت إلى الهيئات والمنظمات الدولية، ومارست حقوقها على قدم المساواة مع الدول الرأسمالية الغنية في الشمال. ولقد اكتشفت هذه الدول وجود خطأ جوهري وعميق في مجمل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. واكتشفت أيضا أن معظم المؤسسات والهيئات الاقتصادية والنقدية والتجارية الدولية (كصندوق النقد،والبنك الدولي، والجات) «GATT» (منظمة التعريفة-الجمركية والتجارة) والتي برزت بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد أنشئت لتعزز وترسخ هيمنة دول الشمال على العالم اقتصاديا وسياسيا دون مراعاة الاحتياجات التنموية في الجنوب[46]. لذلك وانطلاقا من أن المجابهة ستكون وخيمة العواقب بالنسبة للشمال والجنوب معا طرحت دول الجنوب فكرة الحوار الدولي الشامل.ولقد ساهمت التطورات الدولية اللاحقة في تدعيم طلب الجنوب عقد حوار الشمال والجنوب من خلال مؤتمر دولي يبحث كافة القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية والمواد الأولية والعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب في إطار الأمم المتحدة.

ولا شك أن انحسار الاستعمار الأوروبي وتزايد عدد الدول التي حصلت على استقلالها السياسي وتقوية دورها في المحافل الدولية قد ساهما في تطوير التوجه نحو عقد لقاء الحوار بين الشمال والجنوب.فقد تحولت دول الجنوب المستقلة حديثا إلى كتلة دبلوماسية وسياسية موحدة تتحدث بلغة واحدة وتنطلق من رؤية متقاربة تجاه القضايا الدولية وتجاه علاقاتها الاقتصادية بالنظام الرأسمالي العالمي. واستطاعت هذه الدول أن توطد نفسها تنظيميا في مؤتمر باندونغ الذي عقد بمدينة باندونغ الإندونيسية في سنة1955. وقد حضر هذا المؤتمر تسع وعشرون دولة أفريقية وآسيوية اتفقت جميعها على ضرورة التضامن والتعاون فيما بينها لتعزيز نضالات شعوب الجنوب من أجل نيل الاستقلال وتصفية الاستعمار وتغيير طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة[47]. وكان مؤتمر باندونغ بمثابة المؤتمر التأسيس لمجموعة دول السبع والسبعين، ومنظمة تضامن الشعوب الآسيوية

والأفريقية، ومجموعة دول عدم الانحياز التي تضم حاليا مائة وعشرين دولة من دول الجنوب توحدهم جميعا الرغبة المشتركة في تجاوز حالة التبعية للشمال،والقضاء على حالة الارتهان للعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة والمرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي[48]. ولقد تزامن هذا البروز القوي والنشاط المتنامي (والمؤثر أحيانا) لدول الجنوب على الساحة الدولية مع حدوث اضطرابات عميقة في النظام الاقتصادي والنقدي العالمي في عقد الستينات حيث انهارت اتفاقيات بريتون وودز عقب قرار الرئيس نيكسون «بوقف قابلية تحويل الدولار إلى الذهب»[49]. وأحدث هذا الانهيار بلبلة كبرى في سوق العملات الأنجبية وعمقت الفوضى النقدية في العالم، وأثر كل ذلك تأثيرا بالغا في اقتصاديات دول الجنوب التي وقعت جميعها في فخ الديون الخارجية وتعمقت بالتالي مظاهر عدم المساواة الاقتصادية بين الشمال والجنوب مما أعطى المزيد من المصداقية والشرعية لدعوة دول الجنوب إلى عقد مؤتمر دولي تخصص للنظر في الخلل البنيوي الذي يعاني منه النظام الاقتصادي العالمي.ولقد سارعت دول الجنوب في المراحل الأولى إلى عقد العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية لبلورة فكرة حوار الشمال والجنوب. ويعتبر مؤتمر القاهرة المنعقد في عام 1963 والذي اشتركت فيه ست وثلاثون دولة أفريقية وآسيوية وأمريكية لاتينية الخطوة الرسمية الأولى في الطريق إلى مؤتمر حوار الشمال والجنوب، فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي تجتمع فيها بلدان القارات الثلاث وتدعو فيها صراحة إلى عقد المؤتمر الدولي. واستجابت الأمم المتحدة لهذه الدعوة ونظمت اللقاء الأول للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) في جنيف سنة 1964. وتحول هذا اللقاء الدولي الأول إلى مؤسسة دولية دائمة وتابعة للأمم المتحدة، وتعنى مباشرة بحوار الشمال والجنوب ومعالجة قضايا التنمية والتجارة الدولية الملحة، يقول الدكتور أديب الجادر: «لقد عملت الانكتاد خلال العقدين الماضيين على إيجاد الحلول لمشاكل التجارة والتنمية في العالم عن طريق الدراسات التحليلية والبحوث، وعن طريق النقاش والحوار بين خبراء العالم... وكانت بالتالي بحق منبعا للأفكار الجديدة، وساهمت مساهمة أصيلة في الفكر الاقتصادي»[50]. وتعددت بعد ذلك مؤتمرات الانكتاد في كل من نيودلهي 1968، وسانتياجو 1972، ونيروبي 1976، ومانيلا 1979،

وبلجراد 1983، وأخيرا جنيف1987. ولتعزيز عمل الانكتاد خصصت مجموعة دول عدم الانحياز العديد من مؤتمرات القمة لمناقشة القضايا الاقتصادية والتجارية الدولية، كما ساهمت مجموعة دول الأوبك في مؤتمر الجزائر1974 على تأكيد قرارات مؤتمر دول عدم الانحياز الرابع والتي طالبت بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. كما تبنت الأمم المتحدة مطلب إقامة نظام اقتصادي دولي جديد حيث عقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة دورتين استثنائيتين (الدورة السادسة 1974، والدورة السابعة 1975) لمناقشة مشكلات التنمية والتجارة الدولية وتداول اقتراح إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد صدر عن هاتين الدورتين ميثاق الأمم المتحدة الذي تضمن الحقوق السياسية والاقتصادية لدول العالم،كما صدر عنهما إعلان الأمم المتحدة الذي نص على «التصميم الموحد على العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على الإنصاف والمساواة بين جميع الدول في السيادة،وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاملها بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، ويكون من شأنه تصحيح التفاوت ومعالجة مظاهر الظلم القائمة، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتسعة بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية،ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية العاجلة، ويحقق السلم والعدل للأجيال الحاضرة والمقبلة»[51]. لكن رغم أهمية جميع هذه الندوات والمؤتمرات والدعوات فإن الشمال كان بطيئا في تجاوبه مع هذه الدعوات الدولية المكثفة، بل إنه أعلن عن رفضه القاطع لفكرة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعقد مؤتمر دولي للنظر في مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية. كما أظهر الشمال لامبالاة واستهزاء مستمرين لفكرة حوار الشمال والجنوب، وكان لابد من حدث تاريخي حاسم يقنع الشمال بضرورة المشاركة في إجراء حوار مباشر مع الجنوب وإعطائه الأهمية السياسية والدبلوماسية العاجلة.

وتمثل هذا الحدث في قرار منظمة دول الجنوب المصدرة للنفط (الأوبك) سنة 1973 والذي أدى إلى رفع أسعار النفط الخام عالميا بنسبة 400٪. كان لهذا القرار التاريخي الذي تزامن مع قرار الدول العربية المصدرة للنفط بحظر النفط عن الدول الغربية التي ساندت إسرائيل في عدوانها على الدول العربية سنة 1973) أثره الواضح والسريع على اقتصاديات الشمال.

وأحدث القرار تغييرات ملموسة في ميزان القوى بين الشمال والجنوب، واتضح أن بإمكان الجنوب «المتخلف والتابع والغنى بثرواته الطبيعية» أن ينتزع مركز اتخاذ القرارات الحيوية من الشمال. يقول الدكتور عبد القادر سيد أحمد: «كان من شأن الأزمة النفطية والحظر الناجم عنها أن أضاف بعدا جديدا على العلاقات بين الشمال والجنوب. فلأوّل مرة شعرت البلدان المتطورة القوية بظروف تتخذ فيه دول أخرى قرارات حيوية بالنسبة لمصالح الدول المتقدمة. فتبينت البلدان النامية مدى فعالية المواقف الموحدة»[52]. إن قرار رفع أسعار النفط وما نجم عنه من أزمة الطاقة في العالم قد أظهرا بوضوح للشمال والجنوب جم اعتماد الشمال على موارد الطاقة في الجنوب وفتحا بالتالي أمام الجنوب آفاق جديدة للمساومة والمقايضة والضغط على الشمال وفرضا مطالبه العديدة وفي مقدمتها تصحيح مسار النظام الاقتصادي العالمي من خلال المؤتمر الدولي. ويؤكد الدكتور محمود عبد الفضل ذلك حيث يقول: «لقد أوضح هذا القرار ضخامة ما يمكن أن تحصل عليه أي مجموعة من البلدان المصدرة للسلع الأولية إذا ما تمكنت من الإمساك بزمام السوق العالمية لسلعة استراتيجية لا يتمتع الغرب فيها بالاكتفاء الذاتي.كذلك أدى هذا القرار إلى ضرب فكرة احتكار الغرب للاحتياطات المالية-ولو على الصعيد النظري-كما لاحت في الأفق إمكانات جديدة لأن تستخدم دول منظمة الأوبك قوتها الجديدة في المساومة في تدعيم المطالب الاقتصادية الأخرى لجبهة بلدان العالم الثالث مما سوف يساعد على دعم القوة التفاوضية الجماعية لبلدان العالم الثالث ككل»[53].

لقد استغلت دول الجنوب المصدرة للنفط قوتها المالية والسياسية الجديدة ومارست ضغوطا اقتصادية ودبلوماسية لحث دول الشمال على حضور مؤتمر حوار الشمال والجنوب.وحضر الشمال، أخيرا مندفعا ومدفوعا بأزمته النفطية، إلى طاولة المفاوضات واكتمل بذلك النصاب القانوني. وتم عقد الحوار التاريخي المباشر بين الشمال والجنوب في باريس في ديسمبر1975 تحت اسم «مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي»، وافتتح هذا الحوار الرئيس الفرنسي فآليري جيسكار ديستان وشارك فيه سبع وعشرون دولة من الشمال والجنوب، منها تسع عشرة دولة من دول الجنوب وهي: الجزائر والأرجنتين والمملكة العربية السعودية والبرازيل والكاميرون والهند

وإندونيسيا والعراق وإيران والجامايكا والمكسيك ونيجيريا وباكستان والبيرو ومصر ويوغوسلافيا وزائير وزامبيا وسبع دول من الشمال هي: الولايات المتحدة وكندا واليابان والسوق الأوروبية المشتركة والسويد وأسبانيا وسويسرا[54]. وبعد الاجتماع المشترك الأول تم الاتفاق على تشكيل أربع لجان عمل لمواصلة الحوار حول القضايا الرئيسة كالطاقة والتجارة والتنمية.هذه اللجان هي لجنة الطاقة ولجنة المواد الأولية ولجنة التنمية واللجنة المالية ولجنة التغذية. وبدأت هذه اللجان اجتماعاتها بتاريخ 11 فبراير 1975 واستمرت مداولاتها المتواصلة والمكثفة قرابة سنتين حيث قدمت كل لجنة توصياتها الختامية حول القضايا المطروحة على جدول الأعمال إلى الاجتماع الوزاري الذي عقد أيضا في باريس في نهاية ديسمبر1977.

وتظهر مضابط ووثائق جلسات اللجان الأربع أن المداولات والمناقشات كانت تتم على أساس مناقشة ورقتين منفصلتين مقدمتين من قبل وفد من الجنوب ووفد من الشمال. ثم تحاول كل لجنة التوصل إلى صيغة تفاهم أو بلورة اتفاق عام على توصيات نهائية لأعمال كل لجنة. فمثلا تظهر الوثائق أن لجنة الطاقة بحثت في اجتماعاتها ورقة عمل مقدمة من الجنوب تطالب بدراسة أزمة الطاقة في العالم بشكل عام وخصوصا شروط العرض والطلب على الطاقة وحماية مصادر الطاقة في الدول المصدرة، أما الشمال فإنه تقدم بورقة مشتركة تطالب بالتركيز الكامل على الأزمة النفطية وفصلها عن مصادر الطاقة الأخرى، وطالبت أيضا بإيجاد السبل لتحديد أسعار النفط وضمان عدم ارتفاعها مستقبلا ومنع حدوث تقلبات في أسواق النفط العالمية. ولقد أوصت لجنة الطاقة في نهاية أعمالها بضرورة تخفيض اعتماد المجموعة الدولية على النفط والغاز، والعمل من أجل زيادة الإحتياطيات من الطاقة في العالم، وتكثيف الجهود العالمية في مجالات تنقيب واستخراج واستعمال الطاقة في الجنوب. بيد أن هذه اللجنة لم تستطع التوصل إلى اتفاق محدد حول حجم المساعدات الفعلية المطلوبة لدعم التنمية في مجال الطاقة في الجنوب، كما أنها فشلت في اتخاذ توصيات بخصوص حماية القدرة الشرائية للصادرات النفطية أو صادرات الطاقة الأخرى من دول الجنوب[55]. أما لجنة التنمية فإنها بحثت ورقتين

متباينتين حول كيفية تحقيق التنمية العالمية.فقد تقدمت دول الجنوب بورقة عمل تحث فيه على الإسراع في عملية التصنيع في الجنوب وتسهيل نقل التكنولوجيا والتعاون في مجالات زيادة الإنتاج الزراعي، وبناء الهياكل التحتية، وإزالة العوائق الخارجية التي تعيق التنمية في الجنوب. أما دول الشمال فإنها تقدمت بورقة عمل مغايرة تحث فيها لجنة التنمية على مناقشة المشاكل الناجمة عن العجز في ميزان المدفوعات في الجنوب، وكذلك البحث عن سبل ومجالات جديدة لزيادة حجم الاستثمارات الرأسمالية الخاصة في دول الجنوب. ولقد منيت هذه اللجنة، أكثر من اللجان الأخرى، بالفشل، ولم تتوصل إلى توصيات مشتركة ومحددة تلزم الشمال بالمساهمة مساهمة عملية في إخراج الجنوب من مأزقه التنموي العميق. ولم تكن اللجان الأخرى أكثر حظا في مداولاتها بالرغم من أن اللجنة المالية قد استطاعت دون غيرها من اللجان صياغة توصيات وقرارات مشتركة مثل التعاون بين الشمال والجنوب في مجال الاستثمارات المالية، والموافقة على مبادرة صندوق النقد الدولي لتسهيل عمليات القروض الإضافية، كما طالبت اللجنة في توصياتها النهائية بزيادة الدعم المالي والفني وتخفيض نسبة فوائد القروض على مديونية الجنوب. بيد أنه، وكما هو واضح من صياغة هذه التوصيات،فإن معظم التوصيات الصادرة عن الجنة الشؤون المالية كانت عبارة عن تمنيات لا تكلف دول الشمال ولا تريد من التزاماتها الحقيقية تجاه الجنوب).

وبعد انتهاء اللجان الأربع المنبثقة من المؤتمر الوزاري الأول من مداولاتها المطولة، والتي استغرقت سنتين متواصلتين من الاجتماعات اليومية، عقد اللقاء الوزاري الثائي لحوار الشمال والجنوب في باريس في نهاية 1977، ولقد اعتبر الوزراء أن حوار الشمال والجنوب قد ساهم في بلورة تفهم دولي مشترك لواقع الاقتصاد العالمي، وقرب وجهات النظر المتباينة تجاه المشكلات والأزمات الاقتصادية المتضاربة في العالم. لكن عدا عن ذلك فإن الوزراء قد أجمعوا على وجود تباينات عميقة بين الشمال والجنوب تجاه قضايا التنمية والمديونية والمواد الأولية والطاقة. ولقد تمسك كل من الشمال والجنوب بمواقفه الثابتة وإصراره على عدم تقديم تنازلات من أجل إنجاح حوار الشمال والجنوب. فالشمال لم يقدم أي تنازلات ملموسة، بل إنه استمر في اتهام الجنوب بأن مطالبه هي مطالب إيديولوجية وغير

واقعية. أما الجنوب فقد اصطدم بالمواقف العنيدة للولايات المتحدة وإصرارها الدائم والحثيث على تجزئة القضايا، والتركيز على أزمة الطاقة وخصوصا الأزمة النفطية، ورفضها القاطع جميع الاقتراحات المقدمة من وفد الجنوب وعدم إظهارها الجدية، بل محاولاتها المكشوفة لنسف الوحدة القائمة بين دول الجنوب من خلال الادعاء بأن الفجوة الحقيقية في العالم المعاصر هي تلك الفجوة القائمة حاليا فيما بين دول الجنوب نفسها وخصوصا تلك القائمة بين دول الجنوب النفطية والغنية ودول الجنوب غير النفطية والفقيرة.

لقد توقف حوار الشمال والجنوب بعد أن فشل اللقاء الوزاري الثاني في التوصل إلى قرارات عملية لمواجهة الفجوة المتسعة بين الشمال والجنوب. وتعطل الحوار بعد ذلك كليا عندما استطاع الشمال أن يتجاوز أزمته النفطية التي اضطرته ودفعته في المقام الأول إلى الحضور إلى طاولة المفاوضات مع الجنوب. ولم يجد الشمال ما يحثه على التحاور، كما أنه لم يجد ما يبرر استمراره في الحوار حول قضايا النظام الاقتصادي العالمي الراهن والذي يتحكم فيه ويهيمن كليا على شؤونه. يقول الدكتور عبد الله هديه: «وبعد كل هذا فإننا نرى من قبيل المبالغة وعدم الدقة أن نطلق على هذا التفاوض بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة حوارا، لأننا إذا حددنا الأسس القانونية للحوار، وهو ضرورة أن يتم بين قطبين متعادلين، نجد أنه لا يصدق على أطراف الحوار في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي عقد في باريس. إن حوار الشمال والجنوب هو كالحوار بين ذئب وحمل،لم يقو الحمل على القيام إلا في فترة معينة حشد فيها كل إمكاناته وأبرز قدراته بعد 1973، إلا أنه لم يستطع أن يستمر محافظا على هذه القدرة، وبالتالي عادت المراكز غير متكافئة وغير متعادلة، إنها نوع من المفاوضات. ولكن الدول الرأسمالية قلما تستجيب لشروط الدول المتخلفة التي مازالت عرضة للاستغلال والنهب في إطار النظام الاقتصادي الدولي الراهن.[57]

لقد توقف حوار الشمال والجنوب دون أن يطرأ أي تغيير على طبيعة العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب. ولم يساهم الحوار في التخفيف من حدة المعاناة اليومية لفقراء الجنوب.كما لم يبد الشمال خلال حوار الشمال والجنوب أي استعداد للتخلي عن هيمنته المالية والتجارية

والاقتصادية على العالي، بل ازداد إصرارا للإبقاء على آليات السوق التي تعمل على تعزيز تفوقه وتقدمه على حساب تأخر وتخلف الجنوب. أما الجنوب فإنه بالرغم من توقف حوار الشمال والجنوب ظل متمسكا بطلب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديدة يكون أكثر إنصافا وملائمة لاحتياجات التنمية في الدول الفقيرة والتابعة في الجنوب. يقول الدكتور عبد المنعم الزنابيلي: «لقد انتهى مؤتمر باريس والفشل يخيم عليه رغم كل الجهود التي بذلها بعض الوفود لتقريب وجهات النظر المتعارضة إلا أن انعدام الإرادة السياسية، وبشكل خاص لدى الدول الغنية، أدى، بالإضافة إلى تضارب المصالح، إلى فشل تنبأ به الكثيرون مسبقا... وإذا كان مؤتمر الشمال والجنوب قد ساعد على إجراء حوار عميق، وذلك للمرة الأولى، حول مشاكل التنمية والعلاقات الدولية بين مجموعتين مختلفتين فإن فشله قد أظهر أن مثل هذا الحوار بين عالمين مختلفين ومتكاملين هو من الأمور التي يصعب تحقيقها»[58].

لذلك وفي ظل فشل حوار الشمال والجنوب فإن الجنوب مدعو لاكتشاف وسائل جديدة لرفع الظلم والقضاء على الهيمنة والاستغلال والنهب غير أسلوب الحوار مع الظالم والمهيمن والمستغل. لقد حصل الجنوب على استقلاله السياسي بعد سنوات طويلة من النضال اليومي والمكثف ضد الاستعمار المباشر. ويبدو أن الحصول على الاستقلاليين الاقتصادي والفكري الكاملين يتطلب أيضا نضالات وتضحيات ربما كانت أكثر كثيرا من تلك التي صاحبت إنهاء الاستعمار التقليدي. لذلك من الطبيعي في ظل فشل الحوار أن يستمر صراع الشمال والجنوب. فما دامت هيمنة الشمال باقية، وما دامت الفجوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعا، ومادام النظام الاقتصادي العالمي الراهن قائما فإن النضال والصراع هو الأسلوب الأمثل لمواجهة قوى الاستعمار ومواجهة الدول الإمبريالية في الشمال. والسؤال المهم هو: ما هو جوهر الصراع بين الشمال والجنوب؟ وما هي أهم مظاهر هيمنة الشمال على الجنوب؟ وكيف يمكن للجنوب أن ينهي تبعيته للشمال ويحقق تنميته المستقلة ويساهم بفعالية في خلق عالم جديد؟ هذا ما سيتم تناوله في الفصل القادم والأخير من هذا الكتاب.

5 صراع الشمال والجنوب والنظام الاقتصادي العالمي

إن صراع الشمال والجنوب قديم وهو أقدم تاريخيا من صراع الشرق والغرب. وانقسام العالم المعاصر اقتصاديا إلى دول غنية ومتقدمة في الشمال ودول أخرى فقيرة ومتخلفة في الجنوب هو أقدم كثيرا من انقسامه إلى شرق اشتراكي وغرب رأسمالي. لقد انبثق صراع الشمال والجنوب أساسا مع قيام الدول الأوروبية بعمليات الغزو العسكري والنهب الاقتصادي والهيمنة السياسية واسعة النطاق لدول الجنوب في قارة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. منذ تلك اللحظة التاريخية، أي منذ لحظة الاحتكاك العنيف بين القوى الاستعمارية الأوروبية وشعوب القارات الأخرى، والجنوب في صراع سياسي واقتصادي وثقافي شامل ضد الشمال الذي كان، وإلى وقت قريب، يسيطر سيطرة استعمارية مباشرة على معظم دول الجنوب. وبالرغم من انحسار هذا الاستعمار الأوروبي والرأسمالي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن الشمال ظل محتفظا بهيمنة اقتصادية وثقافية ودبلوماسية كاملة ليس على الجنوب فقط بل على

العالم المعاصر بأسره. لقد ظل الجنوب إلى الآن مستعمرا اقتصاديا حيث ما زال يعاني من التبعيات الاقتصادية والمالية والتجارية والتقنية للنظام الاقتصادي العالمي. بالإضافة إلى ذلك فإن الجنوب، وبالرغم من استقلاله السياسي، ظل إلى الآن مستعمرا ثقافيا وفكريا حيث لا يزال الشمال يعشش فيه فكرا ومنهجا وقيما وإعلاما وثقافة. لذلك فإن صراع الجنوب ضد هيمنة الشمال لم ينته بانتهاء الاستعمار السياسي والعسكري المباشرين، بل إن القضاء على الاستعمار المباشر لم يكن سوى الانتهاء من المرحلة الأولى والبدء بمرحلة جديدة من مراحل صراع الشمال والجنوب. لقد كانت المرحلة الأولى من صراع الشمال والجنوب هي مرحلة الصراع السياسي وانتهت بانتصار الجنوب وتحقيقه لاستقلاله السياسي. أما المرحلة الثانية فهي المرحلة التاريخية الراهنة والتي هي في الأساس مرحلة الصراع الاقتصادي حيث يسعى الجنوب إلى إكمال تحرره واستقلاله وإنهاء كافة أشكال التبعية الاقتصادية الملازمة للاستعمار الجديد. أما المرحلة الأخيرة والمستقبلية فهي مرحلة الصراع الثقافي والفكري والذي يهدف إلى تحرير الجنوب إعلاميا وتعليميا وفكريا، وهي مرحلة أكثر صعوبة حيث تحتاج إلى كل قدراته الإبداعية لصياغة مشروعه الحضاري المستقل والبديل من المشروع الحضاري والثقافي الراهن الذي فرضه الشمال على كافة شعوب العالم المعاصر.

الهيمنة الاستعمارية المباشرة:

لابد من الغوص عميقا في التاريخ للكشف عن الجذور والأبعاد الحقيقية لواقع الفقر والتخلف والجوع والبؤس السائد اليوم في الجنوب. ولابد أيضا من استعراض الماضي لفهم كيف نشأت وتعمقت الفجوة الحياتية والمعيشية القائمة الآن بين الشمال والجنوب. إن قوة ما هي التي ولدت هذا الشرخ التنموي في النظام العالمي، وهذه القوة هي بكل تأكيد التوسع الأوروبي الرأسمالي الذي أخذ أولا شكل الاستعمار المباشر وتجسد لاحقا في شكل الاستعمار الاقتصادي غير المباشر. وفي كلتا الحالتين استطاع الشمال «الاستعماري والإمبريالي» أن يحقق تقدمه وتطوره الصناعي والتقني في الوقت الذي كان يعمل فيه على تعطيل تقدم الجنوب، وبالتالي خلق التخلف

والفقر والتبعية فيه.

إن التجربة الاستعمارية هي أكثر ما يميز التاريخ الحديث للجنوب. فقد تعرضت دول الجنوب للاحتلال العسكري والاستنزاف الاقتصادي وإلى النهب المتواصل حيث نهبت بعض دول الجنوب نهبا كاملا. ولقد امتد الاستعمار الأوروبي المباشر في بعض الأحيان قرابة 400 سنة عايشت خلالها شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية قهرا وإذلالا واضطهادا واستعبادا يوميا متواصلا. والحق أنه لم يكن باستطاعة الشمال أن ينتعش اقتصاديا ويتطور صناعيا ويتقدم تقنيا ويتمدن اجتماعيا بالسرعة والعمق لولا قيامه باستعمار الجنوب ونهبه لخيرات وثروات شعوب الجنوب.كما أنه لولا تعرض الجنوب إلى مثل هذا السطو والغزو التاريخي لكان في استطاعته تحقيق نموه الذي لم يتحقق حتى الآن.

لم يكن نهب ثروات الجنوب حدثا عابرا. فالنهب الذي تعرض له الجنوب، وخصوصا خلال المرحلة الاستعمارية الأولى،هو من العمق والاتساع بحيث يمكن اعتباره (أكبر عملية سرقة في التاريخ البشري،[1]. لقد نهب الاستعمار كميات هائلة من الذهب ومن الفضة ومن المعادن النفيسة من مناطق في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وتم نقلها جميعا إلى قارة أوروبا، بحيث أدى إلى إفقار قارات كانت من أغنى قارات العالم بثرواتها الطبيعية وأصبحت الآن في حكم أفقر القارات في العالم المعاصر. واستطاع الاستعمار الأوروبي أن ينهب أكثر من ثمانية آلاف مليون مارك فضي من قارة أمريكا اللاتينية وحدها خلال فترة زمنية محددة هي القرنان السادس عشر والسابع عشر فقط. أما بالنسبة إلى الذهب «فلم يكن النهب الاستعماري أقل عنفا»[2] خصوصا وأن البحث عن الذهب كان أحد أهم دوافع الانتشار الاستعماري الأوروبي عالميا، وقد وجد الأوروبيون في أمريكا ضالتهم المنشودة «فانغمسوا في عمليات نهب وسرقة لا رحمة فيها»[3] حيث بلغ حجم ما نهبه الاستعمار الأوروبي من مناجم الذهب في أمريكا اللاتينية ستة آلاف مليون مارك ذهبي. أما كميات الذهب المنهوبة من قارة أفريقيا فتقدر بحوالي 800 مليون مارك ذهبي في حين بلغ حجم الذهب الذي نهب من قارة آسيا بحوالي 700 مليون مارك ذهبي. أي أن الأوروبيين قد نهبوا ما مجموعه 7500 مليون مارك ذهبي من الجنوب خلال القرنين السادس عشر والسابع

عشر فقط[4]، ولم يكتف الاستعمار بتفريغ الجنوب من الذهب والفضة والمعادن النفيسة الأخرى بل عاث في الأرض فسادا ودمارا، وقام بتجزئة شعوب الجنوب وتعطيل الطاقات البشرية والقضاء على القيم المادية، وتسبب في إحداث تشوهات بنيوية واجتماعية ونفسية واسعة لا يمكن تقديرها كميا، وتتجلى بوضوح تام في واقع البؤس والفقر الجماعي السائد في الجنوب اليوم [5].

لقد تم خلال الحقبة الاستعمارية الطويلة تقسيم العالم جغرافيا إلى مناطق نفوذ تخضع لسيطرة الدول الأوروبية الاستعمارية المختلفة.وفي بداية القرن العشرين استطاعت ست دول استعمارية هي:بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا والولايات المتحدة واليابان أن تخضع لسيطرتها 500 مليون نسمة من سكان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. يقول يوري بوبوف: «بينما كان عدد سكان المستعمرات في ثمانينات القرن الماضي يبلغ 250 مليون نسمة فإن هذا العدد قد تجاوز عشية الحرب العالمية الأولى 600 مليون شخص، ووصل إلى ألف مليون شخص مع حساب سكان إيران والصين وتركيا التي كانت تقع في وضع شبه استعماري»[6]. أي أن دول الشمال الاستعمارية كانت في تلك الفترة التاريخية تتحكم في مصير 67٪ من إجمالي سكان العالم، وكانت تسيطر على 85٪ من إجمالي مساحة الكرة الأرضية، بل كما يقول هارلي ماجدوف: «وصلت السيطرة الاقتصادية والسياسية للدول الاستعمارية إلى جميع أرجاء الكرة الأرضية تقريبا»[7]. لقد كان التحكم الاستعماري مباشرا على 90٪ من إجمالي قارة أفريقيا، و 57٪ من إجمالي قارة آسيا، و100 ٪من إجمالي قارة استراليا، و 27٪ من إجمالي قارة أمريكا اللاتينية[8]. وكانت دولة استعمارية واحدة هي بريطانيا تتحكم في ما مجموعه ثلاثة وثلاثون مليون كيلو متر مربع من مساحة الكرة الأرضية، أي مائة ضعف إجمالي مساحة بريطانيا نفسها، كما كانت بريطانيا تسيطر على 353 مليون نسمة من سكان العالم،أي أن كل مواطن بريطاني كان يستعمر ويستعبد تسعة أشخاص من سكان المستعمرات التابعة لبريطانيا[9]. لقد كانت بريطانيا بلا منازع «أوسع قوة استعمارية في العالم»[10]. وكونت إمبراطورية استعمارية تلف الكرة الأرضية ولا تغيب عنها الشمس.

سبقت البرتغال الكثير من الدول الأوروبية الأخرى إلى عصر الاستعمار وإلى الغزو العسكري المناطق خارج أوروبا . وانضمت إليها بعد ذلك إسبانيا حيث فرضت هيمنتها على أجزاء عديدة من أمريكا اللاتينية. وكانت هولندا إحدى القوى الاستعمارية الأوروبية التي ورثت لفترة قصيرة المستعمرات من البرتغال وأسبانيا. ثم دخلت فرنسا ساحة الصراع على المستعمرات واستولت على مناطق ساحلية في إفريقيا و آسيا وأمريكا . ورغم أن بريطانيا قد دخلت عالم التنافس الاستعماري متأخرة بعض الشيء إلا أنها سرعان ما أسست إمبراطورية استعمارية مترامية الأطراف تغطي مختلف أنحاء العالم. لقد مثل هذا الاندفاع والانتشار الاستعماري خارج أوروبا في الفترة من 1500 حتى 1800 م المرحلة الاستعمارية الأولى التي استهدفت في الأساس الحصول على المعادن الثمينة والمحاصيل الزراعية كالتوابل، والحصول على العبيد من مناطق داخل القارة الإفريقية حيث كان الطلب على العبيد عاليا آنذاك[11]. ثم أعقبت هذه المرحلة الأولى من الغزو العسكري والنهب الاقتصادي المباشر مرحلة جديدة امتدت من 1800 حتى 1914 وهي مرحلة تعرف بمرحلة الإمبريالية. لقد شهدت هذه المرحلة بروز قوى استعمارية جديدة مثل ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا واليابان والولايات المتحدة التي كانت تهدف جميعها إلى زيادة مستعمراتها والبحث عن أسواق جديدة لتصريف السلع الصناعية وبناء مراكز تجارية واستراتيجية للاحتفاظ بالسيطرة الدائمة على المستعمرات. لذلك فقد امتازت هذه المرحلة بتفاقم الصراع الحاد والعنيف بين هذه القوى الاستعمارية لتقاسم المستعمرات واحتلال ما تبقى من مناطق غير المستعمرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. يقول ماري ماجدوف: «لقد بلغت المنافسة بين الدول الاستعمارية قمما جديدة، مما أدى إلى تقوية الدوافع إلى احتلال أراض لمنع الآخرين من اقتنائها ،وإلى محاولات السيطرة على الأراضي المفيدة في الدفاع العسكري عن الإمبراطوريات القائمة في وجه فنافسيها .وقد أدى الصراع على المساحة المتنازع عليها وعلى إعادة تقسيم الإمبراطورية إلى زيادة الحروب بين القوى الاستعمارية وتصاعد حدة المناورات الدبلوماسية»[12].

لقد اعتمدت الدول الاستعمارية أساسا على تفوقها التكنولوجي واستفادت أشد الاستفادة من تقنيات الأسلحة الجديدة لغزو دول

الجنوب[13]. وكانت القوى الاستعمارية تستعمل البطش العسكري لإخضاع شعوب الجنوب، كما لم تكن تتورع عن إبادة السكان إبادة جماعية وفرض العمل الإجباري وتحطيم الصناعات المحلية واستعمال الأدوات النفسية والعنصرية لتحطيم مقاومة الشعوب. ولاشك أن هذه الأساليب الاستعمارية القمعية قد تركت آثارها المدمرة على مجتمعات الجنوب. فهي المسؤولة عن التشوهات البنيوية، وهي أيضا المسؤولة عن خلق الفجوة الراهنة بين الشمال والجنوب.ولقد وصف مايكل هارينغتون هذه المسؤولية التاريخية وصفا دقيقا عندما قال:«لقد حدث انقطاع تاريخي مهم في تاريخ البشرية في أواخر القرن الثامن عشر في أوروبا والذي ولد جملة من التطورات والتحولات المتلاحقة والكبرى. إن هذه الأحداث البعيدة تاريخيا هي التي تقرر اليوم وضع الفقراء والأغنياء في العالم، وهي التي تقرر من يتطور ومن يعيش في حالة التخلف، كما أن هذه الأحداث البعيدة هي التي تقرر اليوم طفل من يموت عند الولادة ومن الذي يعيش ما معدله 50 عاما أو 75 عاما. إن على الفرد أن يراجع التاريخ لكي يفهم لماذا تكون الطرقات والشوارع في مدينة بومباي، وليست الشوارع والطرقات في كل من لندن وباريس ونيويورك، هي الشوارع والطرقات المكتظة بالفقراء واللاجئين والبؤساء»[14]. فالجذور التاريخية لانقسام العالم المعاصر إلى شمال غني ومتقدم وجنوب فقير ومتخلف ترتبط أشد الارتباط بالتوسع الاستعماري الأوروبي.وما الفجوة بين الشمال والجنوب سوى نتيجة واحدة من النتائج المصاحبة لهذه التجربة الاستعمارية العالمية. ولاشك أن من الصعوبة استئصال هذه التجربة من ذاكرة التاريخ ومن ذاكرة الشعوب في الجنوب، فهي التي خلقت أبشع حقائق هذا العصر والمتمثلة في التخلف والفقر والبؤس الجماعي في الجنوب.

بيد أن اشتداد حالة البؤس والاضطهاد والاستغلال في المستعمرات، ونمو شراسة النهب والقهر اللذين بلغا ذروتهما خلال سنوات الحرب العالمية الثانية هما أيضا اللذان ولدا الرغبة الشعبية العارمة التي تحدت السيطرة الاستعمارية وحققت لدول الجنوب الاستقلال. لقد اتخذت هذه الرغبة شكل حركات التحرر الوطني وتنامي الوعي القومي المعادي للاستعمار. ولقد قدمت شعوب الجنوب تضحيات هائلة ونضالات أسطورية، وكان الزخم هائلا مما عجل بانهيار إمبراطوريات استعمارية عتيقة تأسست

على مدى مئات السنين[15]. بل كانت حالة انهيار البناء الاستعماري من السرعة بحيث إنها أذهلت القوى الاستعمارية نفسها التي لم تتوقع مثل هذا الانهيار الكبير والسريع.تقول الدكتورة حورية مجاهد: «إنه لا خلاف على أن أهم ما يميز الظاهرة الاستعمارية هو السرعة الكبيرة التي تمت بها تصفية الاستعمار في شكله التقليدي، وذلك بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل، وكما أن الاستعمار كظاهرة جذب اهتمام المهتمين فإن تصفية الاستعمار تلقى الاهتمام الأكبر في محاولة لتفسيرها وتحليل انعكاساتها»[16]. وقد كان أحد أهم الانعكاسات لتصفية الاستعمار هو حصول معظم المستعمرات على استقلالها. فبرزت إلى الوجود فجأة تسع وثمانون دولة جديدة في الفترة «1945-1965» انضمت جميعها إلى الأمم المتحدة حيث قفز عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى 159 دولة سنة 1985 بعد أن كان عددها لا يتجاوز خمسين دولة سنة 1945[17]. وبحصول الجنوب على الاستقلال السياسي وقيام الدولة الوطنية ذات السيادة الكاملة انتهت أيضا المرحلة الأولى من صراع الشمال والجنوب، وبدأت مرحلة جديدة من النضال ضد الاستعمار الجديد.

الهيمنة الاستعمارية الجديدة:

حققت شعوب الجنوب انتصارها التاريخي الأول والمهم على الشمال بقضائها على عصر الاستعمار التقليدي المباشر. بيد إن إعلان الاستقلال لم يكن يعني انتهاء الاستعمار بكافة أشكاله من العالم المعاصر. لقد برز في أعقاب الحرب العالمية الثانية نوع جديد من الاستعمار الاقتصادي والثقافي غير المباشر الذي يتلاءم مع العلاقات والمعطيات الاقتصادية والسياسية الدولية الجديدة. فالاستعمار، إذا، لم ينته تماما من العالم بل إنه «ما زال مستمرا ويكيف علاقات كثير من الدول مع بعضها البعض،وإن كان قد استطاع أن يغير ثوبه ليتلاءم مع روح العصر. ومن ثم نشأ ما يعرف بالاستعمار الجديد. أو الاستعمار العصري الذي يرمي لتحقيق أهداف الاستعمار التقليدي ولكن بأساليب عصرية وجديدة»[18].

إن الاستعمار الجديد هو امتداد تاريخي للاستعمار التقليدي. ولم يكن بإمكان الاستعمار الجديد أن يبرز إلى الوجود لولا التاريخ الاستعماري

الطويل، ولولا التشوهات البنيوية، ولولا التركة الاستعمارية التي كانت مناسبة تماما لاستمرار هيمنة القوى الإمبريالية الجديدة على الساحة الدولية. لذلك فإنه «من الخطأ القول إن الإمبريالية الحديثة كان يمكن أن تظهر إلى الوجود من دون الاستعمار. إن الاستعمار كان أساسيا لإعادة تشكيل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التابعة من أجل تلبية حاجات المراكز الرأسمالية .ومتى تمت عملية التشكيل هذه تصبح القوى الاقتصادية كافية في حد ذاتها من أجل أن تستمر وتعزز علاقة السيطرة والاستغلال بين الدول الاستعمارية والمستعمرات. وفي هذه الظروف يمكن أن تمنح المستعمرة الاستقلال السياسي والرسمي من دون تغيير في الأساسيات ومن دون التعرض جديا لمصالح القوى الاستعمارية»[19] . لقد اختلفت الأساليب والأدوات الاستعمارية وتغير شكل الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية دون أن يطرأ أي تغيير جذري على أهداف وغايات ومضمون الاستعمار. إن الاستعمار بمعنى الهيمنة والاستغلال ظل قائما حتى بعد حصول الجنوب على الاستقلال، وذلك أن الأمر الوحيد الذي تغير هو أن الدول الاستعمارية قد ابتكرت طرائق وأساليب جديدة ومموهة لإعادة إخضاع الجنوب وإعادة ربطه بالنظام الرأسمالي العالمي[20] .

وكما أن الاستعمار قد اضطر بعد الحرب العالمية الثانية إلى استبدال أساليبه الاستعمارية الساخرة والفظة بأساليب استغلالية مموهة وغير مباشرة فإن الدول الاستعمارية الرئيسة أيضا استبدلت فيما بينها الأدوار والمواقع. ففي حين كانت بريطانيا هي الدولة الاستعمارية العظمى، والتي تقود الدول الاستعمارية الأخرى في المرحلة الأولى، أصبح للولايات المتحدة الدور المتميز في نظام الاستعمار الجديد. إن الولايات المتحدة هي اليوم أنشط الدول الإمبريالية وأقواها على الإطلاق. فالولايات المتحدة هي التي تتولى قيادة النظام الاستعماري العالمي الجديد، وهي التي توظف قدراتها وإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية لفرض هيمنة الشمال على الجنوب.كما أن الولايات المتحدة هي الدولة التي تتصدى بكل قوة وبكافة الأساليب القمعية لحركات التحرر الوطني، وتعادي الحكومات الوطنية، وتجهض رغبة الشعوب في الحصول على استقلالها الكامل وتحقيق تنمية مستقلة بعيدة عن تدخلات الشركات الاحتكارية الدولية والقوى الإمبريالية العالمية.

ويؤكد هاري ماجدوف في كتابه، الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم،على أن «الدور الإمبريالي الجديد للولايات المتحدة يقع في صلب مرحلة الإمبريالية دون مستعمرات. فتمزق المراكز الإمبريالية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من حركات ثورية قوية ولدا لدى الولايات المتحدة الحاجة الملحة لإعادة بناء الاستقرار في النظام الاستعماري وإعطائها الفرصة للقيام بهجمات لمصلحتها. إن الولايات المتحدة هي التي تشكل القوة الحقيقية التي تصون النظام الإمبريالي في غياب المستعمرات»[21].

يقوم النظام الاستعماري العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة أساسا على التسلط الاقتصادي والثقافي والتقني وذلك خلافا للاستعمار التقليدي الذي كان قائما على أساس التسلط السياسي والعسكري المباشر. ويرتبط الاستعمار الجديد بالنظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يهيمن عليه الشمال هيمنة مالية وتقنية وتجارية مطلقة. إن النظام الاقتصادي العالمي هو أهم أبرز تجليات الاستعمار الجديد بل هو«الأساس المادي للاستعمار الجديد»[22]. ويتفرع من هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي كل الأنظمة العالمية الفرعية الأخرى. كالنظام النقدي العالمي،والنظام التجاري العالمي، والنظام السياسي العالمي، والنظام الإعلامي العالمي، وهي جميعها أنظمة استغلالية ترسخ تبعية الجنوب وتعزز هيمنة الشمال على العالم المعاصر. إن النظام الاقتصادي العالمي هو من الشمول بحيث لا توجد دولة من دول الجنوب خارج نطاق هيمنة هذا النظام. وتقع الشركات الاحتكارية الدولية أو الشركات متعددة الجنسيات في قلب هذا النظام الاقتصادي العالمي. إن هذه الشركات هي أبرز آليات الاستعمار الجديد، فهي التي تشرف على إدارة النظام الاقتصادي العالمي، وتحتكر التجارة الدولية والتقنيات الحديثة، وتتحكم في مصادر السيولة النقدية الدولية، وتسيطر على وسائل الاتصال والإعلام وتصنع الثقافة، بل إنها كما يقول هربت شيللر: «تطوع الشعوب وتتلاعب بالعقول».[23].

لقد استطاعت هذه الشركات الاحتكارية العملاقة بأساليبها المختلفة أن تحول اقتصاديات الجنوب إلى فريسة سهلة لابتزاز أقصى الأرباح حيث بلغ إجمالي ما استنزفته في الربع الأول من عقد الثمانينات 140 ألف مليون دولار[24]. وتلجأ هذه الشركات إلى اتباع كل الوسائل القانونية والشيطانية

بما في ذلك التزييف والإفساد والتدخلات وهندسة الانقلابات لكي تضمن استمرار نهبها لموارد الجنوب وإبقاء هيمنتها على الاقتصاد العالمي. وعندما تعترض هذه الشركات صعوبات مع حكومات الجنوب فإنها تطلب حماية ومساعدة الدول الإمبريالية التي عادة ما تمارس التهديد بالغزو العسكري والإطاحة بالحكومات ودعم الفئات الانتهازية والعميلة في دول الجنوب، لكن الشركات متعددة الجنسيات لا تلجأ عادة إلى طلب مساعدة الدول الإمبريالية لأن لديها قدرات مالية وتقنية وتنظيمية عالية ومغرية تجعلها باستمرار في موقع القوة وذات تأثير ونفوذ بالغين على حكومات الجنوب التي تفتقر أحيانا كثيرة إلى رأس المال، وإن وجد رأس المال فإنها تفتقر إلى التكنولوجيا، وإن وجدت لديها التكنولوجيا ورأس المال فإنها تفتقر إلى القدرة على الوصول إلى الأسواق التجارية العالمية لتصريف متوجاتها[25]. إن امتلاك هذه الشركات للسيولة النقدية وللتكنولوجيا وللخبرة بالأسواق التجارية العالمية قد خلق منها قوة اقتصادية وسياسية هائلة تفوق قوة دول الجنوب. ويبدو أن ميزان القوة في العالم المعاصر بأسره «يتحرك على نحو ثابت لمصلحة الشركات متعددة الجنسيات في الوقت الذي تتجرد فيه الدولة القومية تدريجيا من سلطاتها في ممارسة الحكم»[26]. إن تصاعد الدور السياسي للشركات متعددة الجنسيات وتنامي تحكمها اقتصاديا في العالم المعاصر هما انعكاس طبيعي لصعود الإمبريالية وتحكمها في مجمل العلاقات والارتباطات التجارية والنقدية في العالم. فالشركات متعددة الجنسيات هي في الأساس ظاهرة أمريكية مرتبطة بالعصر الأمريكي.يقول بول سويزي: «إن الشركات متعددة الجنسيات هي من النتاجات ومن الشروط الضرورية للطريقة التي تطورت بها الإمبريالية في المرحلة التاريخية المعاصرة. فهذه الشركات هي في الأساس أداة أمريكية تهدف إلى تعزيز هيمنة الولايات المتحدة على الدول الرأسمالية في المركز، وكذلك على المستعمرات والمستعمرات الجديدة التابعة والواقعة في أطراف النظام الاقتصادي العالمي»[27]. وتثير كل الدلائل إلى استمرار وتصاعد القوة الاحتكارية لهذه الشركات وتزايد سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي، فقد أصبحت من الضخامة بحيث إنها تحتكر الآن 55٪ من إجمالي الأرصدة والاستثمارات الثابتة في العالم.بالإضافة إلى 50٪ من إجمالي الإنتاج العالمي،

كما أن التجارة الدولية هي اليوم عبارة عن تجارة داخلية فيما بين هذه الشركات».[28].

لذلك فرغم تصاعد نضال شعوب الجنوب ضد هيمنة الشركات الأجنبية وضد كافة أشكال الاستعمار الجديد إلا أن هذه الشركات تزداد حيوية ويزداد الاستعمار الجديد ترسخا وتغلغلا في اقتصاديات الجنوب. إن الاستعمار هو حقا أحد تلك الظواهر التاريخية التي كلما تغيرت ظلت على ما هي عليه[29]. ويبدو أن إحدى أهم الصعوبات التي تعترض نضال الجنوب ضد الاستعمار الجديد هي تداخل العدوين الخارجي والداخلي. فلم يعد النضال في عصر الاستعمار الجديد مقتصرا، كما كان في السابق، ضد الدول الاستعمارية، وإنما أصبح من المهم مواجهة الفئات والحكومات المحلية التي تتعامل مع القوى الاستعمارية والاستغلالية، والتي تستخدم كأداة تنفذ سياسات وتوجيهات الدول الإمبريالية وتحافظ على مصالح الشركات الاحتكارية الدولية. لقد بدأ تحرر الجنوب لكنه حتما لم يكتمل بعد. إن على الجنوب، إذا أراد أن يكمل تحرره، أن يعمق نضاله ضد الاستعمار الجديد، وينهي كافة الآليات الخارجية والداخلية التي مازالت ترسخ هيمنة الشمال المالية والتجارية والثقافية والإعلامية في الجنوب.

الهيمنة المالية:

يتمتع الشمال بهيمنة مالية واسعة على العالم المعاصر. فالشمال هو الذي أسس النظام النقدي العالمي الراهن، وأنشأ المؤسسات النقدية الدولية، وهو الذي يحتضن المصارف والبنوك الاحتكارية والعملاقة، ويسيطر على القسط الأكبر من سوق العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية التي توظف في مجمل المبادلات التجارية والعلاقات المالية الدولية. إن سيطرة الشمال على هذه المؤسسات والأرصدة والاحتياطات المالية هي تجسيد ملموس للاستعمار الاقتصادي الجديد والذي يعرف عموما باسم «الاستعمار النقدي الحديث»[30]. ويرتبط هذا الاستعمار النقدي والمالي ارتباطا شديدا بالدولار الأمريكي الذي أصبح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العملة الدولية الأولى في العالم. كما أن هذا الاستعمار المالي يتمحور أساسا حول عدد من المصارف والبنوك الاحتكارية العملاقة التي تتخذ من مدينة نيويورك

مقرا لها، وهي جميعها تعكس تعاظم المكانة المالية والمصرفية للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي[31]. لقد استطاع الشمال أن يربط الجنوب ماليا بواسطة شبكتين متداخلتين ومتكاملتين هما برامج المساعدات والمعونات والهبات المالية السنوية وبرامج الديون الخارجية واللتين تحققان في جوهرهما أهدافا اقتصادية وسياسية وعسكرية استعمارية محددة.مثلا يلاحظ هاري ماجدوف أن المساعدات والمعونات والهبات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة لدول الجنوب تحقق خمسة أهداف استعمارية وإمبريالية هي:

1- الترويج للسياسات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي.

2- زيادة فرص الاستثمارات للشركات الأمريكية وإملاء سياسة الباب المفتوح من أجل الوصول إلى مصادر المواد الأولية.

3- ربط النمو الاقتصادي في البلاد المتلقية لهذه المعونات بالنظام الرأسمالي العالمي.

4- تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة للشركات الأمريكية الاحتكارية وتسهيل معاملاتها التجارية وزيادة فرص استثماراتها عالميا.

5- زيادة اعتماد الدول المتلقية لهذه المساعدات والمعونات على أسواق وسلع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الأخرى[32]. أما برامج الديون الخارجية فهي بلا شك أكثر خطورة من برامج المساعدات والمعونات والهبات المالية حيث يتم استخدامها كأحد أهم وأحدث وسائل الاستنزاف المالي والنقل المعاكس للموارد المالية من الجنوب وتفريغه من رأس ماله.

لقد تزايدت الديون الخارجية المستحقة على الجنوب بصورة مذهلة خلال العقدين الماضيين بحيث لم تعد دول الجنوب قادرة على إعادة هذه الأطنان المتراكمة من الديون،بل إن بعضا من هذه الدول بدأ يمتنع عن دفعها واضطر إلى إعلان إفلاسه[33]. كما أصبحت دول أخرى من دول الجنوب في وضع تستدين فيه أموالا جديدة من الشمال لمجرد دفع ديون سابقة للشمال، وتم بالتالي احتواؤها في تلك الحلقة الدائرية من «الديون من أجل الديون». وتعرف هذه الحلقة الدائرية «بفخ الديون» الذي تستعيد من خلاله الدول الاستعمارية هيمنتها على دول الجنوب «، وتجبرها على

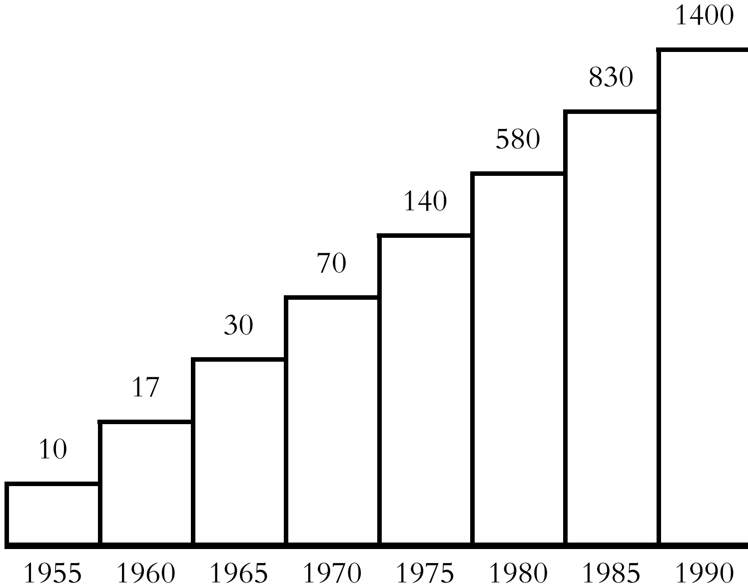
الانصياع لعمليات التكيف مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي»[34]. إن تراكم الديون على الجنوب يتم وفق استراتيجية محددة تستهدف في الأساس تقييد إرادة الجنوب وتوجيهها اتجاهات ومسارات تخدم مصالح الدول الرأسمالية العالمية، وتلبى احتياجات توسع النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الراهن. يقول الدكتور رمزي زكي: «إن أزمة الديون التي تعاني منها مجموعة الدول المتخلفة يجب النظر إليها على أنها الشكل الخاص الذي تحاول به الرأسمالية العالمية أن تجر مجموعة هذه الدول إلى مجال هيمنتها المباشرة وتشديد استغلالها لها .وهذا هو جوهر الإمبريالية الجديدة»[35].

إن أكثر ما يثير الانتباه بالنسبة للديون الخارجية المستحقة على الجنوب هو: أولا ضخامة حجم هذه الديون، وثانيا ضخامة حجم أعباء خدمة الديون،وثالثا التزايد الكبير في عدد دول الجنوب المدينة للشمال، ورابعا وصول الديون إلى مرحلة الأزمة المالية العالمية بعد أن تأكد عدم قدرة الجنوب على إعادتها، وتوقف بعض دوله عن دفع فوائدها، وأخيرا تزايد نسبة حجم الديون المستحقة للمصارف والبنوك الاحتكارية الدولية والتي تعتبر حالة خاصة من إجمالي الديون الخارجية المتراكمة على الجنوب. فمن حيث ضخامة حجم الديون المترتبة على الجنوب نلاحظ أن الديون على الجنوب قد تجاوزت ولأول مرة في التاريخ حاجز الألف ألف مليون دولار سنة 1987. فبعد أن كانت ديون الجنوب تتصاعد بمعدلات معقولة ومقبولة خلال عقدي الخمسينات والستينات حدث فجأة نمو انفجاري شديد في معدلات ومجالات هذه الديون حيث ارتفع فذ سنة 1977 بنسبة 50٪ سنويا، ثم قفز إلى حوالي 70٪. سنويا في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات.نتيجة ذلك فقد تصاعد تدريجيا إجمالي ديون الجنوب من عشرة آلاف مليون دولار سنة1955 إلى سبعة عشر ألف مليون دولار سنة 1960، وإلى ثلاثين ألف مليون دولار سنة 1965، وأصبح بعد ذلك سبعين ألف مليون دولار سنة 1970. ثم تضاعف إجمالي ديون الجنوب إلى 140 ألف مليون دولار سنة 1975، وقفز إلى 580 ألف مليون دولار سنة 1980، وإلى 870 ألف مليون دولار سنة 1985. وواصل إجمالي ديون الجنوب ارتفاعه المذهل في السنوات الأخيرة وبلغ 1100 ألف مليون دولار سنة 1988، ويتوقع أن يصبح 1405 ألف مليون دولار سنة 1990[36]. (انظر الجدول رقم 9).

جدول رقم 9

إجمالي ديون الجنوب بآلاف الملايين من الدولارات خلال الفترة

(1955 – 1990)



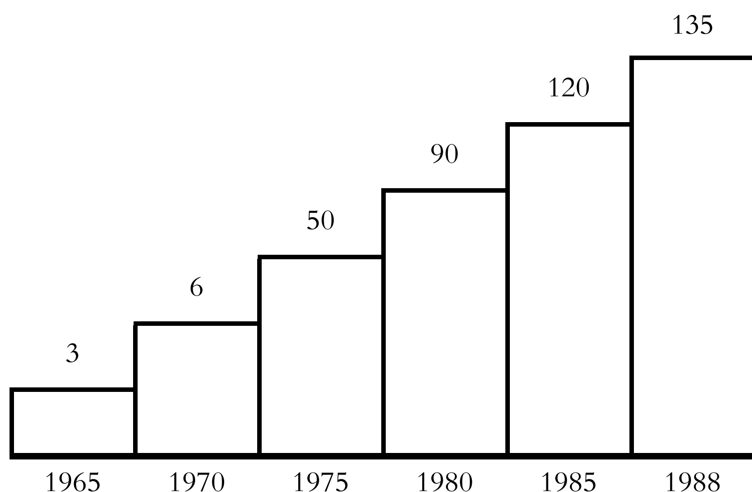
ومع تزايد إجمالي ديون الجنوب تزايدت أيضا الفوائد البسيطة والمركبة المستحقة على هذه الديون، وتضاعفت بصورة جنونية أعباء خدمة الديون الخارجية بعيدة وقصيرة المدى.ففي سنة1965 كانت الفوائد المستحقة على ديون الجنوب لا تتجاوز ثلاثة آلاف مليون دولار، وأصبحت فجأة خمسين ألف مليون دولار سنة1975، وقفزت قفزة هائلة لتصبح 125 ألف مليون دولار سنة1987. (انظر الجدول رقم 10).

لذلك فإن دول الجنوب تدفع في كل شهر من شهور سنة 1988 أكثر من عشرة آلاف مليون دولار كفوائد فقط على ديونها الخارجية المتفاقمة دون أن يؤدي كل ذلك إلى أي تخفيض حقيقي في إجمالي هذه الديون. بل إن ما يحدث بالنسبة لإجمالي هذه الديون هو العكس من ذلك تماما، أي أن الديون في تزايد مستمر رغم ما تدفعه دول الجنوب من فوائد وعوائد

جدول رقم 10

تزايد أعباء خدمة الديون الخارجية بآلاف الملايين من الدولارات خلال الفترة

(1965-1988)



كبيرة. إن إجمالي ديون الجنوب يتزايد تزايدا سحريا سنة بعد أخرى وبنسب تتراوح ما بين 10 و15٪ سنويا. ويقدر أن ما دفعه الجنوب حتى الآن في شكل مستحقات وفوائد وعوائد على ديونه الخارجية للشمال قد تجاوز أضعافا مضاعفة الحجم الأصلي للديون المترتبة عليه. بل إنه كلما زادت مدفوعات الجنوب ازداد أيضا إجمالي حجم ديونه لدرجة أن أصبح الجنوب هو الذي يصدر الأموال إلى الشمال وليس العكس، كما ربما يبدو من الوهلة الأولى. إن الجنوب هو اليوم مصدر أكثر منه مستوردا لرؤوس الأموال من الشمال، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه المعكوس ويزداد استنزاف موارد الجنوب الشحيحة أصلا .يقول الدكتور جورج قرم: «إن الاستدانة الخارجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمختلف مصادر النقل المعاكس للموارد من البلاد المستغلة باتجاه البلاد الصناعية. فإعادة الفوائد إلى مواطنها الأصلية والحاجة المستمرة لإعادة تمويل الديون،التي تفتقر غالبية بلدان العالم

الثالث إلى القدرة الفعلية على تسديدها، يؤديان إلى زيادة تكاليف الاستدانة الخارجية. وتشكل هذه التكاليف نزيفا معاكسا للموارد بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية يذهب باتجاه البلدان المصنعة»[37].

كذلك فقد صاحب ارتفاع إجمالي الديون الخارجية ارتفاعا مماثلا في عدد دول الجنوب المدينة للشمال. لقد كان عدد هذه الدول لا يتجاوز إحدى عشرة دولة سنة 1960، ثم قفز إلى 133دولة سنة 1987، أي بزيادة قدرها 1210٪. ولا توجد اليوم دولة من دول الجنوب إلا وقد تم ربطها ربطا وثيقا بشبكة الديون وأضحت ضحية الحلقة الدائرية للديون وإعادة جدولة الديون. وبالرغم من التزايد الكبير في عدد دول الجنوب التي تعاني من الديون الخارجية إلا أن توزيع الديون الخارجية يتفاوت بشكل كبير من دولة إلى أخرى. إن أكثر دول الجنوب المثقلة بالديون هي بلا شك دول أمريكا اللاتينية التي تستحوذ وحدها على 50٪ من إجمالي ديون الجنوب. ثم هناك عشرون دولة معظمها من دول الجنوب الصناعية في كل من قارة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تتقاسم فيما بينها75٪ من إجمالي ديون الجنوب منها سبع دول فقط بلغت ديونها الخارجية لدول وبنوك الشمال 400 ألف مليون دولار. هذه الدول هي البرازيل (التي هي أكبر الدول الصناعية في الجنوب وهي في الوقت نفسه الدولة الأولى من حيث حجم الديون الخارجية) والمكسيك والأرجنتين وفنزويلا وكوريا الجنوبية والفليبين وإندونيسيا[38]. وأخيرا هناك خمسون دولة من دول الجنوب تراكمت ديونها في السنوات الأخيرة وبلغت درجات حرجة تعدت قدرات وإمكانات هذه الدول على تسديدها، فاضطرت بالتالي للإعلان عن الإفلاس والتوقف عن دفع الفوائد المستحقة عليها، وتسببت بذلك في خلق أزمة الديون العالمية التي تفجرت في أغسطس 1982.

إن توقف دول الجنوب عن دفع فوائد الديون الخارجية يؤدي تلقائيا إلى قطع المعونات والمساعدات المالية عنها في الوقت الذي هي بأمس الحاجة إلى التمويل الدولي لمواجهة واقع البؤس والفقر السائد فيها. لذلك وتحت ضغط الظروف الحياتية والاقتصادية القاهرة تضطر إعداد متزايدة من دول الجنوب إلى الاستدانة من البنوك والمصارف الرأسمالية الاحتكارية والتي عادة ما تفرض شروطا منهكة. ورغم ذلك فإن هذه الدول مضطرة

لقبول شروط ديون البنوك الاحتكارية الدولية التي تمتاز بارتفاع فائدتها وارتباطها بالتحولات الدورية للفائدة. وتتقاض البنوك نسبة إضافية من الفائدة مبنية على تقدير المخاطر والتقلبات في الأسواق، علاوة على كونها في الأساس ديونا قصيرة المدى. من ناحية أخرى فإن هذا النوع من الديون المنهكة هو مصدر مهم من مصادر الربح السريع والمؤكد بالنسبة للمصارف الرأسمالية الاحتكارية لدرجة أن هذه البنوك هي التي كانت تسعى وتلهث أحيانا لتقديم هذه القروض لدول الجنوب. ويتحكم حوالي 300 مصرف وبنك دولي في أكثر من 60٪ من ديون الجنوب.وتستأثر ستة من البنوك الاحتكارية العملاقة هي: سيتي كورب، وبنك أف أمريكا، وتشيس ما نهاتن،

وما ينفاكتور هانوفر، ومورقن كارانتي، وكيمكال بنك، بحوالي أربعين ألف مليون دولار من هذه القروض.وتجد هذه البنوك العملاقة في هذا النوع من الديون وسيلة سهلة لزيادة أرباحها واستثمار رأس مالها الفائض. لذلك نجد أنه في الوقت الذي تئن دول الجنوب عموما من مأزق الديون يستطيع بنك مثل سيتي كورب، وتشيس ما نهاتن بنك جني أرباح إضافية قدرها 238 مليون دولار في سنة 1986 من ديونها المستحقة على دولة واحدة فقط من دول الجنوب هي البرازيل [39]. كما يستطيع بنك سيتي كورب أن يطمئن إلى أن إجمالي سكان أمريكا اللاتينية، أي 200 مليون نسمة، سوف يقضون عشر سنوات من عمرهم في العمل المتواصل والمنهك لكي يتمكن هذا البنك الاحتكاري من إرجاع ديونه المستحقة على كافة دول هذه القارة.[40].

ولا تخشى هذه البنوك مطلقا من عدم دفع دول الجنوب التزاماتها المالية لأن «النظام الرأسمالي العالمي بمؤازرة مؤسساته المالية العملاقة قادر في ضوء علاقات القوى الدولية الراهنة، وفي ضوء ضعف موقع البلاد المتخلفة المدينة في الاقتصاد العالمي قادر على إدارة أزمة الديون على النحو الذي يجبر البلاد المتخلفة على الخضوع لمطالب الدائنين، والانصياع لمقترحاتهم لضمان تسديد هذه الديون والاستمرار في نهب خيرات هذه البلاد وتكيفها لمتطلبات خروج الرأسمالية العالمية من أزمتها الحالية»[41]. إن لدى الدول الإمبريالية والمصارف الرأسمالية الاحتكارية ما فيه الكفاية من الضمانات السياسية والمؤسساتية التي تعيد لها أموالها

وتضمن تدفق الأرباح إلى جيوبها. ويأتي في مقدمة هذه الضمانات وجود صندوق النقد الدولي. لقد تحول صندوق النقد الدولي، ومن خلال استثماره الذكي لأزمة الديون العالمية، إلى «قوة عالمية طاغية»، تمارس ضغوطها وتأثيرها على البلاد المتخلفة المدينة وتدخلها بإحكام في حظيرة الاقتصاد الرأسمالي العالمي»[42]. إن صندوق النقد الدولي هو اليوم، ومن دون منازع، أقوى مؤسسة دولية في العالم، ويعود هذا النمو المستمر في قوة الصندوق إلى سببين هما: أولا، تزايد ميزانية الصندوق التي بلغت تسعين ألف مليون دولار سنة1987، ثانيا، قيام الصندوق بأداء وظيفته بدقة وفعالية مذهلة، وتولي حماية المصالح المالية للدول الرأسمالية وخصوصا حماية ديون المصارف الاحتكارية بما يتناسب مع رغبات هذه الدول والمصارف. وقد أدى هذا النجاح إلى زيادة اعتماد هذه الدول والمصارف الرأسمالية الخاصة على الصندوق وتقوية أجهزته ودعم ميزانيته، وجعله أغنى الهيئات الدولية على الإطلاق. لذلك فقد حافظت دول الشمال باستمرار على موقعها التاريخي المتميز في الإشراف الكامل على إدارة عمليات الصندوق، بل إنها عززت مؤخرا هيمنتها المباشرة على قراراته. فمثلا زادت بريطانيا من قوتها التصويتية في صندوق النقد الدولي إلى 6,6٪ من إجمالي القوة التصويتية للصندوق بحيث أصبحت القوة التصويتية لبريطانيا وحدها تساوي أكثر من ضعفي القوة التصويتية لجميع دول قارة أفريقيا والتي لا تزيد على 3٪ فقط. أما الولايات المتحدة فإنها تتمتع بـ 20٪ من إجمالي القوة التصويتية في هذا الصندوق الذي أصبح يضم الآن 150 دولة من دول العالم[43]. أي أنه لا يمكن إقرار أي قرار في صندوق النقد الدولي دون موافقة الولايات المتحدة. لذلك فلا عجب أن أكثر ما تطالب به دول الجنوب هو إعادة توزيع القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي، وإلغاء احتكار دول الشمال لقرارات وسياسات الصندوق وتغيير الشروط المفروضة على استعمال موارد الصندوق، ووقف تدخلات الصندوق المتزايدة في الشؤون السياسية والاقتصادية الداخلية لدول الجنوب. ورغم أن صندوق النقد الدولي هو في الأساس مؤسسة تقوم بالإقراض، بيد أنه حدث تغيير جوهري في دور الصندوق مؤخرا. فالصندوق يبدأ الآن نشاطه الفعلي عندما تطلب دولة ما من دول الجنوب إعادة جدولة ديونها الخارجية نتيجة إما عجزها

عن دفع هذه الديون أو تجاوزها معدل حدود الأمان ووصولها إلى مستويات حرجة[44]. عند ذلك يتدخل صندوق النقد الدولي ويفرض على تلك الدولة مجموعة من التوصيات والالتزامات التي تشتمل من بين أمور عديدة على خفض قيمة العملة الوطنية، وتقليل الإنفاق العام وفرض ضرائب جديدة على الاستهلاك، ورفع أسعار الفائدة والتخلي عن مشاريع النظام العام وتشجيع القطاع الخاص، وتقديم الحوافز للاستثمار الأجنبي. لكن القبول بمثل هذه السياسات والمقترحات يعني ببساطة القبول بالإدارة الأجنبية المباشرة للاقتصاد الوطني وهو بالفعل ما تضطر إليه دول الجنوب وتقبل به عندما تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها .يقول الدكتور رمزي زكي: «وهكذا يتضح لنا، من الشروط والضغوط الخارجية المصاحبة لعملية الجدولة،أن البلاد المدينة التي ترضخ لهذه العملية عليها أن تقبل بالإدارة الخارجية المباشرة لاقتصادياتها، ليس فقط لضمان تسديد ديونها، بل لضمان بقائها خاضعة لشروط عمل الرأسمالية على النطاق العالمي،وتشديد استغلالها وزيادة انفتاحها. لقد أصبح صندوق النقد الدولي يلعب دورا خطيرا في ساحة أزمة المديونية نيابة عن الدائنين، من خلال إملاء شروطه بقوة على البلاد المدينة وخصوصا تلك البلاد ذات الوضع الحرج».[45].

إن تدخلات صندوق النقد الدولي لا تؤدي إلى التفريط بجزء من السيادة الوطنية والقبول بالتدخل السياسي والاقتصادي الأجنبي فحسب، وإنما تتضمن أيضا متربات اجتماعية وحياتية باهظة تثقل كاهل الفقراء والفلاحين والعمال في مدن وقرى الجنوب. فتدخلات الصندوق تؤثر في الصناعات المحلية وتؤدي إلى هبوط حاد في الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية،وإلى إهمال شديد للبيئة والحياة الطبيعية. كما تؤثر تدخلات الصندوق تأثيرا حاسما في الاستقرار ين الاقتصادي والسياسي في الجنوب. لذلك كله فإن أزمة الديون العالمية الراهنة ليست مجرد أزمة أرقام ضخمة بالدولارات، بل هي في الأساس أزمة حياتية بالنسبة لآلاف الملايين من الشعوب الكادحة والمتعبة في الجنوب. إن هذه الشعوب الكادحة هي التي تتأثر بارتفاع أسعار السلع الغذائية، وبارتفاع أجور السكن، وارتفاع تكلفة الخدمات الصحية والمعيشية العامة والتي هي جميعها نتائج سياسات

واقتراحات صندوق النقد الدولي. لذلك فإن أزمة الجنوب التي هي من صنع البنوك الرأسمالية، وربما أيضا من أخطاء الحكومات المحلية التي اتبعت سياسات تنموية غير رشيدة،ترتد على سكان الجنوب الذين يدفعون ثمن هذه الأزمة ويتوجب عليهم العمل أوقاتا إضافية لكي يتم تسديد هذه الديون وتسديد فوائدها مما يزيد من فقر الفقراء في الجنوب ويساعد على زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب ويكرس هيمنة الشمال على الجنوب.

الهيمنة الاقتصادية المباشرة:

إن نهب واستغلال الشمال لموارد الجنوب لم يتوقف مطلقا منذ بدأ الغزو الاستعماري قبل 400 سنة. فاستنزاف ثروات الجنوب مازال قائما ومستمرا بأشكال متنوعة، واضحة أحيانا ومتسترة أحيانا أخرى، وما إغراق الجنوب بالديون الخارجية سوى شكل واحد من أشكال الاستغلال الاستعماري،بيد أنه حتما ليس بالشكل الوحيد. فبالإضافة إلى آليات الديون التي تحولت مؤخرا إلى إحدى أهم القضايا الدولية المعاصرة فإن الجنوب يعاني كذلك من استمرار هيمنة الشمال الكاملة على التجارة الدولية وعلى مصادر التقنية، وهيمنته الاقتصادية المباشرة على الموارد الطبيعية والخامات المعدنية وخصوصا الخامات المولدة للطاقة (كالنفط والغاز).

إن الجنوب غني بختاماته وثرواته الطبيعية. ففي الوقت الذي يوجد 90٪ من صناعات ومصانع العالم في الشمال فإن 90٪ من المواد الأولية والخامات المعدنية التي تسير هذه الصناعات والمصانع هي في الجنوب. إن القسم الأكبر من المواد الخام الصناعية كالألومنيوم والكروم والكوبالت والنحاس والحديد والرصاص والمطاط الصناعي والنيكل والفوسفات والقصدير والزنك والمنغنيز بالإضافة إلى النفط والغاز الطبيعي موجود خارج دول الشمال، وبالتحديد موجود في الجنوب. ويعتمد الجنوب اعتمادا كليا على هذه المواد الأولية، فهي تشكل 80٪ من جميع صادراته، و90٪ من مساهمته في التجارة الدولية، وهي مصدر دخله الوحيد، كما أنها المصدر الوحيد للعملات الأجنبية. لكن رغم غنى الجنوب بهذه الخامات ورغم محوريتها بالنسبة لاقتصادياته إلا أنه لم يستكمل بعد تحرير هذه الثروات لطبيعية من السيطرة الأجنبية، ولم يتمكن من فرض سيادته الكاملة عليها.

كذلك فإن الجنوب نتيجة افتقاره إلى المعارض العلمية والإمكانات التقنية والكوادر الفنية لم يتمكن من استغلال هذه المصادر والحصول على العائد المناسب والسعر الملائم والثابت، وذلك لشدة تعرض أسعار هذه المواد الأولية للتقلبات العنيفة في الأسواق العالمية واستمرار انخفاضها النسبي إزاء أسعار السلع المصنعة.لقد ظلت هذه الخامات عرضة للاستغلال الأجنبي الذي استغل الظروف الاقتصادية والتقنية والبشرية القاهرة للجنوب لترسيخ هيمنته الاقتصادية المباشرة على هذه الثروات،فالشركات الرأسمالية الاحتكارية مازالت حتى الآن تسيطرعلى60-80٪ من إجمالي إنتاج اثنتي عشرة مادة رئيسة من المواد الخام الصناعية. وبلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية وحدها حوالي 35 ألف مليون دولار في مجالات التعدين التي شهدت نموا هائلا يوازي 13٪ سنويا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[46]. ولقد تزايد باضطراد استيراد الشمال للخامات المعدنية وبلغ في السنوات الأخيرة درجات عالية، حيث إنه يستورد 86٪ من جميع احتياجاته من خام الألومنيوم، و96٪ من الكروم،و 98٪ من الكوبالت، و51٪ من خام الحديد، و56٪ من الرصاص، و100٪ من المطاط الصناعي، و 64٪ من الزنك، و91٪ من القصدير.

لذلك ونتيجة لهذا الاعتماد المتزايد على المعادن والخامات الأولية تزايد أيضا حرص الشمال على الاحتفاظ بملكية هذه المناجم. فالشمال يدرك تماما الأهمية الاستراتيجية لهذه الخامات والمعادن، فهي «مفتاح القوة الاقتصادية»[47]، وهي مصدر مضمون للأرباح، وهي علاوة على ذلك أساسية للصناعات الحديثة بحيث إن كل ما تنتجه مصانع العالم يتكون في الأساس من المواد الأولية والخامات المعدنية الموجودة في الجنوب. إن الجنوب هو الذي ينتج المواد الأولية، بيد أن الشمال هو الذي يهيمن عليها، وهو الذي يديرها ويستخدمها ويصنعها ثم يعيد تصديرها وتسويقها إلى الجنوب. لذلك فإنه في الوقت الذي يفقد فيه الجنوب تدريجيا ثرواته الطبيعية ويتخلى عن رأس ماله ويزداد فقرا، في هذا الوقت بالذات يضاعف الشمال ثرواته ويحقق أيضا تقدمه ويزداد غنى ورفاهية. ويخوض الجنوب نضالا متعدد الجوانب لإنهاء هذا الوقع الاقتصادي الشاذ والمجحف بحقه. ويقع هذا النضال ضد الهيمنة الاقتصادية المباشرة في قلب الصراع الشامل

القائم بين الشمال والجنوب. وتشكل الخامات المولدة للطاقة وخصوصا النفط أهم محاور هذا الصراع اليوم. اتخذ النفط في الآونة الأخيرة موقعا ارتكاز يا في سياق صراع الشمال والجنوب. وتحول الصراع على النفط إلى مواجهة اقتصادية ودبلوماسية وإعلامية شاملة بين دول الجنوب المنتجة والمصدرة ودول الشمال المستهلكة للنفط. واشتدت هذه المواجهة بشكل خاص بعد سنة 1973، وأصبحت ذات أبعاد دولية وأحسن الجنوب استغلال أزمة الطاقة العالمية وحقق انتصارات مهمة خلال الفترة (1973-1982) على الشمال الذي استطاع بعد ذلك أن يستوعب أزمة الطاقة، بل يحدث صدمة نفطية معاكسة زعزعت سيطرة الجنوب المؤقتة على السوق النفطية العالمية، وأعادت للشمال هيمنته على النفط مرة أخرى.

لقد كان النفط أحد أهم وأقوى أسلحة الجنوب في صراعه التاريخي مع الشمال. فالنفط هو بلا شك محور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وأصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية.ولهذا فقد سمى هذا العصر، من بين أمور عديدة، عصر النفط.ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب،بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم[48]. كذلك لم يعد النفط مجرد سلعة تجارية عابرة، حيث أصبح الآن أهم سلعة في التجارة الدولية وشكل ثمن إجمالي هذه التجارة. ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية كالتي استحوذ عليها النفط. ونتيجة اتساع استعمالات النفط في الحياة المعاصرة،ونتيجة حوريته بالنسبة لاقتصاديات الشمال والجنوب معا، فإنه تحول إلى سلعة استراتيجية أكثر مما هو سلعة تجارية.كما أصبحت الاعتبارات السياسية أكثر تحكما في النفط من الاعتبارات التجارية أو الاقتصادية البحتة. يقول الدكتور محمد الرميحي في كتابه «النفط والعلاقات الدولية»: «مازال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية. فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى، وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة»[49].

جدول رقم 11

إنتاج النفط الخام في العالم في الفترة من

1973 إلى 1987 (مليون برميل يوميا)

السنة	مجموع الإنتاج العالمي	إنتاج الأوبك	حصة الأوبك من الإنتاج العالمي
1973	56972	30989	%53
1974	56869	30733	%53
1975	55266	27156	%49
1976	59787	30738	%51
1977	61874	31252	%51
1978	62462	29807	%47
1979	65257	30929	%46
1980	62120	26963	%43
1981	58362	22721	%38
1982	55242	18651	%32
1983	55073	16988	%29
1984	55776	14310	%25
1985	53483	15812	%28
1986	55880	17401	%31
1987	54650	19722	%35

إن النفط كأي مادة أولية أخرى قابل للنضوب. فالمخزون العالمي من النفط محدود. والاكتشافات الكبرى قد توقفت في الوقت الذي يزداد فيه الإنتاج والاستهلاك العالمي، ويزداد فيه أيضا عدد الدول المستهلكة للنفط، وتزداد فيه شراسة استهلاك الدول الصناعية في الشمال التي تستهلك القدر الأكبر من الاحتياطات النفطية في العالم. ويبلغ متوسط إنتاج العالم من النفط حوالي عشرين ألف مليون برميل سنويا، أي بمعدل 50-53 مليون برميل يوميا[50]. ومنذ اكتشاف النفط سنة 1890 والإنتاج العالمي منه يزداد سنويابمعدل7٪ ويتضاعف إجمالي الإنتاج العالمي كل عشر سنوات تقريبا. ويقدر إجمالي ما تم إنتاجه من النفط منذ اكتشافه حتى اليوم بحوالي 600 ألف مليون برميل،ويتوقع أن يصل إجمالي الإنتاج النفطي العالمي إلى 1200 مليون برميل بحلول سنة 2000(انظر جدول رقم 11)

وبالرغم من هذا الإنتاج السنوي الهائل إلا أن العالم لم يستهلك حتى الآن سوى 34٪ فقط من إجمالي المخزون العالمي من النفط الذي يقدر بحوالي ألفي ألف مليون برميل. أما حجم الاحتياطي المؤكد من النفط فإنه يبلغ 887 ألف مليون برميل[51]. أي أن الاحتياطي المؤكد من النفط والقابل للاستغلال التجاري حسب التقنيات المتاحة حاليا يزيد على كل ما تم إنتاجه واستهلاكه خلال المائة سنة منذ اكتشاف النفط في العالم.بيد أنه منذ منتصف السبعينات والعالم يستهلك من النفط أكثر مما يكتشف، مما يعني أن العمر الافتراضي للنفط أخذ في الانكماش، وربما لن يتجاوز في أحسن الأحوال أربعين سنة إذا ما استمر الاستهلاك العالمي على المعدل اليومي الراهن نفسه. لذلك فإن النفط الخام كمادة ناضبة وغير متجددة يزداد ندرة على المدى البعيد رغم أن أرقام الاحتياطي العالمي المعلنة في سنة 1988 تبعث على الأمل.(انظر جدول رقم 12).

إن دول الشمال هي أكثر دول العالم استهلاكا للنفط،فهي تستهلك فيما بينها 85٪ من إجمالي الإنتاج النفطي العالمي.أما الولايات المتحدة فهي بلا شك أكثر دول العالم استهلاكا للنفط على الإطلاق حيث إنها تستهلك 18 مليون برميل من النفط يوميا.إن الولايات المتحدة ليس فقط تستهلك كثيرا ،وإنما كما يقول موررير غورنييه:«تهدر كثيرا أيضا»[52]. ويكمن السبب في الهدر الشديد للنفط إلى سعره الرخيص نسبيا، حيث كان سعر النفط

جدول رقم 12

إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي في سنة 1988

المنطقة	حجم الاحتياطي	النسبة المئوية	العمر الافتراضي
العالم	887.3 ألف مليون برميل	%100	43.6 سنة
دول الأوبك	668.8 ألف مليون برميل	%75.4	103 سنة
دول الشرق الأوسط	564.7 ألف مليون برميل	%63.7	123.3 سنة
قارة أمريكا	146.4 ألف مليون برميل	%16.5	25.3 سنة
أوروبا الغربية	22.4 ألف مليون برميل	%2.5	15.7 سنة
الدول الاشتراكية	79.2 ألف مليون برميل	%8.9	13.9 سنة
آسيا	19.4 ألف مليون برميل	%2.2	17.1 سنة

وإلى وقت قريب أرخص من سعر أي سلعة أولية أخرى في التجارة الدولية. لذلك فقد كان النفط بسعره الرخيص وإنتاجه الوفير وراء انتعاش اقتصاديات الشمال في الفترة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وإلى سنة 1973 حيث كانت الشركات النفطية الاحتكارية هي المهيمنة كليا على الصناعات النفطية به العالم.

كان النفط، إلى وقت قريب، ملكا خاصا من ممتلكات الشركات النفطية الاحتكارية العملاقة التي تعرف باسم «الشقيقات السبع». وكانت هذه الشركات الاحتكارية الكبرى هي القوة الوحيدة التي تحتكر النفط إنتاجا وتكريرا وتسويقا إلى أن استطاعت دول الجنوب المصدرة للنفط اتخاذ قرار جماعي سنة 1973 بفرض سيادتها الوطنية على هذه المادة الأولية الحيوية. بيد أن هذا القرار التاريخي الذي أرجع النفط إلى أصحابه الشرعيين والحقيقيين لم يضعف كثيرا من الموقع المتميز للشركات النفطية الاحتكارية التي ظلت رغم ذلك مستمرة في عملياتها واستثماراتها النفطية،

وظلت تجني الأرباح الهائلة وواصلت نموها المضطرد. لقد ظلت هذه الشركات النفطية العملاقة من حيث المبيعات والممتلكات، ومن حيث الأرصدة المالية والأرباح السنوية أضخم كتلة اقتصادية في العالم الرأسمالي، وظلت حتى الآن على رأس قائمة أضخم الشركات متعددة الجنسيات في العالم المعاصر. ويوجد في العالم حوالي ثلاثين شركة نفطية كبرى منها: سبع شركات عالمية عملاقة «الشقيقات السبع»، ويليها بعد ذلك عشرون شركة نفطية كبرى مستقلة معظمها أمريكية الجنسية. وكانت هذه الحفنة من الشركات النفطية الدولية تحتكر فيما بينها 80٪ من إجمالي الإنتاج النفطي العالمي، و80٪ من إجمالي الطاقة التكريرية في العالم، و50٪ من إجمالي عدد الناقلات النفطية في العالم،كما كانت هذه الشركات تتحكم حتى سنة 1970 في 90٪ من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي[53]. ولقد أتاحت هذه الهيمنة التاريخية الفرصة لهذه الشركات لتسيير الصناعة النفطية تسييرا مركزيا بما يتناسب مع مصالحها الذاتية، وتحقق بالتالي أرباحا خيالية على استثماراتها تصل إلى مئات الملايين من الدولارات. لذلك ونتيجة استمرار تدفق الأرباح فقد احتفظت هذه الشركات بتصدرها قائمة الشركات الاحتكارية الدولية. ففي سنة 1986 بلغت مبيعات اثنتي عشرة شركة نفطية أمريكية[54] حوالي 400 ألف مليون دولار في حين بلغ صافي أرباحها 18 ألف مليون دولار[55]. وتعتبر شركة أكسون، التي عرفت تاريخيا باسم ستاندرد اويل أف نيوجرسي، أكبر الشركات النفطية العملاقة، وهي أيضا أضخم الشركات متعددة الجنسيات في العالم على الإطلاق.ولقد بلغت مبيعات شركة أكسون سنة 1986 حوالي 87 ألف مليون دولار، وبلغ إجمالي رصيدها المالي ثلاثين ألف مليون دولار في حين بلغ صافي أرباحها في السنة نفسها خمسة آلاف مليون دولار[56]. وتتضح ضخامة هذه الشركة النفطية العملاقة عند مقارنة مبيعاتها السنوية بالإيرادات السنوية للمملكة العربية السعودية التي هي أكبر دولة نفطية في العالم. إن إجمالي مبيعات أكسون السنوية يعادل أربعة أضعاف إجمالي الدخل السنوي الكلي للمملكة العربية السعودية، وستة أضعاف إجمالي إيراداتها من النفط. بل إن مبيعات شركة اكسون تعادل خمسة أضعاف إجمالي الناتج القومي لدولة الإمارات العربية التي هي ثاني أ كبر دولة نفطية في الخليج العربي.

لكن رغم ضخامة الشركات النفطية العملاقة إلا أنها اليوم ليست القوة الوحيدة المسيطرة على شؤون النفط. فقد برزت قوى أخرى منافسة كمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك). إن بروز الأوبك هو نتيجة طبيعية لتمادى هذه الشركات في نهبها واستغلالها للنفط وتحكمها اللامنطقي في تحديد الإنتاج والأسعار بما يتناسب مع مصالحها الخاصة ومصالح الدول الرأسمالية دون الأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية للدول المصدرة للنفط في الجنوب .لذلك وفي ظل تنامي الوعي القومي التحرري لدى دول الجنوب المصدرة للنفط بعد الحرب العالمية الثانية قامت هذه الدول بمقاومة عنيفة ضد سيطرة هذه الشركات، وتمكنت من تعزيز سيادتها الوطنية على صناعاتها النفطية. يقول الدكتور محمد الرميحي: «لقد ظهرت ردود فعل قوية ضد شركات النفط العالمية الكبرى من قبل الشعوب التي تنتج أراضيها هذه المادة الأساسية بعد أن تبين لهذه الشعوب تدريجيا مدى الخسارة اللاحقة باقتصادها من جراء استنزاف ثرواتها الوطنية .ففي ظروف انحسار الاستعمار التقليدي بعد الحرب العالمية الثانية، ونمو الوعي القومي والوطني انتشرت أفكار الشك والريبة حول أعمال ومصالح الشركات النفطية العالمية الكبرى العاملة في هذه الأقطار، وبدأت الأسئلة تطرح في الأوساط الوطنية حول حكمة استمرار المصالح الغربية على حساب المصالح الوطنية، ووجدت أقطار عديدة أن استمرار سيطرة شركة أو عدة شركات نفطية عالمية كبرى على اقتصادها الوطني هو امتداد للاستعمار القديم وشكل من أشكال الاستعمار الجديد يتناقض مع السيادة الوطنية»(57) .

لذلك فقد أعلنت دول الجنوب المصدرة للنفط عن قيام منظمة البلدان المصدرة للنفط، الأوبك التي تأسست في 10 ديسمبر 1960 . وضمت الأوبك عند تأسيسها كلا من فنزويلا والكويت والعراق وإيران والمملكة العربية السعودية، ثم لحقت بها ثماني دول نفطية أخرى هي إندونيسيا وليبيا وقطر والإمارات العربية المتحدة والجزائر واكوادور ونيجيريا والغابون ليصبح بذلك مجموع أعضائها ثلاث عشرة دولة نفطية من دول الجنوب. وقد نص الإعلان التأسيس الأول لأوبك على «أن الأعضاء لم يعد بوسعهم البقاء دون مبالاة أمام الموقف الذي ظلت تتخذه شركات البترول حتى الآن لتفرض تأثيرها في تعديل الأسعار، وأن الأعضاء ملزمون بالمطالبة بأن تحافظ

شركات النفط على ثبات أسعارها وعدم تعرضها لكل التقلبات غير الضرورية، كما أن الأعضاء ملزمون بالسعي بكل الطرائق المتوفرة لإعادة الأسعار الحالية إلى المستويات التي كانت سائدة قبل إجراء التخفيضات»[58]. وبرزت الأوبك تدريجيا كقوة جديدة في عالم النفط تنافس جبروت الشركات النفطية الدولية، وتمهد الطريق لفرض السيادة الوطنية على هذه الثروة الناضبة. وحققت الأوبك خلال فترة وجيزة انتصارات ساحقة،واستطاعت أن تحدث تحولات بنيوية مهمة في مجمل العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

وكان لنجاح الأوبك في إحداث هذه التحولات العميقة وفرضها واقعا جديدا في سباق تطوير النظام الاقتصادي العالمي نتائج بالغة الأهمية بالنسبة لمجمل الصراع بين الشمال والجنوب. وقد تم تعزيز هذه النتائج عندما اتخذت دول الأوبك قرارها التاريخي برفع أسعار النفط بنسبة 400٪ سنة 1973 .يقول الدكتور محمود عبد الفضل: (جاء قرار منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك برفع سعر النفط الخام عام 1974 أربعة أمثاله ليضرب مثالا هاما لما يمكن إحداثه من تغير ملموس في ميزان القوى بين الدول الصناعية الغنية والدول المصدرة للسلع الأولية، إذ أتاح هذا القرار آفاقا جديدة لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية»[59]. لقد كان سعر برميل نفط الأوبك في سنة 1972 أدني من سعر برميل النفط في أي مكان آخر في العالم ولم يكن يتجاوز ثلاثة دولارات للبرميل الواحد .وبقرار مستقل من الأوبك ارتفع سعر برميل النفط إلى 8 ,5 دولار في بداية 1973. وبعد شهرين أرتفع سعر برميل النفط مرة أخرى إلى65 ,11 دولار. ثم واصل سعر برميل النفط ارتفاعه الصعودي ليبلغ 13 دولارا سنة 1977 ,و18 دولارا سنة 1978، ثم أصبح 26 دولارا سنة 1985، وقفز أخيرا إلى 36 دولارا سنة1981.

واكتشف العالم فجأة أهمية دول الأوبك المالية والسياسية. فدول الأوبك لم تعد دولا فقيرة وضعيفة، بل إنها أصبحت الآن تتحكم في أهم مادة من المواد الأولية الحيوية في العالم. وأصبحت سياسات الأوبك مؤثرة مباشرة في البناء الاقتصادي العالمي، أما قراراتها فقد أصبحت حيوية بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية في الشمال.واستطاعت دول الأوبك أن تزيد من إنتاجها النفطي باضطراد بحيث إنها أصبحت مسيطرة على 60٪ من

إجمالي الإنتاج النفطي العالمي، و90٪ من إجمالي الصادرات النفيطة إلى الدول الصناعية الرأسمالية، و95٪ من أجمالي النفط المتحرك في التجارة الدولية[60]، و75٪ من إجمالي الاحيتاطي النفطي العالمي، أي حوالي 670 ألف مليون برميل من النفط الخام وذلك في سنة 1988. لقد كان عقد السبعينات من القرن العشرين هو بحق عصر النفط وعصر الأوبك حيث تجاوزت نجاحات الدول المصدرة للنفط وتأثيرها في العلاقات المالية والتجارية الدولية كل التوقعات والتقديرات.وتحولت الأوبك إلى رمز مهم في العالم،وإلى مصدر قوة لدول الجنوب وإلى نموذج تقتدي به هذه الدول في سعيها للتصدى للشركات متعددة الجنسيات.وحصلت الأوبك، كما كان متوقعا، على تعاطف وتأييد تلقائي وعارم من شعوب ودول الجنوب الأخرى حيث كان «إحساس شعوب العالم الثالث بأن ما فعلته الأوبك والعرب يعد في الواقع انتصارا لها. إن هذه الشعوب تحس إحساسا عميقا أن ثرواتها الطبيعية ومواردها الأولية ومعادنها ومنتجاتها الزراعية قد نهبت طويلا ومازالت تنهب. وهذه الشعوب تحس أن التقدم والرخاء اللذين حققتهما الدول الغربية يرتكزان على نهب ثرواتها. لذلك كان رفع أسعار النفط مسألة طبيعية في نظر هذه الشعوب لإزالة الظلم الاقتصادي الطويل الذي حاق بالدول المنتجة للبترول، وكان إقدام الأوبك والعرب على رفع الأسعار نموذجا يحتذي به وأملا يراود هذه الشعوب في رفع أسعار منتجاتها وزيادة دخولها حتى تستطيع أن تحقق آمالها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي»[61].

لقد تحولت الأوبك إلى أداة سياسية واقتصادية ضخمة بيد الجنوب، لكن وكما كان متوقعا فإن الشمال لم يستسلم لمضغوطات وتحديات الأوبك.وأعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أن الأوبك والأزمة النفطية «ستقهر الغرب حتما إذا لم يتخذ الغرب التدابير اللازمة على الفور»[62]. لذلك نشطت دول الشمال لمواجهة الأوبك وقامت بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة.كان الهدف من تأسيس هذه الوكالة هو العمل على تحطيم قوة الأوبك وتحطيم ما تمثله الأوبك كنموذج لدول الجنوب الأخرى، كما كان من بين أهداف الوكالة الدولية للطاقة إعادة سيطرة الشمال على النفط وإعادة ترتيب السوق النفطية إلى ما كانت عليه قبل تفجر الأزمة النفطية سنة

1973. وبعد عشر سنوات من العمل والتخطيط ومن الالتزام الصارم ببرامج واقتراحات الوكالة الدولية للطاقة استطاعت دول الشمال بالفعل تجاوز أزمة الطاقة وإعادة سيطرتها على النفط وقلب موازين القوى لصالحها، كما استطاعت هذه الدول تقليص وتحجيم الأوبك وزعزعة وحدتها وتفريغ حلم الجنوب في إحداث تغيرات جذرية في النظام الاقتصادي العالمي الراهن. يكمن نجاح الشمال في إعادة سيطرته على السوق النفطية مرة أخرى إلى عدة عوامل أهمها: أولا: تطبيق برنامج صارم بهدف تقليل اعتماد دول الشمال على النفط بشكل عام كمصدر للطاقة. فقد انخفض بالفعل اعتماد الشمال على النفط كمصدر للطاقة من 46٪ سنة 1975 إلى 31٪ سنة 1983، وذلك من خلال تطوير بدائل من النفط من ناحية وترشيد استهلاك النفط من ناحية أخرى. ثانيا، العمل على بناء مخزون ضخم من النفط لاستخدامه في الظروف غير العادية واستغلاله عند الضرورة للضغط على الأسعار. واستطاعت الولايات المتحدة تخزين 600 مليون برميل من النفط، كما استطاعت دول الشمال الأخرى بناء مخزون نفطي احتاطي يكفي 120 يوما دون الحاجة إلى استيراد نفط إضافي من دول الأوبك.ثالثا، تقليل الاعتماد على نفط الأوبك بشكل خاص، وذلك من خلال تكثيف عمليات التنقيب عن النفط خارج مناطق الأوبك مما أدى إلى هبوط حاد في نصيب الأوبك من الإنتاج النفطي العالمي حيث أصبح لا يتجاوز25٪ سنة 1984 بعد أن كان 53٪ سنة 1974. رابعا، تنشيط دور النفط البريطاني ونفط بحر الشمال واستخدامهما كسلاح لخفض الأسعار.فقد ضاعفت بريطانيا إنتاج نفط بحر الشمال فجأة وبمعدل سنوي يبلغ 61٪ بحيث بلغ الإنتاج النفطي البريطاني في سنة 1985حوالى 2,5 مليون برميل يوميا، وتحولت بريطانيا إلى ثاني أكبر دولة منتجة للنفط في العالم،بل إنها أصبحت تنتج أكثر من المملكة العربية السعودية. ونتج عن ذلك إغراق الأسواق بالنفط الخام، وزاد العرض على الطلب وحدث انهيار كلى في أسعار النفط، ولم تتمكن الأوبك حتى الآن من مواجهة هذا الانهيار السريع في سعر برميل النفط. فبعد أن كان سعر برميل النفط 34 دولارا سنة 1982 هبط إلى أقل من عشرة دولارات سنة 1986،ثم عاود الارتفاع إلى 16 دولارا سنة1987، وظل يتأرجح بين 14 و18 دولارا سنة 1988. ومع انخفاض سعر برميل النفط

انخفض أيضا الإنتاج اليومي للأوبك إلى 15 مليون برميل بعد أن كان 31 مليونا سنة1981. وأصبحت دول الأوبك التي تمتلك 75٪ من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي لا تنتج سوى 33٪ من الإنتاج العالمي في حين أن الدول النفطية الأخرى التي لا تمتلك سوى 25٪ من الاحتياطي العالمي تنتج 66٪ من الإنتاج النفطي العالمي. وأثر كل ذلك في عائدات الأوبك التي تراجعت إلى حوالي 130 ألف مليون دولار سنة 1987. وفقد نفط الأوبك أهميته النسبية كما فقدت الأوبك بريقها ورونقها، وانكمش موقعها السياسي والدبلوماسي في العالم،كما انحسر تأثيرها الدولي الذي كان بارزا في السبعينات.

ولم تكتف دول الشمال بهذه الإجراءات والخطط بل إنها قامت أيضا بشن حملة إعلامية ودعائية شرسة، وشجعت موجة عداء بغيضة ضد الأوبك، الدول العربية منها خاصة.كما تسببت دول الشمال في إشعال حروب واضطرابات بين دول الأوبك (الحرب بين العراق وإيران)، وعملت على«الإطاحة بالأوبك من الداخل»[63]. كما نجحت دول الشمال في ربط العديد من دول الأوبك بديون ضخمة تجاوزت 150 ألف مليون دولار والتي استخدمت للضغط على هذه الدول وابتزازها والإيعاز إليها للتمرد على سياسات وقرارات الأوبك. وكان كل ذلك لم يكن كافيا لإضعاف الأوبك حيث ارتكبت دول الأوبك أخطاء قاتلة من صنعها، وانغمست في الخلافات الهامشية والجانبية بين أعضائها. كما لم تتقيد دول الأوبك باستراتيجية إنتاجية وتسعيرة موحدة، وفشلت لجان الأوبك المتخصصة في قراءة أوضاع ومستجدات السوق النفطية قراءة دقيقة وواقعية.

إن جميع هذه السياسات والعوامل والمتغيرات ساعدت دول الشمال على امتصاص الصدمة النفطية التي تفجرت سنة 1973، وتمكنت من تجاوز أزمة الطاقة وإحداث صدمة نفطية معاكسة تفجرت 1982 وتضررت منها أكثر ما تضررت دول الجنوب المنتجة والمصدرة للنفط.واستطاع الشمال، بقيادة الوكالة الدولية للطاقة، أن يعلن انتصاره على الأوبك في قمة طوكيو التي ضمت رؤساء وزعماء سبع دول صناعية هي الولايات المتحدة واليابان، وإيطاليا، وكندا وألمانيا الغربية، وبريطانيا وفرنسا.بيد أنه في الوقت الذي أعلن فيه الشمال انتصاره كانت للأوبك تستعد للاحتفال بمرور25 سنة

على قيامها، لكن هذا الاحتفال تم بخجل ومن دون أفراح.

إن انتهاء الصراع الحاد على النفط لغير صالح الأوبك لم يكن يعني نهاية الأوبك وخروجها كليا من السوق النفطية. فبالرغم من الهزيمة الموجعة ظلت الأوبك صامدة واكتشفت دول الجنوب المصدرة للنفط أنه لا بديل لها من الأوبك خصوصا وأن كل التوقعات تؤكد على تزايد احتياجات الشمال من النفط مستقبلا وتزايد اعتماده على نفط الأوبك تحديدا. إن النفط،كما يقول الدكتور وليد خدوري، سيبقى(هو محور سياسة الطاقة العالمية في المستقبل)[64]. لذلك فإن على دول الأوبك أن تضع منذ الآن سياسات نفطية واقعية وتستفيد من التجربة السابقة وتستعد لمواجهة مصيرية جديدة مع الشمال الذي ما زال يهيمن هيمنة اقتصادية مباشرة على الجنوب.

الهيمنة الثقافية:

ويبقى أخيرا القول إنه إذا كان الاستعمار ظاهرة تاريخية معقدة فإن الاستعمار الجديد هو من دون منازع أكثر تعقيدا، خصوصا وأنه لا يقتصر على أشكال الهيمنة التقليدية ولا يقتصر على الهيمنة الاقتصادية، وإنما يتضمن أيضا أشكالا متنوعة من الهيمنة الثقافية والإعلامية والأيديولوجية والفكرية. إن الاستعمار الفكري والثقافي هو بلا شك «أسوأ أشكال الاستعمار»[65]. وتكمن خطورة هذا الاستعمار في أنه يقوم بدور ارتكازي في عقلنه الهيمنة الاقتصادية وهو شرط أساسي من شروط ديمومة استغلال الشمال لثروات واقتصاديات الجنوب. ويوظف الشمال إمكاناته التقنية الضخمة ووسائل الإعلام وقنوات الاتصال المختلفة لكي يخضع ثقافات الجنوب لتوجهاته وقناعاته الأيديولوجية الخاصة. كما يقوم الشمال بتصدير تجربته الحياتية والحضارية والتنموية وتعميمها عالميا ويصورها بأنها هي التجربة الحياتية الناجحة والمثالية والتي تستحق دون غيرها أن تكون نموذجا جديرا بالاقتباس والمحاكاة.

ولا شك أن الشمال يوظف الإعلام والثقافة وحتى العلم لخدمة أهداف هيمنته على العالم المعاصر. وقد استطاع من خلال هذا التوظيف أن يخضع الجنوب ثقافيا وفكريا وأن يعده نفسيا وعاطفيا لتقبل نموذج الشمال الحياتي والحضاري والإيديولوجي. إن قيم ومفاهيم وتصورات الشمال هي القيم

والمفاهيم الحياتية الأكثر انتشارا على الصعيد العالمي. ومن الطبيعي أن يتشرب الجنوب وخصوصا فئاته الحاكمة والمرفهة، بهذه القيم والتصورات التي أصبحت تمارس فكرا وسلوكا. لذلك فإن الهيمنة الثقافية لا تفرض فرضا من قبل الدول الاستعمارية وإنما يتم قبولها تدريجيا وطوعا من الفئات الحاكمة التي تقوم بعد ذلك بترويجها بين شعوب الجنوب.

ولا يكتفي الشمال بهذا القبول الطوعي لقناعاته وتصوراته الثقافية والأيديولوجية، وإنما يقوم دوريا بتعزيزه وترسيخه مستعينا على ذلك بالشركات متعددة الجنسيات وبمؤسسات الإعلانات الدولية ووكالات الأنباء العالمية وبجيش هائل من الفنيين والخبراء وعلماء النفس ومن الذين يتقنون فن تزييف الوعي وترويض العقول[66]. كل ذلك من أجل نشر الثقافة الرأسمالية والتجارية الاستهلاكية وتعميم النموذج الرأسمالي وخصوصا النموذج الأمريكي الخارق والمرفه والذي أصبح يسكن، كما يقول الدكتور فؤاد زكيا، «داخل عقولنا ونفوسنا»[67]. إن هذه القوى وعلى رأسها المؤسسات الإعلامية الاحتكارية تقوم مشتركة بتشويه الثقافات الوطنية والشعبية المحلية في الجنوب، وتتعمد تشويه صورة الجنوب لذاته وتحريف في قيمه لماضيه و حاضره ومستقبله، وتعمل على إحداث تخريب ثقافي هائل. لذلك لم يعد دور الشركات متعددة الجنسيات مقتصرا على النهب والاستغلال الاقتصادي، بل إنه يتعدى ذلك إلى التخريب الثقافي وخلق نموذج ثقافي استهلاكي عالمي. كما لا يتوقف نشاط هذه الشركات الرأسمالية على الاحتكار المالي والتجاري، وإنما يمتد إلى الاحتكار الإعلامي والفني والتقني والثقافي. فهناك عدد صغير من هذه الشركات (لا يزيد على خمس عشرة شركة) تتحكم في كافة المواد والوسائل والمؤسسات والتقنيات الإعلامية والإعلانية في العالم. بل إن أربع وكالات أنباء رأسمالية (هي رويتر، وأسوشيتد برس. ويونايتد برس، وفرانس برس) تحتكر فيما بينها 80٪ من إجمالي تدفق المعلومات الدولية، وتكرس هذه الوكالات 80٪ من أنبائها لدول الشمال. وتتصدر وكالات ومؤسسات الأنباء التابعة للولايات المتحدة موجة الهيمنة الثقافية والإعلامية في العالم، حيث إنها تسيطرعلى 75٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من البرامج التلفازية، و90٪ من إجمالي الأخبار المصدرة، و82٪ من إنتاج المعدات الإعلامية والإلكترونية، و90٪ من المعلومات

المخزنة في الحاسبات الإلكترونية[68].

إن الهيمنة الإعلامية التي يمارسها الشمال هي تجسيد طبيعي للنظام الإعلامي العالمي الراهن والذي يقوم على التفاوت الهائل في التبادل الإعلامي لصالح الشمال.يقول الدكتور مصطفي المصمودي: إن النظام الإعلامي العالمي الراهن هو جزء لا يتجزأ من الإرث الاستعماري السياسي والاقتصادي. ومن خصائصه البارزة «أن البلاد المتقدمة تسيطر على دورة المعلومات في العالم من البداية إلى النهاية»[69]. وتوضح الدكتورة عواطف عبد الرحمن عمق الهيمنة الإعلامية وذلك من خلال عرض عدة محددات مهمة تميز انحياز النظام الإعلامي العالمي الراهن لصالح الشمال. ومن أهم هذه المحددات:

1- إن شركة من الشركات متعددة الجنسيات أو وكالة من وكالات الأنباء الاحتكارية هي التي تنتج في العادة المادة الإعلامية في عالمنا المعاصر.

2- إن المادة الإعلامية التي تنتجها هذه الشركات تتضمن في الغالب ثقافة استهلاكية وتجارية ورأسمالية، وتحمل التفصيلات الأيديولوجية العامة أو الاتجاهات الحياتية والسلوكية السائدة في الدول الرأسمالية.

3- أما الجمهور المتلقي لهذه المادة الإعلامية فهو الفئات الحاكمة والشرائح الاجتماعية العليا والمتوسطة في دول الجنوب رغم أن معظم الفئات الاجتماعية الأخرى تتأثر أيضا بمضمون هذه المادة الإعلامية والإعلانية.

4- إن تأثير المادة الإعلامية، التي تنقل عبر الإذاعة أو التلفاز أو الصحف أو من خلال الكتب والأشرطة والأسطوانات، يكون في العادة بالغ القوة على الجمهور المتلقي، ويهدف إلى إحداث تحولات في الاتجاهات الاجتماعية والثقافية وخصوصا فيما .يتعلق بإيصال صورة إيجابية وجذابة لنمط الحياة في الشمال[70].

ويرتبط هذا الاستعمار الإعلامي ارتباطا وثيقا بالهيمنة الثقافية والأيديولوجية والتي هي بحق أهم أسلحة الشمال وأكثرها فاعلية في ديمومة هيمنته التاريخية على الجنوب. لذلك فإن مواجهة الهيمنة الثقافية هي بلا شك أكثر صعوبة. إن هذه المواجهة تتطلب إعادة النظر في مجمل التصورات والمعتقدات والبديهيات السائدة الآن في الجنوب. كما أن إنهاء

الهيمنة الثقافية والأيديولوجية يتطلب إرادة سياسية حديدية وقدرات حضارية ربما لا تتوفر للجنوب حاليا. إن خطورة الهيمنة الثقافية تكمن في كونها مرتبطة في الأساس برغبات وتوجهات وسياسات الفئات الحاكمة في الجنوب. فالقضاء على هيمنة الشمال الثقافية والفكرية لن يتم إلا بالقضاء على هيمنة وتسلط الفئات والشرائح الحاكمة حاليا في الجنوب. إن هذه الشرائح الحاكمة هي التي تحتضن الأيديولوجية الاستعمارية، وتتبنى المشروع الحضاري الرأسمالي، وتروج للقيم والمفاهيم والتصورات العصرية والحديثة، والتي تعمل جميعها على تعميق حالة الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي، وتعقلن تغلغل الشركات الاحتكارية في اقتصاديات الجنوب.وتسترشد هذه الفئات الحاكمة في سياساتها التنموية بجملة مترابطة من المقولات والفرضيات والقنا عات المرتبطة في الأساس بنظريات التنمية التقليدية السائدة في الشمال[71].

تقول هذه النظريات إن مجتمعات الجنوب هي في جوهرها مجتمعات تقليدية، وإنها تتجه جميعا في تطورها نحو نموذج المجتمعات الرأسمالية والليبرالية العصرية القائمة في الشمال. وتقول أيضا إن مجتمعات الجنوب هي الآن في مرحلة تاريخية محددة على الخط البياني التصاعدي لتطور المجتمعات. فهي تعايش حاليا مرحلة طبيعية من النمو تشبه تلك المرحلة التاريخية التي مرت بها الدول الرأسمالية في أوروبا. لذلك فإن المشكلات والأزمات التي تواجهها مجتمعات الجنوب اليوم قريبة جدا من تلك الصعوبات التنموية التي مرت بها الدول الصناعية الأوروبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وعليه فإن مجتمعات الجنوب بحاجة ماسة لاستيعاب ودراسة تاريخ دول الشمال الصناعية المتقدمة والحديثة، وهي أيضا بحاجة إلى مساعداتها الفنية والتنظيمية والفكرية والمادية لكي تتمكن بذلك من اختصار معاناتها وأزماتها التنموية الراهنة. بيد أنه إذا أرادت دول الجنوب اختصار معاناتها فإن عليها أيضا تقليد الإنجازات الاقتصادية والصناعية والحضارية لدول الشمال، وتشجيع تغلغل رأس المال الأجنبي في اقتصادياتها، واقتباس النظم والأفكار والمفاهيم السائدة في الشمال. إن على دول ومجتمعات وشعوب الجنوب الانفتاح على القيم والمفاهيم والتصورات والسلوكيات الحديثة والعصرية، ذلك إن موجة التحديث والعصرنة هي موجة عارمة

تنتشر تدريجيا في جميع مجتمعات العالم من دون استثناء، ولا يمكن صد أو مقاومة موجة التجديد والتحديث. فجميع المجتمعات ستتأثر وستتحول في يوم ما إلى مجتمعات حديثة وعصرية كما هو قائم الآن في الشمال. إن دول الشمال الرأسمالية والصناعية والحديثة هي السباقة إلى التحديث والعصرية، فهي لذلك تستحق أن تكون النموذج والمثال الذي ينبغي الاقتداء والاحتذاء به. وعلى دول الجنوب التقليدية أن تتعلم من خبرات وتجارب هذه الدول لأنها تجسد لها المستقبل وما ستكون عليه هي مستقبلا، أي أن مستقبل الجنوب حتما قريبا مما هو سائد وقائم الآن في الشمال.

هكذا تدعي نظريات الشمال،وهكذا يفهم الشمال ماضي وحاضر ومستقبل الجنوب. وهكذا أيضا تؤمن الفئات الحاكمة في الجنوب وتسير مجتمعاتها وفق هذه المقولات والتصورات وتصل بها إلى مستقبل حدد سلفا من قبل الشمال. وهكذا حكم على الجنوب أن يفهم ويتصور تاريخه وواقعه ومستقبله. وهكذا يستطيع الشمال أن يتغلغل إلى فكر ووجدان وعواطف الجنوب، وأن يستعمره أيديولوجيا ويبهره حضاريا ويأسره من الداخل كما وضعه في الأسر من الخارج. ذلك أن نظريات الشمال ومقولاته في التاريخ والتنمية والتطور والتي تقدم على أنها مقولات علمية وحقائق موضوعية لا تتعدى في الحقيقة كونها ادعاءات أيديولوجية وتزييف هائل للتاريخ. لكن مادامت هذه المقولات النظرية هي السائدة عالميا وهي المتغلغلة في الجنوب فإن هيمنة الشمال ستظل أيضا قائمة. ولن يتم تحرير الجنوب ثقافيا إلا بالثورة على هذا الفهم والتصور الاستعماري وانتزاعه من العقول والتصدي له بالنقد. إن الجنوب بحاجة إلى طرح تصوره الخاص عن ماضية وحاضره ومستقبله،وهو بحاجة إلى فهم جديد لتاريخه وواقعه يكون أكثر دقة وموضوعية وعلمية، ويتطابق مع الوقائع والحقائق الاجتماعية السائدة في الجنوب، ويكون في الأساس نابعا من تجاربه الحياتية الخاصة.

لقد بدأ هذا التصور البديل في التشكل في الآونة الأخيرة. واستطاع عدد من الكتاب والمنظرين والمفكرين الوطنيين في الجنوب بلورة سلسلة من الأطروحات والمقولات والفرضيات المغايرة تماما لمقولات ونظريات الشمال. ويرتبط هذا التصور الجديد بنظريات التبعية التي هي حصيلة فكرية طبيعية للخبرات الطويلة التي تراكمت لدى حركات التحرر ولدى الحكومات

الوطنية في الجنوب والتي ناضلت طويلا ضد الاستعمار. إن أكثر ما يميز نظريات التبعية هو رفضها المطلق للمقولات النظرية السائدة في الشمال والجنوب معا. فكتاب التبعية يرفضون مقولة إن تخلف الجنوب هو حالة تاريخية طبيعية، كما يرفضون مقولة إن مجتمعات الجنوب هي مجتمعات تقليدية وإن السبيل للتخلص من التخلف يكمن في الأخذ بالقيم والمفاهيم الحديثة والعصرية وطلب المساعدات من دول الشمال الصناعية والمتقدمة. ويؤكد هؤلاء الكتاب على أن انتشار المفاهيم والنظم الرأسمالية الحديثة على الصعيد العالمي لا يؤدي، كما يعتقد البعض،إلى تحقيق النمو والتطور بل إنه يؤدي إلى عكس ذلك، أي أنه يخلق التخلف ويعمق التبعية. إن تقبل المفاهيم والثقافات الرأسمالية الحديثة والعصرية يعني أيضا تقبل الهيمنة والسيطرة الاقتصادية والسياسية للرأسمالية والاحتكارية الدولية.ويوضح كتاب التبعية أن المرحلة الراهنة التي تعيشها مجتمعات الجنوب تختلف جذريا عن المرحلة الإقطاعية التي مرت بها أوروبا في القرون الوسطى. إن الدول الأوروبية لم تعان في أي وقت من الأوقات من أزمة التخلف ولم تجرب الهيمنة الخارجية ولم تتعرض لتجربة تاريخية قاسية كالتجربة الاستعمارية، ولم تتعرض لنهب واستنزاف ثرواتها الطبيعية، كما أنها لم تخض تجربة السيطرة الإمبريالية وتغلغل الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاديات ولم يتم تشويهها بنيويا نتيجة احتوائها في النظام الرأسمالي العالمي كما هو حاصل بالنسبة للجنوب. لقد تم احتواء الجنوب في النظام الرأسمالي العالمي ونتج من هذا الاحتواء تشوهات اقتصادية وبنيوية عميقة لم تعرفها دول أوروبا في أي وقت من الأوقات. لذلك فإن الأزمات والصعوبات والتحديات التي تواجه الجنوب مختلفة تماما عن تلك التي عايشتها الدول الرأسمالية الأوروبية. فالمرحلة التاريخية الراهنة للجنوب لها قوانينها وآلياتها الخاصة المختلفة عن تلك القوانين والقوى والآليات التي تحكمت في تطور ونمو الشمال. أي أن الجنوب لا يكرر اليوم التاريخ الأوروبي ولا يمكن، بالتالي، أن يكون مستقبله شبيها بحاضر أو مستقبل الشمال. وعليه فإنه لا يمكن للجنوب أن يستفيد من التجارب التاريخية للشمال ولن يفيده أيضا استعارة إنجازاته أو الاستعانة بمفاهيمه أو حتى تقبل مساعداته الفنية والمالية، ذلك أن مصالح كل من الشمال والجنوب متناقضة تناقضا تناحريا.

لذلك فإن الوسيلة الوحيدة للتخلص من التخلف لا تكمن في تقليد الشمال، ولا تكمن في فتح مجالات الاستثمار لشركاته الاحتكارية. وإنما الوسيلة الوحيدة لتجاوز تخلف الجنوب تكمن في فك الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي وبناء تنمية مستقلة تعتمد على القدرات البشرية والفنية المحلية للجنوب(72).

إن هذا التصور البديل ما زال في طور الجنين، ولا شك أنه يتطلب المزيد من الجهد النظري والفكري الجماعي. بيد أن هذا الجهد الفكري وهذا الفهم الجديد هما الخطوة الصحيحة نحو تحرر الجنوب من هيمنة الشمال، تلك الهيمنة إلى دامت طويلا وآن لها أن تنتهي نهائيا. ولا بد لهيمنة الشمال على الجنوب أن تزول لأنها ضد منطق التاريخ ولأن الشعوب الكادحة والمضطهدة هي دائما المنتصرة في النهاية. كما أنه لابد من أن ينتهي انقسام العالم المعاصر إلى شمال غني ومهيمن وجنوب فقير وتابع. بيد أن ذلك لن يتم إلا بتغيير العالم. لكن تغيير العالم يحتاج،كما يقول الدكتور أنور عبد الملك، إلى(صياغة مشروع حضاري جديد،(73). أما كيف تتم صياغة هذا المشروع الحضاري الجديد، وكيف يتم بناء عالم أكثر عدلا وأكثر إنصافا وأكثر سلاما وأكثر إنسانية من عالمنا المعاصر فإن هذا يتطلب أول ما يتطلب فهم حقيقة وجوهر هذا العالم المعاصر، بيد أنه حتما لا ينتهي عند ذلك.

الهوامش

المقدمة:

(1) أنور عبد الملك،تغيير العالم،سلسلة عالم المعرفة، رقم 95، الكويت 1985،ص 13.

(2) معن زيادة، معالم على طريق تحديث الفكر العربي،سلسلة عالم المعرفة، رقم 115،الكويت1987،ص77.

الفصل الأول:

(1) لويس ل. شنايدر، العالم في القرن العشرين، دار مكتبة الحياة، بيروت.

(2) مصطفى المصمودي النظام الإعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة، رقم 94، الكويت 1985،ص333.

(3) يسري الجوهري وناريمان درويش، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 1986،ص 188.

(4) جوزيف كاميللري،أزمة الحضارة، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي-دمشق،1983،ص7.

(5) المصدر السابق،ص6.

(6) المصدر السابق، ص20.

(7) يقول يسري الجوهري وناريمان درويش:«إن المشاكل السياسية العالمية المعاصرة هي مشاكل جامعه شاملة لا تقتصر على السيطرة الأرضية أو بسط النفوذ السياسي على اليابسة أو الهيمنة الاقتصادية على مقدرات أو مقررات الشعوب أو التحليق في الفضاء الخارجي والوصول بالأقمار مختلفة الأغراض والأحجام إلى ما وراء الكواكب الأرضية. إن المشاكل السياسية العالمية تتضمن مشكلة أساسية هي المعايشة السوية للتجمعات البشرية جمعاء على اختلاف أنماطها السياسية وأشكالها الاقتصادية وألوانها الجنسية. إن مشكلة التعايش تكمن في الإجابة على تحقيق أسلوب المعايشة ومكان وزمان هذا التواجد،أي كيف يتم التعايش وما هي الظروف الزمنية الموآتية لمثل هذا التعايش؟ ثم أخيرا أ ين يتم الوفاق والملائمة وعلى أي أرض تكون؟». ص188.

(8) هيوغ أتكن، دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، دار العلم للملايين، بيروت، 1980.

(9) ورد هذا الاستشهاد في كتاب زهير الكرمي، العلم ومشكلات الإنسان المعاصر،سلسلة عالم المعرفة،الكويت، 1978 .ص287.

(10) برتراند رسل،هل للإنسان مستقبل، دار المسيرة بيروت، 1982، ص 23.

(11) Ruth L. Sivard, World Military and Social Expenditures 1986,World Priorities, Washington D.C1986

(12) فؤاد ذكريا،التفكير العلمي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 3، الكويت، 1978،ص197.

(13) زهير الكرمي، العلم ومشكلات الإنسان المعاصر، ص 288.

(14) فؤاد ذكريا، التفكير العلمي،ص 198.

(15) مجلة آفاق علمية «أوليس... يسترق النظر إلى الشمس»، العدد8، ديسمبر،1986،ص38.
(16) مجلة آفاق علمية «الأجيال الأولى من مركبات الفضاء المسيرة شخصيا»، العدد9، يناير،1987،ص42-45.
(17) Henry D.Alken,The Age of Ideology, Mentor Books, New York.1956
(18) عبد الحسين شعبان، الصراع الأيديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره في العالم العربي، دار الحوار، سوريا، 1985،ص11.
(19) Fredrick M.Watkins,The Age of Ideology, Prentice Hall.New Jersey,1964,p2
(20) في. كورتونوف، صراع الأفكار في العالم الحديث،دار دمشق-سوريا، 1981.
(21) David B.Ralston et.al.,Revolution: A Reader, Macmillan, New YOrk, 1971.p 1
(22) أنورعبدالملك، تغيير العالم.
(23) Karl Deutsch,Politics and Government,Honghton Mifflin Co.,New York,1970,
(24) المصدر السابق، ص3.
(25) Richard H,Cox The State in International Relations.Chundler Publishing Co.California,1965,p 19
(26) عبد الخالق عبد الله،التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1986،ص 70.
(27) يقول د. فؤاد ذكريا في كتابه، العرب والنموذج الأمريكي، إن«النموذج الأمريكي يفرض نفسه علينا بقوة متزايدة، والأسلوب الأمريكي في الحياة الذي قد يرفضه الكثيرون في العلن يقابل في السر بإعجاب متزايد، والقوة الأمريكية الاقتصادية والإعلامية تبهر أعدادا متزايدة من العرب، بل إن أجهزة الإعلام في أكبر دولة عربية، وهي مصر، أصبح يسيطر عليها أشخاص لا هدف لهم سوى تجميل صورة أمريكا وعرضها بأزهى الألوان، ولن أكون مبالغا إذا قلت إن هذه الأجهزة قد نجحت بالفعل في إقناع الكثيرين بروعة هذه الصورة. ووصل هذا الاقتناع إلى حد الاقتناع السائد على أعلى المستويات بأن محاكاة النموذج الأمريكي يمكن أن تحل جميع مشكلات بلد كمصر وتدفعها بخطوات سريعة إلى الأمام مادام هذا النموذج قد جعل من أمريكا ذاتها أعظم وأقوى دول العالم في مائتي سنة فقط».دار ابن رشد بيروت،1981،ص 5.
(28) Samir Amin,Imperialism and Unequal Development .Monthly Review Press, New York, 1979,p112
(29) سمير أمين، التطور اللامتكافىء، دار الطليعة، بيروت، 1980،ص 394.
(30) دانيال كولار، العلاقات الدولية، دار الطليعة، بيروت، 1985،ص 151.
(31) عبد الخالق عبد الله،«التخلف:مسبباته،طبيعته وطرق إزالته»،مجلة شؤون اجتماعية، العدد12، السنة 3، ص27.
(32) رينيه دوبو،إنسانية الإنسان،مؤسسة الرسالة، بيروت،1984،ص27.
(33) تختلف الدول المكونة للعالم المعاصر فيما بينها من حيث مجموع وعدد سكانها ومواردها وقوتها العسكرية ومن حيث عقيدتها .كما تختلف الدول عن بعضها بعض من حيث نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .فمثلا توجد في العالم المعاصر نظم سياسية ديمقراطية وسلطوية وشمولية وبرلمانية واوليغاركية وعسكرية.كذلك تباين هذه النظم من حيث كونها نظما ملكية أو جمهورية دستورية أو ديكتاتورية .بالإضافة إلى ذلك هناك أيضا نظم سياسية كونفدرالية وفدرالية ووحدوية.من أجل المزيد من التفاصيل راجع كتاب يحيي الجمل،الأنظمة السياسية المعاصرة،دار النهضة العربية،القاهرة 1969.

(34) إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية،ذات السلاسل، الكويت 1985، ص 669.
(35) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1986، ص 132.
(36) دانيال كولار، العلاقات الدولية،ص 61،ويتساءل دانيال كولار «هل تعكس ظاهرة المنظمات الدولية تضامنا دوليا متناميا بين الأطراف أم أنها على العكس من ذلك تشير إلى تفتت متزايد في المجتمع الدولي المعاصر»؟ ص56
(37) جوزيف كاميللري،أزمة الحضارة،ص114
(38) سمير كرم،الشركات المتعددة الجنسيات،معهد الإنماء العربي،بيروت، 1976،ص5.
(39) محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 107،الكويت،1986.
(40) Richard Barnet and Ronald Muller, Global Reach, Simon. 14.and Schuster, New YOrk,1974,p
(41) تم تجميع البيانات والإحصائيات في هذه الفقرة من المراجع التالية:سمير كرم،الشركات المتعددة الجنسيات،ص39-46.ومجلة Forbes, Special Issue, April 1986,ومجلة Fortune, The Largest U.S.Industrial Corporations, April 1986
(42) حسن الإبراهيمي وآخرون،جولة في السياسات الدولية،الدار المتحدة للنشر،بيروت، ص 20.
(43) Bruce M.Russett Trends in World Politics, Macmillan.. 21.London, 1965,p
(44) حسن الإبراهيم وآخرون، جولة في السياسة الدولية، ص31.
(45) المصدر السابق، ص 28.
(46) دانيال كولار، العلاقات الدولية،ص81.
(47) Kenneth Walts Theory of International Politics, Addison .Wesley Co., Massachusetts, 1979,p 170
(48) دانيال كولار،العلاقات الدولية،ص6
(49) Hedley Bull, The Anarchical Society, Columbia University.Press, New York.1977, p 12
(50) المصدر السابق،ص65.
(51) John G.Stoessinger,The Might of Nations: World Politics in Our Times, Random House, New Yourk, 1975,p 6
(52) , Ruth L.Sivard, World Military and Social Expenditures,1986.
(53) Patrick M.Norgan, Theories and Approaches to International.Politics, Transaction Books, London, 1982.p 3
(54) James E.Doughery and Robert L.Pfaltgraff, Contending .Theories of International Relations, Harper and Row, Combridge, 1981,p 9
(55) المصدر السابق، ص012.
(56) يقول باتريك مورغان:«إن التنظير حول موضوع ما يتطلب افتراض أن هذا الموضوع يتضمن قدرا من التنظيم والانتظام والاستمرارية.ورغم أن زعماء العالم يتصرفون بناء على افتراض وجود بعض من الانتظام والاستقرار في العلاقات الدولية لكنهم أيضا على اقتناع بأن العالم من حولهم هو عالم غير مستقر وعشوائي....
Patrick Morgan Theories and Approaches to International Politics p 25
(57) إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية،ص13-24.
(58) Hans G.Morganthau,Politics Among Natios.Alfred A..1967,Knopf, New York

(59) Hedly Bull, The Anarchical Society: a Study of Order in World Politics.

(60) Robert Keohane and Joseph Nye, Power and Independence 1977,Litte Brown, Boston

(61) Gohn Galtung A Structural Theory of Imperialism, Journal ;of Peace Research, Vol13, No2,1971

(62) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية،ص230.

(63) يقول كارل دويتش:«إن الصراعات الواقعية بين الدول هي خليط من الصراعات الوهمية والتنا حرية والعقائدية والتي تندرج في أميتها حسب الزمان والمكان.لذلك فإن مهمة الحكومات والزعماء في العالم تتلخص في إدارة هذه الصراعات والحيلولة دون تحولها إلى صراعات دامية». Karl Deutsch,The Analysis of International Relations. Prentice.Hall, New Jersey, 1986,p132.

الفصل الثاني:

(1) ورد هذا الاستشهاد في كتاب دانيال كولار،العلاقات الدولية،ص81- 82.

(2) Fred Halliday,The Making of the Second Cold War Verso. 30.Edition,london,1986,p

(3) Gohn Stoessinger,The Might of Nations: World Politics in. 37.Our Time

(4) إسماعيل صبري مقلد،الاستراتيجية والسياسة الدولية،مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت،1985،ص269.

(5) يقول إسماعيل صبري مقلد :«على الرغم من أن حلف الناتو قد انبثق من الواقع منذ انفجرت الحرب الباردة مع السوفيت في أواخر السبعينات،إلا أنه أمكنه أن يصمد الآن لفترة تربو على الخمسة والثلاثين عاما،وهو عمر قياسي للأحلاف العسكرية في السلم،ولم تنكمش عضويته،بل على العكس فقد زادت عضوا جديدا عندما انضمت إليه إسبانيا بصفة كاملة في عام 1981».المصدر السابق،ص269.

(6) تجدر الإشارة إلى أن جميع البيانات الواردة في هذا الفصل هي لعام 1983 إلا إذا ذكر خلاف ذلك.وينبغي أيضا الإشارة إلى أن هذه البيانات والإحصائيات قد تتفاوت من مصدر إلى آخر، لذلك فإن معظم الأرقام الواردة في هذا الفصل وخصوصا تلك المتعلقة بالقوة العسكرية لكل من الشرق والغرب هي أرقام تقريبية تم جمعها من مصادر رسمية وأكاديمية وصحفية مختلفة مثل مطبوعات المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية والتي تنشرStrategies Survey, The Military Blance، وكذلك سلسلة الدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، وكذلك تقارير صحف كالواشنطن بوست.ولكن المصدر الذي اعتمدت عليه بشكل أساسي هو سلسلة كتب Ruth Leger Sivard. 1983,1986,World Military and Social Expenditures:

(7) Time Magazine Alliance Malaise, March 14,1988,p6

(8) Ruth L.Sivard,World Military and Social Expenditures,1986.

(9) Fred Holliday, The Second Cold War, p 63

(10) حسن الإبراهيم،جولة في السياسة الدولية، ص 27.

(11) .1986Ruth LSivard World Military and Social Expenditures

(12) International Monetary Fund, World Economic Outlook..1985.Washington D.C,1986.

(13) 6Time Magazine Alliance Malaise; March14, 1988,p

(14) محمود إسماعيل محمد، مشكلات دولية معاصرة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،1982،ص62.

(15) .1986Ruth Leger Sivard World Military and Social Expenditures

(16) مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، والتحالف الغربي والعلاقات الأطلسية،سلسلة الدراسات الاستراتيجية،رقم 12،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1982،ص40.

(17) المصدر السابق،ص 42.

(18) إسماعيل صبري مقلد،الاستراتيجية والسياسة الدولية،ص58.

(19) 18.Gene Bylinsky,The High Race,Fortune,Oct.31986,p

(20) يقول د.السيد أمين شلبي:«وبعد الحرب العالمية الأولى كانت أمريكا هي الأغنى بين الأمم العظمى، بينما كانت روسيا هي الأفقر، وبينما انتشر الازدهار المادي في المجتمع الأول بشكل لم يسبق له مثيل كانت إمبراطورية المجتمع الثاني يسودها الفقر والمجاعة وظروف تشبه ظروف عصور الظلام».راجع مقالة د. السيد أمين شلبي «الوفاق الأمريكي-السوفيتي: مراحله ومكوناته»،السياسة الدولية،العدد65،السنة1981،ص561.

(21) بول كندي،صعود وسقوط الدون العظمى،جريدة الخليج، السبت 26 / 3 / 1988،ص12.

(22) مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، وثائق،رقم17،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1982،ص 35.

(23) بول كندي،صعود وسقوط الدول العظمى،ص 12.

(24) John Stoessinger, Nations in Darkness. Random House New York.1975

(25) المصدر السابق،ص126.

(26) R.T.Robertson,The Making of the Modern World. Zed..Books, New Jersey,p117

(27) أنور عبد الملك،تغيير العالم.

(28) راشد البرادي،العلاقات السياسية الدولية،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1982، ص 258.

(29) يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد:إن مبدأ هالشتاين ينص على «قطع ألمانيا الاتحادية علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بحكومة ألمانيا الديمقراطية،كما يرفض إقامة علاقات دبلوماسية مع أي دولة شيوعية باستثناء الاتحاد السوفيتي.وقد جاء أول تعريف محدد لهذا المبدأ في الخطاب الذي ألقاه المستشار الألماني كونراد أد يناور في 22 سبتمبر1955 في أعقاب قيام ألمانيا الاتحادية بإنشاء علاقات دبلوماسية لها مع الاتحاد السوفيتي وهي المبادرة التي كان هدفها الأساسي استعادة أسرى الحرب الألمانيين». الاستراتيجية والسياسية الدولية، ص 534.

(30) دانيال كولار، العلاقات الدولية، ص81.

(31) Colin Brown and Peter Mooney, Cold War to Detente.1945,-85.Heinemann Educational Books, London, 1986.p9

(32) المصدر السابق.

(33) لقد قال ترومان في هذا الخطاب:«إن على جميع الأمم في العالم أن تختار في هذه اللحظة من التاريخ أسلوبها الخاص في الحياة.إن الخيار المطروح أمام هذه الأمم هو خيار محدد وواضح بين أسلوبين لا ثالث لهما.إن الأسلوب هو الأسلوب القائم على حكم الأغلبية وعلى الانتخابات الحرة والتمثيل البرلماني وضمان الحريات الفردية بما في ذلك حرية التعبير والعبادة وعدم التعرض لأي اضطهاد سياسي.أما الأسلوب الآخر في الحياة فإنه قائم على حكم الأقلية المفروض بالقوة على الأغلبية.هذا الأسلوب يقوم على الاضطهاد والإرهاب والتحكم في الإعلام وقمع الحريات الفردية.أنا أؤمن بأن على الولايات المتحدة أن تتبع سياسة للدفاع عن الشعوب الحرة

التي تقاوم الاضطهاد من قبل الأقليات المسلحة.أنا أؤمن بأن على الولايات المتحدة مساعدة الشعوب الحرة لكي تستطيع أن تحدد مستقبلها ومصيرها من دون تدخلات خارجية». المصدر السابق، ص 16.

(34) George Kennan The Sources of Soviet Conduct. Foreign,Affairs, Spring1987

(35) إسماعيل صبري مقلد،الاستراتيجية والسياسة الدولية،ص 213.

(36) المصدر السابق،ص657.

(37) Colin Brown and Peter Mooney, Cold War to Detentep45

(38) لقد خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية بخسائر هائلة.فقد بلغت الخسائر المادية حوالي 800 ألف مليون دولار، وغير المادية والتي تشمل تكاليف الحرب وخسائر الدخل القومي حوالي ألفي مليون دولار. أما الخسائر في الأرواح فقد قدرت بحوالي عشرين مليون نسمة.راجع راشد البرادي،العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى،ص

(39) إسماعيل صبري مقلد،الاستراتيجية والسياسة الدولية، ص 664.

(40) John Stoessinger,Nations in Darkness,p 178

(41) يعرف د.إسماعيل صبري مقلد الحرب الباردة بأنها «حالة من العداء والتوتر الشديد في العلاقات بين الدول الغربية وكتلة دول شرق أوروبا الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي.والحرب الباردة كانت تعني من وجهة نظر أخرى وجود تناقضات جذرية في المصالح،وتباينا في مضمون المعتقدات الأيديولوجية التي يعتنقها كل من الكتلتين،ولكن هذه التناقضات لاتصل-بالغ ما بلغ تأزمها-إلى حد انفجارها على شكل حرب عالمية ساخنة، وإنما تظل الوسائل والأدوات المستخدمة في إدارة الصراع الدولي دون مستوى هذه الوسيلة المتطرفة من وسائل العنف المسلح.ومن هنا فقد تميزت المراحل الأولى من تطور الحرب الباردة بوجود مناخ عاملي يمتلئ بكل أسباب الصراع العقائدي والتوتر السياسي والتهديد الدبلوماسي والحرب النفسية والدعائية والضغوط الاقتصادية وتصاعد أخطار سباق التسلح لم يسبق له مثيل، وتفجر العديد من الحروب المحلية أو المحدودة في مناطق عديدة من العالم مثل كوريا والهند الصينية وفيتنام والشرق الأوسط..وهي الحروب التي وقفت-بفعل أدراك الكتلتين لمخاطر الحرب النووية العالمية-دون تصاعدها إلى مستوى الحروب العامة».الاستراتيجية والسياسة الدولية،ص55.

(42) دانيال كولار، العلاقات الدولية،ص116.

(43) إسماعيل صبري مقلد،الاستراتيجية والسياسة الدولية،ص549.

(44) جوزيف كاميللري،أزمة الحضارة،ص 253.

(45) Fred Halliday,The Making of the Second Cold War.p10

(46) إسماعيل صبري مقلد،الاستراتيجية والسياسة الدولية،ص 544.

(47) المصدر السابق،ص584.

(48) المصدر السابق،586.

(49) Fred Halliday,The Making of The Second Cold War

الفصل الثالث:

(1) جوزيف كاميللري،أزمة الحضارة،210.

(2) Hugh Miall.Nuclear Weapons. Whois in Charge, Macmillan.Press, London, 1957,p 24

(3) John Stoessinger, The Might of Nations.pp163-5

(4) لقد تم تجميع الأرقام والبيانات الواردة في هذه الفقرة من دراسة.. Ruth Leger Sivard Military and Social Expnditures. 86 1983 and

(5) المصدر السابق.

(6) Frank Barnaby, "Bombed Out of Their Mind" the Guardian. 1982. 2Dec

(7) سلسلة الدراسات الإستراتيجية،الإستراتيجية الأمريكية الجديدة،رقم 11،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1982،ص142.

(8) الأرقام والبيانات الواردة في هذه الفقرة تم تجميعها من مصادر عديدة أهمها، جوزيف كاميللري،أزمة الحضارة، وموريس غورينيه،العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم و,Ruth Leger Sivard Word Military and Social . 1986,Expenditures

(9) Hugh Miall, Nuclear Weapons.p6

(10) Christopher Chat and Hogg The Nuclear File, Ebury.20.Press, London, 1983,p

(11) سلسلة الدراسات الاستراتيجية،لاستراتيجية الأمريكية الجديدة،رقم 11،صا121.

(12) Christopher Chat and Hogg,The Nuclear File,p60

(13) Fred Holrod,Thinking About Nuclear Weaosons,Croom 21.Helm,London,1985,p

(14) المصدر السابق،ص21.

(15) المصدر السابق،ص21

(16) يقول جوزيف كاميللري: إن جدوى ظاهرة الفعل ورد الفعل التي تزود سباق التسلح النووي بالوقود هي التي تشكل الأساس في السخرية الشديدة من القوة النووية التي تبقى،رغم قدراتها التدميرية المرعبة، قوة غير قابلة للاستخدام أساسا نظرا لآن استخدامها سيبطل فكرة الردع ذاتها».أزمة الحضارة،ص216.

(17) دانيال كولار، العلاقات الدولية،ص 99.

(18) إسماعيل صبري مقلد،الاستراتيجية والسياسة الدولية،ص 182.

(19) دانيال كولار، العلاقات الدولية، ص 99.

(20) إسماعيل صبري مقلد،الاستراتيجية والسياسة الدولية،ص 182.

(21) المصدر السابق، ص 130.

(22) جوزيف كاميللري،أزمة الحضارة،ص 218.

(23) إسماعيل-صبري-مقلد،الاستراتيجية-والسياسة الدولية،130.

(24) Ruth Leger Sivard,Wold Military and Social Expenditures.1983,p-14

(25) Fred Holliday, The Second Cold War, pp.48-52

(26) Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures 1986

(27) المصدر السابق،ص29.

(28) المصدر السابق،ص 29.

(29) International Institute for Strategic Studies, The Military. Balance1987- 1988.11ss.London 1987.

(30) المصدر السابق،ص225

(31) المصدر السابق،ص225.

(32) سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم 11،الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ص 125- 133.
(33) المصدر السابق،ص24.
(34) Christopher Chant and LAN Hogg,The Nuclear War File,p 94
(35) سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم 11،الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، ص 150.
(36) المصدر السابق،ص147.
(37) سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم 13،الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1982،ص 6.
(38) مارسو فلدن،حرب النجوم الأسلحة والتقنيات،دار المروج، بيروت، 1986،ص 15.
(39) المصدر السابق،ص63و83و103.
(40) مجموعة من الكتاب «حرب النجوم التي يريدها ريغان» مجلة الثقافة العالمية، العدد28, السنة 3،سبتمبر1984.
(41) مارسو فلدن،حرب النجوم الأسلحة والتقنيات،ص 24.
(42) مجموعة من الكتاب،«حرب النجوم التي يريدها ريغان»، ص 11.
(43) المصدر السابق،ص11.
(44) للمزيد من المعلومات حول مبادرة حرب النجوم-راجع الكتب التالية: E.PThompson,Star Wars, Penguin Books, New York.1985 Robert M.Bowman, Star Wars,Tarcher Press.New York1986The Union of Concerned Scientistr,Empty Promise-Beacon Press,Boston,1986.John Holdern,StrategicDe-fences and the Future of Arms Race,Macmillan Press, London1987
(45) John Stoessinger, The Might of Nations.p 373.
(46) يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد :إن التوجه نحو إيجاد اتفاقية للحد من الأسلحة النووية ينطلق من:
أ- تزايد الخوف من الفظائع التدميرية للحرب النووية والاعتقاد العام بأن سباق التسلح يأتي في طليعة المؤثرات التي تضغط في تجاه زيادة حدة التوازن والتأزم في العلاقات الدولية.ويخلق ذلك كله رغبة دولية عامة في السلام نظرا لما يمكن أن يحققه من فرص أفضل من الأمن والاستقرار والتنمية لكل الدول.
ب- الأخطار الناتجة عن عدم تنظيم سباق التسلح بموجب اتفاقيات دولية عامة،بكل ما يمكن أن ينجم عن ذلك من فوضى في إنتاج واستخدام وسائل العنف المسلح في العلاقات الدولية».العلاقات السياسية والدولية، ص 597.
(47) إسماعيل صبري مقلد،الاستراتيجية والسياسة الدولية،ص333.
(48) المصدر السابق، ص320- 350.
(49) المصدر السابق،ص654.
(50) Newsweek At last an Arms Deal. September.28,1987
(51) إسماعيل-صبري-مقلد،الإستراتيجية-والسياسة الدولية،320- 383.
(52) جوزيف كاميللري،أزمة الحضاره،ص222.
(53) إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية،ص602.
(54) John Stoessinger, The Might of Nations.p278.
(55) Hugh Miall, Nuclear Weapons.p73-87

(56) إسماعيل صبري مقلد،الاستراتيجية والسياسة الدولية،ص382.

الفصل الرابع:

(1) يعترض يوري بوبوف،أحد أبرز الخبراء السوفيت حول قضايا التنمية والتخلف،على استخدام مصطلح الشمال والجنوب بحجة أن الشمال الغني يجمع بلدانا ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية متناقضة مما يعني إدراج الاتحاد السوفيتي ضمن الشمال الغني.ويتضمن مثل هذا الإدراج،كما يقول يوري «خلق انطباع كأن البلدان الاشتراكية المتطورة تتحمل المسؤولية التاريخية أيضا عن التخلف الاقتصادي للبلدان الفقيرة،وأنها تشترك أيضا في نهبها الإمبريالي.ولكن ليست هناك أي وقائع لإثبات هذه المزاعم».راجع يوري بوبوف،دراسات في الاقتصاد السياسي والإمبريالية والبلدان النامية،دار التقدم،موسكو1984،ص17- 18.

(2) Nigel Harris The End of the 3rd World, Penguin Books, New York 1986,p26.

(3) موريس-غورييه،العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1982.

(4) جاك لوب،العالم الثالث وتحديات البقاء،سلسلة عالم المعرفة،رقم 104، الكويت،1986،ص7.

(5) فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع،سلسلة عالم المعرفة، رقم64،الكويت،1983،ص5.

(6) جان سان جور، ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1986،ص27.

(7) Willy Brandt, North-South, MitPress, Boston, 1980,pp 26-30

(8) جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ص83.كما يؤكد تقرير اللجنة الدولية للتنمية «لقد بدأ المجتمع الدولي يواجه،منذ بداية عقد الثمانينات، خطرا متزايدا لم يعهده في أي وقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.ومن الواضح الآن أن الاقتصاد العالمي يعمل بشكل سيئ،وأصبح يهدد المصالح الآنية والبعيدة لكافة الشعوب والدول في العالم».

Willy Brandt, North-South,p.267.

(9) تم اقتباس هذه الإحصائيات والأرقام الواردة في هذه الفقرة من عدة مصادر أهمها: 1985,The IMF,World Economic Outlook Washington D.C.1985, World Bank, World Development Report 1984,Oxford University Press, London, 1948.Ruth Leger 1986,Sivard, World Military and Social Expnditures

(10) جان سان جور, ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب،ص10.

(11) أحمد-ثابت،-قياس معدلات المعاناة الإنسانية،جريدة البيان (دبي-دولة الإمارات العربية المتحدة)،4أبريل1987.

(12) ويضيف الدكتور عبد المنعم:«إن حل هذه المشكلة المؤلمة لا يتطلب أكثر من 12- إلى15- مليار-دولار-سنويا خلال عشر سنوات،علما بأن هذا المبلغ لا يعادل سوى4٪ من مجموع النفقات السنوية الخاصة بالتسلح،و4٪ من مجموع النفقات التي تدفع في البلاد المتطورة لشراء المشروبات الروحية، و500٪ مما يدفع لشراء المجوهرات،و500 مما يدفع لشراء التبغ والسجائر».-ص 2- الحوار بين الشمال والجنوب،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق،1981،ص18.

(13) جاك لوب،العالم الثالث وتحديات البقاء، ص 162.

(14) فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع، ص5.

(15) المصدر السابق،ص18.
16) المصدر السابق،ص175.
(17) كينا جينسكايا، نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية،دار التقدم،موسكو،1983،ص25.
Joni Seager and Ann Olson, Women in the World:AnInternational. 114Atlas,Touchston Book, New.18 Yourk,1986,p
Willy Brandt,North-South,p-.62 19-
(20) يحيى الجمل،الأنظمة السياسية المعاصرة،دار النهضة العربية،بيروت، 1969.
(21) جوزيف كاميللري،أزمة الحضارة،ص104.
(22) يقول مايكل هارنجتون:«إن الانقطاع المهم الذي حدث في تاريخ البشرية في أواخر القرن الثامن عشر، والذي يرجع أصله إلى تلك التحولات البنيوية المتواصلة التي اجتاحت أوروبا،هو الذي يحدد طفل من يموت مباشرة عند الولادة في الوقت الراهن.كما أنه هو الذي يحدد من الذي يعمر أربعين عاما،ومن الذي يعمر سبعين عاما.فالباحث في وضع العالم ينبغي أن يدرس التاريخ ليفهم لماذا يوجد في عالمنا المعاصر وفي وقتنا الراهن فقراء في الجنوب وأغنياء في الشمال» Michael Harmgton, The Vast 104Majority,Touchstone Book, New York, 1977,p.
(23) Colin Leys, Underdevelopment in Kenya, University of California Press, Berkelay, 1975,p 8
(24) Roger D.Hansen,'North-South Policy: What is the Prob-Lem, Foreign Affairs, 58:5,Summerr1980, pp.1104-1128
(25) Ruth Leger Sivard, World, Military and Social Expenditures, 1986,p33
(26) المصدر السابق،ص33.
(27) جاك لوب،العالم الثالث وتحديات البقاء،ص 22.
(28) المصدر السابق،23.
(29) Philip Verleger,World Economy 87,South January,p 40.
(30) Stephen D.Krasner,Structural Conflict,University of California Press,Berkeley,1985,p4
(31) جاك لوب،العالم الثالث وتحديات البقاء،ص223
(32) دانيال كولار،العلاقات الدولية،ص152.
(33- جوزيف كاميللري،أزمة الحضارة،ص106.
34- Melvyn Westlake,Debt:The Bankers Dig In South, April. 19.1987,p
(35) جان سان جور، ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب،ص7.
(36) Willy Brandt,North-South,p 162.
(37) يقول جوزيف كاميللري: «إنه في كل سنتين أو ثلاث تنتج الاقتصاديات المتطورة ثروة إضافية تعادل أو تفوق الثروة الإجمالية للاقتصاديات المتخلفة، وهذه الثروة الإضافية تدر منافعها على تلك الاقتصاديات التي تستهلك بالفعل اثني عشر ضعف ما يستهلكه ثلثا العالم الآخران».أزمة الحضارة، ص102.
(38) موريس غورينيه،العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم،ص50.
1986.39,Ruth Leger Sivard,World Military and Social Expenditures
(40) Willy Brandt,North-South,p .82

(41) Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures. 1986,

(42) كينا جبنسكايا،نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية،ص24.

(43) مورير غورينيه،العالم الثالث ثلاثة أرباع البشرية،ص148.

(44) المصدر السابق،ص12.

(45) جان سان جور، ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب،ص46.

(46) يقول الدكتور أديب الجادر في موضوع بعنوان،حوار الشمال والجنوب بين المتحمسين والرافضين:«إن المؤسسات الاقتصادية الدولية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية تحت قيادة الولايات المتحدة كانت قد أنشئت لغرض تفادي عودة كوارث الثلاثينات،وتعزيز التجارة والمدفوعات الحرة بإزالة القيود،والسماح لقوى السوق أن تحدث تقسيما دوليا أمثل للعمل ولرفاهية كل الدول.ولكن هذه المؤسسات لم تعط اهتماما كافيا لعملية التنمية الاقتصادية وضرورة استخدام التجارة كمحرك للنمو في بلدان الجنوب». جريدة الخليج (الشارقة،دولة الإمارات العربية المتحدة)،1 فبراير 1987،ص3.

(47) عبد الوهاب الكيالي،موسوعة السياسة،الجزء الأول،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1985،ص49.

(48) لقد ساهمت نظريات التبعية في توحيد مواقف دول الجنوب وأصبحت فرضياتها هي الإطار النظري الرسمي للجنوب في حواراته مع الشمال، فهي التي كشفت عن الأبعاد الحقيقية لعدم المساواة السائد في النظام الاقتصادي العالمي وبلورة مطلب الجنوب في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.راجع عبد الخالق عبد الله «التبعية:المصطلح،والفرضيات والنظريات»مجلة شؤون اجتماعية،العدد 13،السنة الرابعة،ربيع 1987.

(49) رمزي زكي:التاريخ النقدي للتخلف،سلسلة عالم المعرفة،رقم 118، الكويت،1987،ص239.

(50) أديب الجادر،«حوار الشمال والجنوب بين المتحمسين والرافضين»،ص 3.

(51) عبد الهادي يموت،«المقدمات التاريخية لحوار الشمال والجنوب»،في كتاب معهد الإنماء العربي،حوار الشمال والجنوب:وجهة نظر عربية،معهد الإنماء العربي،بيروت،1982،ص64.

(52) عبد القادر سيد أحمد،حوار الشمال والجنوب:أسسه ونتائجه،معهد الإنماء العربي،بيروت،1981،ص 61.

(53) محمود عبد الفضل،النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية،سلسلة عالم المعرفة،رقم 16،الكويت 1979،ص15.

(54) عبد المنعم الزنابيلي،الحوار بين الشمال والجنوب،ص 95.

(55) المصدر السابق،ص99.

(56) المصدر السابق،ص120.

(57- عبد الله هديه،حوار الشمال والجنوب في ضؤ الأزمة الحضارية الراهنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،1986،ص46.

(58) عبد المنعم الزنابيلي،الحوار بين الشمال والجنوب،ص146.

الفصل الخامس:

(1) رمزي زكي،التاريخ النقدي للتخلف،ص21.

(2) المصدر السابق،ص33.

(3) المصدر السابق،ص33.

(4) المصدر السابق،ص35.

(5) يقول يوري بوبوف «لقد أقامت الإمبريالية أضخم نظام عرفه التاريخ لاضطهاد الشعوب. وارتدى هذا النظام طابعا عالميا شاملا واقترن بمختلف أنواع الاضطهاد السياسي والاقتصادي والعنصري والقومي... ولقد ترافق نشوء وتطور النظام الاستعماري للإمبريالية بالحروب العديدة والتي أودت بحياة عشرات الملايين من الناس،وقضت على قيم مادية ضخمة،. دراسات في الاقتصاد السياسي للإمبريالية والبلدان النامية،ص193.

(6) المصدر السابق،ص192.

(7) هاري ماجدوف،الإمبريالية:من عصر الاستعمار حتى اليوم،مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت،1981،ص44.

(8) رمزي زكي،التاريخ النقدي للتخلف،ص54.

(9) راجع كل من رمزي زكي،التاريخ النقدي للتخلف،ص54،وهاري ماجدوف،الإمبريالية من عصر الاستعمار إلى اليوم،ص44،وحورية مجاهد،الاستعمار كظاهرة عالمية،عالم الكتب،القاهرة،1985،ص

(10) هاري ماجدوف،الإمبريالية من عهد الاستعمار حتى اليوم،ص33.

(11) المصدر السابق،ص28.

(12) المصدر السابق،ص45.

(13) يقول هاري ماجدوف «كان في صلب التوسعية الغربية الهوة المتسعة بين تكنولوجيات الدول الأوروبية الرائدة وبقية دول العالم..إذ إن هذا التفوق يمكن الغرب من فرض إرادته على شعوب مستعمرة أكبر منه كثيرا .كذلك أصبح التقدم في الاتصالات والنقل،خصوصا السكك الحديدية،أداة هامة لتدعيم الحكم الأجنبي في أراض شاسعة.وإلى جانب التفوق التكنولوجي الضخم والخبرة الاستعمارية نفسها أتت أدوات نفسية هامة استخدمها حكم الأقلية الأجنبي:العرقية والغطرسة من جانب المستعمرين والشعور بالنقص الناتج من ذلك لدى المستعمرين».المصدر السابق،ص30.

(14) Michael Harrington, The Vast Majority, Touchstone Book. New YOurk, 1977,p104.

(15) لقد ساعدت عوامل كثيرة في تعجيل انهيار عصر الاستعمار. وتأتي في مقدمة هذه العوامل الحربان العالميتان والثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي، ومؤتمرات حركة عدم الانحياز،وجهود الأمم المتحدة خصوصا إعلان الأمم المتحدة حول تصفية الاستعمار الصادر في ديسمبر 1960،والذي ساهم في تصاعد حركات التحرر الوطني،وأضفى الشرعية على نضال الشعوب من أجل حصولها على الاستقلال.حورية مجاهد،الاستعمار كظاهرة عالمية، ص103- 134.

(16) المصدر السابق،ص108.

(17) المصدر السابق،ص191.

(18) المصدر السابق،ص136.

(19) هاري ماجدوف،الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم،ص143.

(20) يقول يوري بوبوف:«في ظروف انهيار النظام الاستعماري لم يعد بوسع الدول الإمبريالية استخدام أشكال الاستغلال الساخرة والأكثر فظاظة، كالعمل الإرغامي إزاء السكان المحليين واغتصاب أفضل الأراضي وفرض الضرائب...لذلك تعود أهمية متزايدة بالنسبة للاستعمار الجديد والمعاصر إلى الأشكال الموجهة للاستعمار الإمبريالي».دراسات في الاقتصاد السياسي

للإمبريالية والبلدان النامية،ص196.

(21) هاري ماجدوف،أل إمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم،ص148.

(22) يوري بوبوف،دراسات في الاقتصاد السياسي للإمبريالية والبلدان النامية، ص196.

(23) هر برت أ .شيللر،المتلاعبون بالعقول،سلسلة عالم المعرفة،رقم 106، الكويت،1986.

(24) فالنتين سيسينين وآخرون،النظام الاقتصادي الدولي الجديد :بين أنصاره وخصومه،دار الثقافة الجديدة،القاهرة،ص27 .وأيضا يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي للإمبريالية والبلدان النامية،ص199.

(25) يقول الدكتور محمد السيد سعيد :«إن الديخامية الاقتصادية للشركات عابرة القارات تستقى من هذه المصادر كلها :أي قدرتها على استغلال التباينات في الظروف الاقتصادية للدول والمجتمعات وما تتيحه من توسع في مجال الأعمال،ومن الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات التي تمكنها من دفع حركة توحيد السوق الرأسمالية مستغلة في ذلك حزمة الموارد التي بيدها والتي هي هائلة بحد ذاتها،سواء كانت من رؤوس الأموال أو التكنولوجيا .هذا إلى جانب دورها في حركة التجارة السلعية العالمية .وتنشأ فعالية هذه الشركات ليس من هذه العوامل فقط،بل أيضا من قدرتها على التخطيط وفرض إرادة موحدة على شبكة عالمية من المشروعات والشركات التابعة والتي تعمل في مجتمعات عديدة«راجع محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية، سلسلة عالم المعرفة،رقم107، الكويت 1986،ص64.

(26) جوزيف كاميللري،أزمة الحضارة،ص137.

(27) بول سويزي،» الشركات متعددة الجنسيات والمصارف». في كتاب «مايكل تانزر وآخرون»،من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني،مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت،1981،ص123.

(28) سمير كرم،الشركات متعددة الجنسيات،معهد الإنماء العربي،بيروت 1976،ص39- 46.

(29) كارين بروتنس،البلدان المتحررة،دار الثقافة الجديدة،القاهرة،ص 18.

(30) عبد المنعم الزنابيلي،الحوار بين الشمال والجنوب،ص449.

(31) لقد بدأ هذا الموقع القيادي للولايات المتحدة يتعرض للتآكل منذ أواسط عقد السبعينات نتيجة تغييرات موازين القوى بين الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأخرى وخصوصا ألمانيا الغربية واليابان اللتان تشكلان قوة اقتصادية ضخمة ومتنامية.

(32) هاري ماجدوف،عصر الإمبريالية،ص162.

(33) تحولت ديون الجنوب إلى أزمة مالية عالمية عندما أعلنت المكسيك في أغسطس 1982 أنها عاجزة عن دفع فوائد ديونها التي بلغت 80 ألف مليون دولار. وبعد هذا الإعلان المكسيكي بسنة واحدة أعلنت اثنتان وأربعون دولة أخرى من دول الجنوب عن عدم قدرتها على دفع مستحقات ديونها.

(34) رمزي زكي، أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة:الآليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث»مجلة السياسة الدولية،رقم 86،أكتوبر 1986،ص63.

(35) المصدر السابق،ص34.

(36) إن الإحصائيات والبيانات المتوفرة عن الحجم الحقيقي للديون الخارجية المستحقة على الجنوب تتفاوت من مصدر لآخر،وتعتمد على معايير متعددة. لذلك فإنه تم تقريب هذه الأرقام.ومن ناحية أخرى فإن جميع الأرقام والبيانات والجداول الواردة في هذا الجزء عن الهيمنة المالية تعتمد على مصادر عربية وأجنبية مختلفة أهمها :جورج كرم،التبعية الاقتصادية :مأزق الاستدانة

في العالم الثالث من المنظور التاريخي،دار الطليعة،بيروت، 1982 ،ورمزي زكي،التاريخ النقدي للتخلف، ورمزي زكي،الديون والتهنمية،المستقبل العربي،القاهرة،1985 . , Cheryl Payer, The Debt Trap,Mothly Review Press, New Yourk, 1974.Bernard D.Nossiter,The Global Struggle for More Harper and Row, New Yourk, 1987,Peter Korner et al,THe INF and the Debt Crisis,2ed Banks,London,1986.The Dabt Crisis Network, From Debt to Development, Institute. 1985.for Policy Studies,Washigton D.C

(37) جورج كرم،التبعية الاقتصادية:مأزق الاستدانة في العالم الثالث من المنظور التاريخي،ص30.

(38) Peter Korner,et,al.The IMF and the Debt Crisism,p10

(39) Bernard Nossiter,The Global stuggle for More,p 7

(40) المصدر السابق،ص24.

(41) رمزي زكي،أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة،ص62.

(42) المصدر السابق،74.

(43) Stephen Krasner, Structural Conflict, University of California Press Berkely, 1986,pp 127-174

(44) يوجد معيار ثابت ومتفق عليه لقياس حدود الأمان والذي ينبغي على الدول المدينة عدم تجاوزه.ويعتمد المعيار على العلاقة بين نسبة الديون إلى نسبة الصادرات.إن الحد الأقصى لهذه النسبة هو25٪، بيد أن معظم دول الجنوب تخطت هذا الحاجز كثيرا، بل إن بعضها مثل الأرجنتين بلغت النسبة 103٪.

(45) رمزي زكي،التاريخ النقدي للتخلف،ص322.

(46) مايكل تانزر،التسابق على الموارد،مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت، 1981،ص20.

(47) المصدر السابق،ص17.

(48) عبد المنعم الزنابيلي،الحوار بين الشمال والجنوب،ص386.

(49) محمد الرميحي،النفط والعلاقات الدولية:وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة،رقم52،الكويت،1982،ص236.

(50) إن الأرقام والبيانات الواردة في هذه الفقرة هي بيانات تقريبية نتيجة اختلافها من مصدر إلى آخر.كما أن جميع البيانات قد تم تجميعها من مصادر مختلفة نذكر منها على سبيل المثال:سلسلة الدراسات الاستراتيجية، بعض مسائل النفط والطاقة،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، 1982.عبد المجيد فريد، عرب بلا نفط،مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،1986.محمد الرميحي،النفط والعلاقات الدولية،إصدار منظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط،بالإضافة إلى دراسات ومقالات نفطية عديدة وخصوصا أعداد مختلفة من مجلة Middle East Economic Survey

(51) جريدة البيان «زيادة كبيرة باحتياطي النفط العالمي».جريدة البيان.دبي، الإمارات العربية المتحدة،الثلاثاء 214 مايو 1988،ص3.

(52) موريس غورينيه،العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم،ص71.

(53) يقول د.عفيف ظاهر:إن هذه السيطرة الأخطبوطية قد سمحت للشركات النفطية «بوضع اليد عمليا على مصادر النفط الممتازة والمتوسطة،مستفيدة من ضعف البلدان المالكة لهذه المصادر وفقرها وتخلفها واضطرارها للقبول بمدفوعات الريع المنخفضة،غير المبررة، دون أدن قدرة على المقاومة أو التأثير المعاكس».راجع عفيف ظاهر،«حكاية الغرب مع الأوبك».مجلة الوحدة،السنة الرابعة،العدد40،يناير،1988،ص153.

(54) هذه الشركات هي أكسون،موبيل،تكساكو،شيفرون،اموكو،اتلانتيك

وتشفيلد،شل،فيليبس،اوكسيد نتال،صن،ستاندرد أويل.

(55) Alex Taylor, The Fortune 500 Special Report, Fortune..28,1986 April

(56) المصدر السابق،ص138.

(57) محمد الرميحي،النفط والعلاقات الدولية،ص23.

(58) عفيف ظاهر،حكاية الغرب مع الأوبك،ص153.

(59) ويضيف الدكتور محمود عبد الفضل (فقد أوضح هذا القرار ضخامة ما يمكن إن تحصل عليه أي مجموعة من البلدان المصدرة للسلع الأولية إذا ما تمكنت من الإمساك بزمام السوق العالمية لسلعة استراتيجية لا يتمتع الغرب فيها بالاكتفاء الذاتي.كذلك أدى هذا القرار إلى ضرب فكرة احتكار الغرب للاحتياطات المالية الدولية-ولو على الصعيد النظري-. كما لاحت في الأفق إمكانات جديدة لأن تستخدم دول منظمة الأوبك قوتها الجديدة في المساومة في تدعيم المطالب الاقتصادية الأخرى لجبهة بلدان العالم الثالث مما سوف يساعد على دعم القوة التفاوضية الجماعية لبلدان العالم الثالث ككل « . راجع محمود عبد الفضل،النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة،رقم 16،الكويت،1979،ص15.

(60) محمد الرميحي،النفط والعلاقات الدولية، ص23.

(61) حسين فهمي،استراتيجية البترول «دون مكان وبلا تاريخ الإصدار» ص 77.

(62) جاء هذا الاستشهاد في كتاب محمد الرميحي،النفط والعلاقات الدولية، ص 236.

(63) محمد الرميحي،النفط والعلاقات الدولية،ص240.

(64) راجع عبد المجيد فريد،عرب بلا نفط، ص12.

(65) عفيف دمشقية،تجربة العالم الثالث،معهد الإنماء العربي،بيروت، 1981،ص59.

(66) هر برت شيللر، المتلاعبون بالعقول.

(67) يقول الدكتور فؤاد ذكريا:«إن هناك مدا أمريكيا داخل عقولنا ونفوسنا. فالنموذج الأمريكي يفرض نفسه علينا بقوة متزايدة والأسلوب الأمريكي في الحياة الذي قد يرفضه الكثيرون في العلن،يقابل في السر بإعجاب متزايد، والقوة الأمريكية العسكرية والاقتصادية والإعلامية تبهر إعدادا متزايدة من العرب،بل إن أجهزة الإعلام في أكبر دولة عربية، وهي مصر،أصبح يسيطر عليها أشخاص لا هدف لهم سوى تجميل صورة أمريكا وعرضها بأزهى الألوان،ولن أكون مبالغا إذا قلت إن هذه الأجهزة قد نجحت بالفعل في إقناع الكثيرين بروعة هذه الصورة،ووصل هذا الاقتناع إلى حد الاقتناع السائد على أعلى المستويات بأن محاكاة النموذج الأمريكي يمكن أن يحل جميع مشكلات بلد كمصر ويدفعها بخطوات سريعة إلى الأمام مادام هذا النموذج قد جعل من أمريكا ذاتها أعظم وأقوى دول العالم في مائتي سنة فقط».راجع فؤاد ذكريا،العرب والنموذج الأمريكي،دار ابن رشد، بيروت،1981،ص 5.

(68) يوري كاشليف،الإمبريالي الإعلامية،دار نشر وكالة نوفوستي،موسكو،

(69) مصطفى المصمودي،النظام الإعلامي الجديد،سلسلة عالم المعرفة،رقم 94،الكويت،1985،ص40.

70) عواطف عبد الرحمن،قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة،رقم78،الكويت، 1984،ص92.

(71) للمزيد من التوضيح حول هذه النظريات،راجع عبد الخالق عبد الله، التبعية والتبعية السياسية،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1986،ص25- 34.

(72) المصدر السابق،ص49- 67.

المراجع

تتضمن هذه القائمة من المراجع الكتب فقط، أما المقالات والدراسات فيمكن الرجوع إليها في الهوامش

إسماعيل صبري مقلد :العلاقات السياسية الدولية،منشورات ذات السلاسل،ا لكويت، 1985، إلا ستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985.

برتراند راسل:هل للإنسان مستقبل، دار المسيرة، بيروت، 1982.

حورية مجاهد :الاستعمار كظاهرة عالمية، عالم الكتب، القاهرة، 1985.

حسن الإبراهيم: جولة في السياسة الدولية، الدار المتحدة للنشر، بيروت، (بلا تاريخ).

جان سان جور: ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1986.

جاك لوب:العالم الثالث وتحديات البقاء، سلسلة عالم المعرفة، رقم 04، الكويت، 1986.

جماعة من المؤلفين: قضايا عصرنا منذ5، دار الفكر، دمشق، 1981.

جورج قرم: التبعية الاقتصادية، دار الطليعة، بيروت، 1982. حوار الشمال والجنوب: أسسه ونتائج، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.

جوزيف كاميللري: أزمة الحضارة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1983.

دانيال كولار: العلاقات الدولية، دار الطليعة، بيروت، 1985.

راشد البراوي: العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مؤسسة شباب ا لجامعة، الإسكندرية، 1986.

رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، رقم 18، الكويت، 1987. الديون والتنمية، المستقبل العربي، القاهرة، 1985.

رينيه دوبو: إنسانية الإنسان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.

زهير الكرمي: العلم ومشكلات الإنسان المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، رقم ه، الكويت، 1978.

سالم يفوت: فلسفة العلم والعقلانية المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، 1982.

سعد زهران: العالم الثالث يفكر لنفسه، دار ابن الرشد للطباعة والنشر، بيروت، 1981. سلسلة الدراسات الاستراتيجية، الاستراتيجية الأمريكية الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

التحالف الغربي والعلاقات الأطلسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

سمير كرم: الشركات المتعددة الجنسيات، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976.

س. يو. ميدفيديكوف: الشركات المتعددة الجنسيات، دمشق، دار دمشق، 1984.

عبد المجيد فريد: عرب بلا نفط، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1986.
عبد المنعم الزنابيلي: الحوار بين الشمال والجنوب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981.
عبد القادر سيد أحمد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978.
عبد الله هديه: حوار الشمال والجنوب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

عبد الرحمن يسري أحمد: الاقتصاديات الدولية،؟ الدار الجامعية، القاهرة، 1986.
عبد المحسن شعبان: الصراع الأيديولوجي في العلاقات الدولية، دار الحوار، دمشق، 1980.
عفيف دمشقية: تجربة العالم الثالث، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.
عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، رقم 78، الكويت، 4 98 1.
ف. كورتونوف: صراع الأفكار في العالم الحديث، دار دمشق، دمشق 1981. فرانسير مورلابيه وجوزيف كولينز: صناعة الجوع، سلسلة عالم المعرفة، رقم 4 6، الكويت، 983 1.
فؤاد ذكريا: التفكير العلمي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 3، الكويت، 1978.
كارني بروتنس: البلدان المتحررة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة (بلا تاريخ).
كافين رايلي: الغرب والعال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 97، الكويت، 986 1.
كنيا جينسكايا: نمو السكان والمشكلات الغذائية في البلدان النامية، دار التقدم، موسكو، 1983.
لويس شنايدر: العالم في القرن العشرين، دار ومكتبة الحياة، بيروت (بلا تاريخ).
محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 52، الكويت، 1982.
محمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 16، ا لكويت، 1979.
محمد مرعشلي: في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987.
محمود إسماعيل محمد: مشكلات دولية معاصرة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982.
محمد محمود ربيع: الأيديولوجيات المعاصرة، شركة كاظمة، الكويت، 1979.
محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 107، الكويت، 1986.
مايكل تانزر: من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981.
التسابق على الموارد، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981.
معهد الإنماء العربي: حوار الشمال والجنوب: وجهة نظر عربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982.
موريس غورنييه: العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.
مجموعة من الكتاب، نظام إقتصادي دولي جديد بين أنصاره وخصومه، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، (بلا تاريخ).
مجموعة من الباحثين: الأيديولوجيات في العالم الحاضر، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1983.
مصطفى المصمودي: النظام الإعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة، رقم 94، الكويت، 1985.

هاري ماجدوف: الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981.
هر برت شيللر: المتلاعبون بالعقول، سلسلة عالم المعرفة، رقم 106، الكويت، 1986.
هيوغ أتكن: دراسة التاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، 1982.
يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969
يوسف نور عوض: نفد العقل المتخلف، دار القلم، بيروت، 1985.
يوري كاشليف: الإمبريالية الإعلامية، دار نشر وكالة نوفوستي، موسكو، 1984.
يوري بوبوف: دراسات في الاقتصاد السياسي: الإمبريالية والبلدان النامية، دار التقدم، موسكو، 1984.

المراجع الأجنبية

Samir Amin, Dynamics of Global crisis, Monthly Review Press, New York, 1982.

Richard Barnet, Global Reach, Touchstone, New York, 1974.

A. Le Roy Bennett, International Organizations, Prentice Hall, New Jersey, 1977.

Berch Berberoglu, The Internationalization of Capital. Praeger, New York, 1987.

Colin Brown and Peter Mooney, Clod War to Détente, 1945- 85.

Heinemann Educational Book,

London, 1986.

Z. Brzezinski and S. Huntington, Plitical Power: USA/USSR. Penguin Books, New York, 1978.

Hedley Ball, The anarchical Society. Columbia University Press, New York, 1977.

Willy Brandt, North-South, A Program for Survival. MIT Poess, Boston, 1980.

Christopher Clapham, Third World Politics. University of Wiconsin Press, Wisconsin, 1985.

Noam Chomsky, Towards a New Cold War. Panthean Books, New York, 1982.

Joshua Cohen, Inequity and Intervention. South End Press, Boston 1986.

Christopher Chant, and Lan Hogg, The Nuclear War File, Ebury, Press, London, 1983.

Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations. Prentice-Hall, New Jersey, 1968.

James Dougherty, Contending Theories of International Relations. Harper and Row, London, 1982.

Ivo D. Duchacek, Nations and Men. Holt and Winston Inc, New York, 1966.

Lawrence Freedoman, Arms Control. Routledge and Kegan, London, 1986.

K. J. Holsti, International Politics. Prentice-Hall, New Jersey, 1977.

Stanley Hoffman, The State of War. Praeger, New York, 1965. Michael Harrington, The Vast Majority.

Touchstone. New York, 1977.

Fred Halliday, the Making of the Second Cold War. Versa, London, 1986.

International Institute for Strategic Studies The Military Balance 1987- 88. 1155, London, 1987.

Pierr Jalee, The Third World in World Economy. Monthly Review Press, New York, 1969.

Peter Korner, The IMF and the Debt Crisis. Zed Books, New Jersey, 1986.

K. Knorr and S. Verba: The International System, Princeton University Press, New Jersey, 1961.

Stephen D. Krasner, Structrurral Conflict, University of California Press, Berkeley, 1985.

Robin Laird, The Soviet Union, the West, and the Nuclear Arms Race Wheatsheaf Books, England, 1986.

Hugh Mial, Nuclear Weapons. Macmillan Press, London, 1987.

Patrick Morgan, Theories and Appraoaches to International Politics Transactions Books, London, 1982.

Hans J. Morganthau, Plitics Among Nations. Knopf, New York, 1967.

Bernard Nossiter, The Global Strggle for more. Harper and Row Publishers, New York, 1987.

Bruce M. Russett, Trends in World Politics. Macmillan Co., London, 1965.

R.T. Robertson, The Making of Modern World. Zed London, 1986.

George Scott, The Rise and Fall for the League of Nations. Macmillan, New York, 1973.

Michael smith, Perspectives on World Politics. Croom Helms, England, 1981.

John Stoessinger, The Might of Nations. Random House, New York, 1957.

Nations in Daarkness. Random House, New York, 1971.

Ruth Leger Sivard, World Military and social Expenditures. 1987, World Priorities, Washington D. C., 1986.

Philip Towle, Aarms Control and East-West Relations. Croom Helms, London, 1983.

Vasily Vakhrushev, Neocolonialism: Methods and Manoeuvres. Progress, Moscow, 1973.

Immauel Wallerstein, The Modern World System. Academic Press, New York, 1976.

Kenneth Waltz, Theory of International Politics. Addison Wesley Co. Massachusetts, 1979.

المؤلف في سطور:

د. عبد الخالق عبد الله عبد الرحمن:

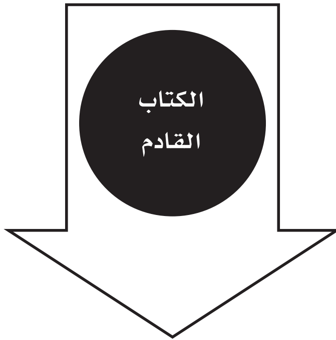
* ولد في دبي في عام 1953.

* حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة جورج تاون-واشنطون (1985).

* صدر له كتاب «التبعية والتبعية السياسية» عام 1986، وعدد من الدراسات والبحوث منها: التبعية والتبعية الثقافية، مجلة المستقبل العربي يناير 1986، وقضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي،مجلة المستقبل العربي ديسمبر 1986.

* عضو في عدد من الجمعيات والاتحادات العلمية.

* يعمل حاليا مدرسا في جامعة الإمارات العربية المتحدة.



العلم في منظوره الجديد

تأليف:

د. روبرت م. أغروس

د. جورج ن. ستانسيو

ترجمة: د. كمال خلايلي

هذا الكتاب

لقد عمقت التطورات العلمية والحياتية الكبرى التي شهدها القرن العشرون الوعي بعالمية العالم وبوحدته،وازداد إحساس إنسان هذا العصر بأنه جزء من عالم أعم وأشمل،وأنه يرتبط بالآخرين من حوله بروابط تاريخية ومعيشية مشتركة .كما أزداد شعور الإنسان بأن مشكلات الإنسانية الحضارية والبيئية والاقتصادية والسياسية هي مشكلات عالمية،تبحث عن حلول ومخارج مشتركة، لذلك فإن البشرية تعيش اليوم عصر عالمية التفكير، وعالمية العلم،والمعرفة،وعالمية الأزمات والإنجازات،وعالمية الحقوق والطموحات،وعالمية البقاء والفناء،لقد أصبحت البشرية تواجه اليوم مصيرا واحدا ،فإما أن تغرق سويا في بحر صراعاتها المزمنة وإما أن تجد المخرج الموحد للبقاء والإبقاء على الجنس البشري والحضارة الإنسانية.

يهدف هذا الكتاب إلى التعريف بالعالم المعاصر الذي نعيش فيه وننتمي إليه فهو يوفر معلومات أولية عن مكونات والقسمات العالم،وعن أزماته وصراعاته المزمنة،وعن القوى التي تتحكم في تطوره وتحدد مساره ومستقبله. إن هذا الكتاب هو عبارة عن محاولة للإجابة عن جملة من التساؤلات حول ماهية العالم المعاصر وكيف نشأ ومتى؟ ولماذا انقسم إلى شرق وغرب وشمال وجنوب؟ وما هي حقيقة الصراع بين الدول العظمى؟ وكيف تحول هذا الصراع إلى طور سباق التسلح النووي الذي أصبح مصدر خطر يهدد الوجود والبقاء الإنساني؟ ثم ما هي طبيعة الصراع بين الشمال؟الجنوب؟ وما هو عمق الفجوة القائمة بين الدول الغنية والفقيرة؟ وأخيرا ما هو مصير العالم والى أين يتجه؟.

إن غاية هذا الكتاب هي تعزيز الشعور بأننا جميعا جزء من هذا العالم ومن تاريخه،ومن حضارته،وأننا جزء لا يتجزأ من همومه وإنجازاته.